هيئة شؤون الأسرى والمحررين

الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة

تأليف

اللـــواء / قـدرى عـمر أبو بكـر

الدكتور / رأفت خليل حمدونة

فلسطين - 2019م

الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة

إصدارات هيئة شؤون الأسرى والمحررين

تأليف

اللواء قدري عمر أبو بكر

الدكتور رأفت خليل حمدونة

فلسطين - 2019م

اسم الكتاب : الإدارة والتنظيم للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة

إعداد وتأليف : اللواء / قدي عمر أبوبكر .. الدكتور / رأفت خليل حمدونة

لوحة الغلاف والإخراج الفني: إبراهيم يوسف الخواجة

التدقيق اللغوي: نجاح عبد اللطيف النادي

إصدار : هيئة شؤون الأسرى والمحررين

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

مارس ٢٠١٩م - رجب ١٤٤٠هـ

فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين)

صدق الله العظيم

سورة النمل، الآية: ١٩

الإهـــداء

إلى الشهداء الأكرم منا جميعًا وشهداء الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، والجـــرحى، إلـى الأســـرى والأســـيرات الفلسطينيين القابعيـــن فـــي ســـــجون الاحتلال الإسرائيلي وإلى ذويهم، إلى كل الأســـرى المحـررين الذين ناضلـوا من أجل كرامتنا وحريتنا وسيادتنا واستقلالنا، وإلى عمـــوم الشعـــب الفلسطينـــي الصـامـــد والمكافح نهدي هذا العمل.

مقدمـــة

تميزت الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة عن غيرها من حركات التحرر العالمية بالإدارة المبدعة والحالة التنظيمية الفريدة التي شهدت لها سلطات الاحتلال ومدراء إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية ، فقامت الحركة الأسيرة منذ نشأتها ببناء الذات والقدرات للمعتقلين الجدد ، وتنظيم علاقاتهم مع الآخرين ، وتعزيز الجانب الثقافي لديهم، وتشجيع حركة الأدب، وعملت على رسم السياسات والخطط والبرامج لتخريج القادة والكوادر، وإعمال العقل، وملء الوقت وإدارته بما يفيد، وممارسة العصف الذهني من خلال النقاشات والجلسات المستمرة، وإدارة العقل ومعالجة الأفكار، وزرع روح القبول والحوار مع الآخرين، والنقد الذاتي، ومعرفة الذات ومراقبة النفس، ومهارات التفكير، وحل المشكلات والأزمات بطرق منهجية عبر البدائل والتكتيكات، وتنوع المجالات الإبداعية والابتكارية، وتعزيز روح المساواة وسيادة القانون التي نصت عليها اللوائح الاعتقالية، وأهم البرامج التي وضعها الأسرى للحفاظ على تراث الحركة الأسيرة وتراكم إنجازاتها والحفاظ على حقوقها.

كما أن تجربة الرواد الأوائل من الأسرى وصمودهم وقوة انتمائهم الوطني وشدة إصرارهم وعنادهم أفشلت أهداف العدو، وحولت هذه المعتقلات، إلى عبء على العدو-نفسه-بتلك الروح النضالية تحولت السجون إلى مدارس ثورية يتم فيها التعبئة والتثقيف ورفع المستوى النضالي والتعبوي، من خلال حلقات تثقيفية وتعبوية، ومن خلال النضالات اليومية في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة استطاعوا- في بعض المراحل- أن يشكلوا في نضالاتهم وإضراباتهم الحدث الرئيس- من أحداث الثورة، ولقد اعترف- العدو الصهيوني- عبر صحافته ووسائل إعلامه بالأساليب النضالية العالية المستوى، وبالدقة وبأشكال التنظيم المتطورة لهؤلاء المعتقلين، وبانضباطهم الثوري العالي، وبالتزامهم الوطني الأصيل.

لقد وجد مبدأ الوحدة الوطنية تعبيرًا منظمًا له في إطار اعتقالي منظم ومنضبط، عبَّر عن أماني وتطلعات المعتقلين من خلال موجه عام يقف على رأس التنظيم وموجه قسم وموجه غرفة وموجه خلية، واللجنة المركزية على قمة الهرم التنظيمي تضع السياسة العامة، واللجنة الثقافية، كمشرفة على النشاط الثقافي والجلسات، بالإضافة إلى النشاط الأمني والمالي والاجتماعي مع الضبط الإداري، وترسيخ الالتزام الثوري بالحياة التنظيمية في ظل القانون تحت شعار لا فردية ولا انتهازية ولا مساومة بل روح المجموع وصمود ونضال.

والنشاط الإداري الذي لعب دورًا مهمًا في هذا الجانب كونه يكفل تنظيم الحياة حسب قوانين الدستور التنظيمي، حيث تعالج من خلاله كل المخالفات اللامسئولة ويوقع العقاب على مخاليفيها، ولكن جوهر الحياة التنظيمية ليس العقاب، ولا فرض السلطة بل التوجيه والعمل بكافة الطرق على خلق القناعة الذاتية بالقيم التي عمادها المساواة، والأخوة النضالية، واحترام الآخرين وطاعة القوانين والمراتب العليا، التي عليها أن تحترم أيضًا عناصر التنظيم وتعاملهم على أساس الأخوة التنظيمية، لا فرض السلطة، فلا فرض بلا قناعة وإيمان وجهد مشترك، ومن أهم القوانين السلوكية التي يجب عدم مخالفتها الالتزام بنظام الغرف كالهدوء، فعلى الجميع التقيد بأوقات تحددها الغرفة، والنشاط الإداري والقوانين واللوائح تكرس النظام في المجتمع الاعتقالي، وبهذا تنعدم الفوضى لأن عناصر التنظيم يعرفون ما لهم وما عليهم، ولا يتدخل أحدهم إطلاقًا في شؤون غيره، ففي الغرفة الموجه هو المسئول المباشر ويتخذ إجراءاته المقبولة من الجميع دون تدخل ولا يتصرف أحد دون مشاورته وموافقته، لذلك تسير الحياة بنظام وهدوء.

إن هذه الدراسة استندت للمناهج والأدوات البحثية، وأهمها الملاحظة الشخصية للباحثين اللّذين عاشا تجربة الاعتقال لفترة طويلة وفريدة، كونهما عايشا الكثير من الأحداث والمراحل الدقيقة والحرجة التي مرت على الحركة الأسيرة في

فترات متغيرة سابقة ولاحقة لأكثر من اثنين وثلاثين عامًا مجتمعة، عملا خلالها في الكثير من المؤسسات واللجان التنظيمية والاعتقالية داخل السجون (كأعضاء لجنة حوار مع إدارة مصلحة السجون وفي اللجنة النضالية العامة، وقاما بكتابة عدد من الكتب والروايات والمؤلفات، وشغل اللواء قدري أبو بكر رئيسًا لهيئة شؤون الأسرى والمحررين، والدكتور رأفت حمدونة مديرًا عامًا، وناطقًا إعلامياً ومديرًا لدائرة القانون الدولي، ومستشارًا لوزير الأسرى على مدار عمله فيها، وبلا شك أن تلك التجربة المتراكمة للكاتبين في داخل السجون وخارجها مكّنتهما من التمييز والترجيح بين عشرات الكتابات وتفحّص الروايات ونقل الأدق والأصدق في دراستهما بما يخدم قضية الأسرى، ومصداقية العمل.

يعتقد الكاتبان أن الجوهر في مقومات صمود الأسرى الفلسطينيين في مواجهة السجان في السجون الإسرائيلية، وتسجيل الكثير من نقاط النصر عليه، يعود للاحتراف في البناء التنظيمي، والقدرة على الإدارة والتخطيط، والنجاح في تشكيل المؤسسات، والهيئات، والهياكل والضوابط، واللجان " الإدارية، والخارجية، والثقافية، والأمنية، والمالية، والقضائية، والرياضية وغيرها، كأحد أهم عناصر التماسك والقوة الداخلية للأسرى، والمواجهة اتجاه إدارة مصلحة السجون لتحقيق الحقوق الأساسية والإنسانية التي تنص عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقانون الدولي الإنساني.

كما أن الدراسة تقدم نموذجًا للعمل الإداري والتنظيمي في السجون كتأسيس اللجان وترسيخ ثقافة الديمقراطية وعمليات اتخاذ القرار بالأغلبية وضمن مؤسسات تمثل الكل الاعتقالي دون استثناء وبلا تجاوز لأي تنظيم قلّ عدده أو كثر ، وتقدم تفسيراً حول إنجازات الأسرى التي أثرت إيجابًا على مجمل حياة الحركة الأسيرة الفلسطينية، بل على مجمل الحياة النضالية الفلسطينية تأثرًا بتجاربهم، لأن السجون والمعتقلات كانت ولا زالت مدرسةً وطنيةً وتربويةً ودائرة من دوائر العمل النضالي الإبداعي فصاغت وبلورت طلائع الأسرى والمعتقلين، الذين كان لهم عظيم التأثير في

بلورة الوعي النضالي والديمقراطي في المجتمع الفلسطيني(١)، وكان لآلاف الأسرى المحررين دورهم في هذا الاتجاه، بعد أن تخرجوا من أكاديمية السجون وتصدروا المواقع والمراكز المتنوعة، وتبوؤوا مواقع سياسية وأماكن مهمة في المؤسسات المجتمعية المختلفة ولعبوا ولا زالوا دورًا مؤثرًا في الحياة السياسية، والفكرية، والاجتماعية، والإعلامية، كقادة سياسيين وعسكريين، ووزراء ونواب وأمناء عامّين وأعضاء مكاتب سياسية لفصائل وحركات ثورية، وأعضاء في المجلسين " الوطني والتشريعي"، ومدراء لمؤسسات رسمية وأهلية، وخبراء ومفكرين، ونخب أكاديمية وإدارية.

(١) خالد الهندى: التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة، رام الله، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ص١٩٠.

مفاهيم ومصطلحات

- التنظيم : تؤخذ كلمة التنظيم لغةً من المصدر نَظَم، فتنظيم العمل يعني ترتيبه وتدبيره بطريقة معينة.

- أما التنظيم السياسي: فيعني مجموعة من الأشخاص أصحاب المبادئ السياسية والبرامج الواحدة، بحيث يرتبطون مع بعضهم البعض من خلال إتباع قواعد تنظيمية تحدد العلاقات الخاصة بهم، والوسائل الخاصة في أعمالهم ونشاطاتهم[١].

- الإدارة: هي عملية تحقيق الأهداف المرسومة باستغلال الموارد المتاحة، وفق منهج مُحدّد، وضمن بيئة معينة[٢].

- أسرى الحرب: حددت اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩م الفئات التي يحق لها التمتع بوضع أسير الحرب، إذ تنص المادة الرابعة من الاتفاقية على أن الشخص يكتسب هذا الوضع عند وقوعه في قبضة العدو إذا كان منتميًا لإحدى الفئات التالية:

١- القوات المسلحة النظامية.

٢- الميليشيات والوحدات المتطوعة وعناصر المقاومة المنظمة.

٣- القوات المسلحة النظامية التابعة لطرف غير معترف به من قبل الدولة الحاجزة.

٤- الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا جزءًا منها.

٥- أفراد الأطقم الملاحية.

٦- سكان الأراضي غير المحتلة المشاركون في الهبة الجماهيرية [٣].

- الأسير الفلسطيني: هو المواطن الذي اعتقلته سلطات الاحتلال الإسرائيلي بسبب مقاومته للاحتلال على خلفيةٍ سياسية، أو تنظيمية، أو أمنية، أو عسكرية، ومنهم من اعتقلته أجهزة الأمن والجيش الإسرائيلي ضمن ملفٍ سري وبدون لائحة اتهام لتخوفاتٍ

---

(١) موقع موضوع https://mawdoo3.com

(٢) موقع مهارات النجاح https://sst5.com

(٣) نداء البرغوثى، أسرى الحرب فى القانون الدولى، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص٦١.

أو مبررات أمنية واهية كالمعتقل الإداري[١]، والأسير الفلسطيني أو العربي هو كل من يقبع في سجون الاحتلال الإسرائيلي على خلفية مشاركته في النضال ضد الاحتلال" [٢].

- الأسير المحرر: وهو الأسير أو المعتقل الذي تعرض للسجن والاعتقال, وقضى مدة محكوميته, وأفرج عنه بعد انقضاء هذه المدة, أو تم تحريره بموجب اتفاقية معينة, كتبادل أسرى, أو كنتيجة مفاوضات سياسية [٣].

- الحركة الوطنية الأسيرة: هي مجموع الأسرى والأسيرات الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتقال منذ بداية الاحتلال العسكري الإنجليزي لفلسطين عام ١٩١٧م، إلى الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٤٨م، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل إسرائيل أيضًا عام ١٩٦٧م إلى الآن[٤]، وهي تطلق على مجتمع الأسرى والأسيرات من الذين عايشوا تجربة الأسر، وقد بلغ تعدادهم لما يقارب من المليون فلسطيني وفق رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين [٥].

- مصلحة السجون الإسرائيلية العامة: بالعربية (مصلحة السجون الإسرائيلية- الشاباص) بالعبرية (שירות בתי הסוהר) بالانجليزية (Israel Prison Service) تأسست عام ١٩٤٩م وهي تتبع لوزارة الداخلية الإسرائيلية وتمثل الذراع التنفيذية لإنفاذ القانون في إسرائيل ويقع مقرها الرئيسي في مدينة الرملة وسط إسرائيل وهي مسؤولة عن

---

(١) موقع مركز الأسرى للدراسات: (http://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=24374) .

(٢) إسماعيل الداعور: دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية(١٩٨٧ ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٣، ص١٩.

(٣) إسماعيل الداعور: مرجع سابق، ص١٩.

(٤) مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة – جامعة القدس، موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، القدس، فلسطين، ٢٠١٤م، ص٤٣ .

(٥) موقع صحيفة رأى اليوم: http://www.raialyoum.com/?p=256617

٣٢ سجن منتشرة في إسرائيل وتضم ٣٥ ألف سجين و ٨ آلاف موظف عام ٢٠٠٩، نسبة السجناء الأمنيين (سجناء المقاومة الفلسطينية/الباحث) بلغت ٤٠ % ونسبة السجناء الجنائيين بلغت٦٠%[١].

- الإضراب المفتوح عن الطعام: يعرف أيضًا بمعركة الأمعاء الخاوية وممكن أن يكون فردي أو جماعي ومطلبي لتحسين شروط الحياة أو سياسي بهدف الحرية، ويعد خطوة سلمية لإبراز مطالب الأسرى ومشروع دوليًا، وهو قرار يقضي بعدم تناول كافة أشكال المواد الغذائية باستثناء الماء والملح حتى تحقيق المطالب، وقد تلجأ إدارة مصلحة السجون لإرغام الأسير أثناء إضرابه على تناول المدعمات والفيتامينات عن طريق التغذية القسرية بطريقة عنيفة وخطيرة محرمة دوليًا قد تودي بحياة المضربين [٢].

- اللوائح والأنظمة الداخلية: هي قوانين ونظم ترقى لمرتبة الدستور " الناظم لحياة الدول والمجتمعات الطبيعية، وتحظى اللوائح والأنظمة الداخلية باحترام وتقدير كبيرين من كافة الأسرى، وتشكل مرجعيتهم المتعاقد عليها لفض المشكلات التي تواجههم[٣] واللوائح الداخلية للتنظيمات داخل السجون تبين أسس الحياة في المجتمع الاعتقالي وبعض جوانب سلطته الثورية ، من جانب آخر تتبنى التنظيمات المختلفة نظامًا داخليًا أو دستورًا اعتقاليًا يحكم علاقات التنظيم الواحد ويوضح أسس التنظيم الاعتقالي ورؤيته الفكرية والهيكل التنظيمي بهيئاته والقوانين التي تحكم نشاطها، كما يوضح الأخطاء وكيفية معالجتها[٤].

---

(١) زياد أبو زياد: تأثير حقبة أوسلو على وحدة وانجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية ١٩٩٣٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة القدس، القدس – أبو ديس، (٢٠١٢)، ص١٠.

(٢) ابراهيم أبو الهيجا: المنسيون فى غياهب الاعتقال الصهيونى، جمهورية مصر العربية، مركز الاعلام العربى، ٢٠٠٤: ص١٦٠.

(٣) مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة: مرجع سابق، ص٥٨.

(٤) قدري أبو بكر: من القمع إلى السلطة الثورية، عمان، دار الجليل للنشر،، ١٩٨٩، ص١٦١.

- القيادة الجماعية: وتعني تصريف أمور الأسرى وشؤونهم من قبل الهيئات المنتخبة، من خلال التشاور الحثيث فيما بينها وبين قواعدها التنظيمية، سواء داخل كل فصيل من فصائل العمل الوطني أو بين الفصائل كافة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمصير الأسرى ككل[1].

- العزل: يعتبر العزل عقابًا من أقسى أنواع العقوبات التي تلجأ إليه سلطات الاحتلال الإسرائيلية ضد الأسرى الفلسطينيين والعرب فتضعهم في زنازين معتمة ضيقة ولفترات طويلة من الزمن، ويحرم الأسير المعزول من أبسط الحقوق الإنسانية والأساسية[2].

- الجلسة: تطلق على إجراء وتقليد أصيل لدى الأسرى، حيث يجتمع الأسرى بموجبه على شكل حلقات صغيرة داخل الغرف أو الزنازين أو في ساحة النزهة لمناقشة مواضيع ثقافية أو سياسية أو أمور داخلية، وهي أشبه بالحصة المدرسية أو المحاضرة الجامعية وهناك جلسات خاصة لكل تنظيم وجلسات مشتركة وتمتاز بالالتزام والدقة في مواعيدها[3].

- الفورة: هي تعبير عن النزهة اليومية التي يقضيها الأسير في ساحة السجن المخصصة لذلك، وكلمة فورة مشتقة من فار فورًا وفورانًا ، أي يتحرك بقصد النشاط

---

(١) مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة – جامعة القدس، موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، فلسطين، القدس، ٢٠١٤م، ص٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٧.

(٣) عيسى قراقع: الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية ١٩٩٣ -١٩٩٩م، فلسطين، معهد الدراسات الدولية، جامعة بير زيت ٢٠٠٠م، صXIII.

والحركة، وبشكل دائري – وفي الغالب – من اليمين إلى اليسار، بعكس عقارب الساعة.[1]

- الصندوق الاعتقالي العام: هو مصطلح افتراضي لمهمة حساسة تتكون من إدارة الواردات من "دكان الأسير – الكنتين " بعد عدها وحصرها وتقييدها في سجل خاص يكون في عهدة الأسير المكلف بالقيام بهذه العملية، وهو أسير يتم التوافق عليه من قبل الفصائل المتواجدة في المعتقل، لأن دوره وصلاحياته تشمل الاتصال بالأسرى كافة، وللأسير المكلف مساعدين يسمى كل منهم أمين الصندوق الاعتقالي لقسمه [2].

- الكبسولة: مشتقة من الكلمة الانجليزية " **capsul e**" أي الوعاء البلاستيكي الذي يوضع فيه الدواء ويكون رقيقاً ومحكم الإغلاق [3]ومكتوب على ورق رقيق بخط صغير جدًا[4] ولا يتم هضمه في حال بلعه كونه ملفوف ومتقن بالنايلون الشفاف، ويتم إغلاقها بواسطة التسخين على لهب بسيط ويتم وضع عنوان المادة المكتوبة على ظهر الكبسولة وتستخدم لنقل المادة المكتوبة من سجن لآخر أو للخارج عبر وضعها في الفم والمعدة [5].

- البوسطة: تعبير يطلق على سيارة نقل الأسرى التابعة لإدارة مصلحة السجون وهي غالبًا عبارة عن مركبة كبيرة، لا يوجد فيها سوى فتحات صغيرة جدًا ، تشبه المركبة خزانًا مغلقًا لنقل الأسرى، وتحمل أبشع أنواع الإذلال والعقاب والضرر الصحي حيث تكون مملوءة بالأوساخ والروائح الكريهة، وهناك مركبة صغيرة تسمى " ترانزيت "

---

(١) محمد أبو شريعة : مرجع سابق، ص٩.

(٢) مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة – جامعة القدس: مرجع سابق، ص٥٧.

(٣) جمعية الأسرى والمحررين: الأسرى الفلسطينيون وجبروت التعذيب الاسرائيلى فى السجون الاسرائيلية، غزة، فلسطين، مركز الدراسات والتوثيق والمعلومات، ٢٠٠٥، ص١٢.

(٤) أنظر ملحق شكل الرسائل التى تخرج من السجون : ص٢٨٨ .

(٥) عيسى قراقع: مرجع سابق، صXIV

تستخدم في حالات خاصة لنقل عدد من الأسرى، ويشرف على البوسطة شرطة خاصة تسمى فرقة " البوسطة عادة من وحدة الناحشون " تمتاز بمعاملتها الفظة للأسرى المنقولين [1].

- العصافير: وهو المصطلح الذي أطلقه المعتقلون الفلسطينيون على العملاء في سجون الاحتلال، ويرجع سبب التسمية إلى طريقة تسليم هؤلاء العملاء أنفسهم لإدارة السجون، حيث أنهم ينتظرون قدوم إدارة السجن من أجل العدد، أو تفتيش المعتقلين فيستغلون الموقف ويهربون إلى إدارة المعتقل كما يفر الطائر من عشه، حيث يقال للشخص الذي سلم نفسه لإدارة المعتقل " عصفر " أي أصبح عصفوراً وانضم إلى مجتمع العملاء [2].

(١) عيسى قراقع: مرجع سابق، صXII.

(٢) عبد الناصر فروانة: الأسرى الفلسطينيون: آلام وآمال، القاهرة، صادر عن جامعة الدول العربية، ٢٠١٥، ص٣١٧.

الفصل الأول

بدايات الاعتقال ومحاولات تشويه مكانة الأسرى ونضالاتهم

المبحث الأول

الحركة الأسيرة تاريخها ومراحل تطورها

السلطة الثورية هي دكتاتورية الثورة، نظامها، قوانينها، إرادتها، مصالحها، مؤسساتها، فلسفتها، والثورة ضرورة فرضها واقع بحاجة إلى تغيير، فما هو الواقع الفلسطيني الذي احتاج إلى ذلك؟ لن نبحث عن هذا الواقع بالتفصيل ولكننا سنلقي الضوء على بعض جوانبه كي يسهل علينا بحث السلطة الثورية داخل المعتقلات.

الواقع الفلسطيني أو قضيته جزء من القضية العربية، أو الواقع العربي ككل أو لنقل أنه قضية الجماهير الفلسطينية التي تمثل جزءًا لا يتجزأ من الجماهير العربية وكل قضاياها، كما أن القضية الفلسطينية هي وليدة سيطرة الكيان الصهيوني على الأرض العربية الفلسطينية مدعومًا من الإمبريالية بقيادة بريطانيا في (عصرها الذهبي) والولايات المتحدة كزعيمة غير منافسة بعد الحرب العالمية الثانية، وهي بذلك وليدة التطور الاقتصادي اللامتكافئ في العالم، ففي ظله وصلت أوروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى الرأسمالية، ثم إلى مرحلتها العليا، بينما كان الوطن العربي ينفض عن كاهله سيطرة الإقطاع أو شبه الإقطاع (نقصد الإقطاع الآسيوي بكل مميزاته) ولأنّ النتيجة الحتمية اللاتكافؤ الاقتصادي الذي تستأسد فيه الإمبريالية هي الاستعمار والاستغلال بكافة أشكالهما، فقد تعرض الوطن العربي للسيطرة والتجزئة والنهب الإمبريالي ولخدمة هذا الهدف خلق الكيان الصهيوني، الصهيونية التي ترعرعت في كنف الإمبريالية ومدارسها فكانت القضية العربية الكبرى، وكانت القضية الفلسطينية كجزء منها بخصائص فرضتها السيطرة المباشرة على الأرض التي قامت على الابتلاع والهضم إلى حد من الشراهة جعلت كيانها ينقض على أرض عربية أخرى لتثبت وجهة النظر القائلة أن وجوده تهديد مباشر لكل الأقطار العربية لا لفلسطين وحدها، هذا إذا أبحنا لأنفسنا استعمال لغة التجزئة.

مرة أخرى الواقع الفلسطيني بلغة التجزئة، هو الواقع اللاطبيعي المأساوي والمؤلم لهذا الشعب بجماهيره العربية والذي يمثل بمجمل جوانبه واقعًا منافيًا للتطور التاريخي غير عادل ولا إنساني، لذلك الثورة الفلسطينية تعبير عن التطور التاريخي والعدل والإنسانية، الثورة...هي النضال من أجل أهداف تمثل بمجملها الواقع الذي ترغب في سيادته والذي يمثل تطلعات الجماهير صاحبة القضية إلى واقعها الإنساني المقبل وهي من أجل تحقيقها - الأهداف - تخوض النضال بكافة أشكاله وتتبنى تكتيكًا وإستراتيجية ملائمين ، مستعدة في أي لحظة أن تفرض سيطرتها – سلطتها – الممثلة للجماهير المناضلة المعبّرة عنها على الأرض وخيراتها معبرةً عن رؤياها الاجتماعية.

وبذلك نقول: أن السلطة الثورية هي القوانين والأفكار التي تعبر عن نفسها من خلال مؤسسات تمتلك قوة التنفيذ والسيطرة، فارضة واقع الثورة المعبر والمقبول من القوى الثورية وجماهيرها.

الطريق إلى السلطة الثورية طويل وشاق، يحتاج إلى بذل وعطاء وقبل ذلك وأثناءه وبعده إلى بناء الإنسان، والبناء مؤطر، بأسس وقواعد علمية، فالثورة هي علم الوصول إلى السلطة ممارسة ووعيًا، وهي أيضًا علم الدفاع عنها بعد قيامها لضمان الاستمرار وتحقيق الأهداف (وبالتالي علم الوصول إلى الواقع الإنساني والحياة في ظله).

وإذا كنا داخل المعتقلات أبناء ثورة وجزءًا من تنظيمها ينطبق علينا كمجموع منظم كل ما ينطبق على الثورة، فنحن نناضل من أجل تحررنا وبناء مجتمعنا الثوري، لذلك نقاتل ونبني الإنسان كي يقاتل بشكل أفضل ويحطم هذا الكيان عسكريًا وسياسيًا واقتصادياً وثقافيًا، ويبني سلطة الثورة الإنسانية، لذلك فنحن جزء من جيش الثورة الذي يتبنى أساليبها ويدافع عن أفكارها ويجسد تطلعات جماهيرنا عمليًا في النضال ووعيه هادفًا لبناء السلطة الثورية فوق كل شبر يتم تحريره.

وكما شقَّت الثورة طريقها الطويل لتحقيق ما حققته، خاض ثوارنا الأسرى دربًا طويلًا وشاقًا ولقد استطاع ثوارنا تحويل المعتقل الصهيوني من مراكز تحطيم وقمع ضد الذات المناضلة والمجموع المنظم إلى مواقع محررة تسيطر عليها السلطة الثورية وقوانينها ومؤسساتها وبالتالي مواقع ثورية تبني الإنسان رغمًا عن الأعداء.

ويعتبر الباحثان أن السجون الإسرائيلية أقسى بظروف اعتقالها من أسوأ عشرة سجون على مستوى العالم وهي " سجن ألكاتارز الاتحادي الأميركي الذي يضم أخطر المساجين على الإطلاق، ومعسكر ٢٢ السياسي الذي تم إنشاؤه عام ١٩٦٥م في شمال كوريا في مكان منعزل تمامًا وحراسته بالكلاب والأسلحة الحديثة، وإحاطة السجن بسور مكهرب لإحباط أي محاولات هرب، وسجن سان كوينتين الأميركي المكتظ بولاية كاليفورنيا، وسجن غوانتانامو الذي أقامه جورج بوش (الرئيس الأميركي السابق) من أجل حربه مع العراق وأفغانستان، واشتهار هذا السجن بإجراءات التعذيب، وسجن نيروبي بكينيا، وسجن فلورانس الأميركي الذي أُنشئ من أجل احتواء أشد المساجين شغبًا والمشتهر بالعزل الانفرادي، وسجن سانت الفرنسي الذي أنشئ عام ١٨٦٧م، وهو واحد من أهم ثلاثة سجون في فرنسا، وتم استخدامه أثناء الحرب العالمية الثانية، وتأقلم السجناء فيه مع الفئران وقضية الازدحام، وسجن مينتوزا بالأرجنتين المعروف بالازدحام وقضاء الحاجة بالزجاجات مما يجعل هناك روائح كريهة وانتشار الأمراض، بالإضافة إلى عدم وجود عناية طبية كافية، وسجن سابينيتا الفنزويلي المزدحم والمشهور بسوء العناية الطبية واستخدام أسلحة نارية [1]".

ويرى الباحثان أن الظروف المعيشية لأسوأ عشرة سجون في العالم مجتمعة موجودة في سجون الاحتلال من إجراءات التحقيق والتعذيب وقتل الأسرى باستخدام الأسلحة الحية، وسوء الطعام، والاكتظاظ، والتفتيش العاري ، والاقتحام الليلي،

---

(١) موقع مركز الأسرى للدراسات: (http://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=33547) .

والاستهتار الطبي، وانتشار الحشرات ومنها السامة وخاصة في السجون والمعتقلات والأماكن المنعزلة والنائية الموجودة في صحراء النقب، والأسوار الشاهقة واستخدام الكلاب في التفتيش ، ورغم ذلك استطاعت الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة أن تتكيف مع كل مرحلة منذ بداياتها ، وأن تتطور رغم قلة امكانياتها ، حتى وصلت لحالة تحافظ فيها على كرامتها ومكانتها ودورها ، بالكثير من الوسائل النضالية والتضحيات والدماء ، وللتعرف على مراحل تطور الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة نوجز بالآتي:

- مراحل تطور الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة :

1- اجتهادات الباحثين في تقسيم المراحل :

تجربة الحركة الأسيرة النضالية لم تعبر بطريق مستقيم، بل مرت بمراحل من التقدم والتراجع، والتصاعد والهبوط، وقد نجح الأسرى في تسجيل نقلات نوعية بين فترة وأخرى في مسيرة صعبة وشاقة، خاض خلالها الأسرى سلسلة من النضالات الجزئية، والشاملة، فكان الثمن سقوط الشهداء والجرحى[1].

وللاطلاع على ظروف ومتغيرات كل مرحلة، وملامحها ومميزاتها من حيث المتغيرات السياسية وانتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وأساليب ووسائل الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، وأشكال نضالها ومقاومتها، واجتهد الباحثان في تقسيم المراحل وفق الاستناد للمؤرخين السابقين إلى سبع مراحل وهي:

1- مرحلة المخاض ما بين (1967-1972م):

بدأت هذه المرحلة مع بداية الاحتلال واستمرت حتى أوائل السبعينات، وشهدت هذه المرحلة أحداثًا صعبة أبقت على تدني مستوى نشاطات الحركة الأسيرة التنظيمية

---

(١) أبو شريعة , محمد . مرجع سابق، ص٢٧.

والثقافية والاجتماعية وقد تميزت بشدة القمع والإرهاب الممارس من قبل إدارة مصلحة السجون[1]، وتأثرت الحركة الأسيرة وقتها بهزيمة حزيران ١٩٦٧، والمتغير السياسي لصالح دولة الاحتلال الذي انعكس سلباً على واقع السجون .

2- مرحلة البناء ما بين (1973-1980م):

بدأت الحياة الثورية تجد مكانها في مكان أبعد في بيت ليد حيث ثوارنا الأكثر وعيًا والأسبق ممارسة وهناك استطاعوا رغم كل المعاناة فرض حياة اعتقالية منظمة، فلأول مرة كان هناك هيكل تنظيمي والتزام وإلزام وقوانين اعتقالية وبرامج ثقافية وحياة منظمة رغم القمع ومحاولات التحطيم الجسدي والنفسي للثوار والهجمة الشرسة ضد الجسم الثوري المنظم، عاش ثوارنا في هذا المعتقل حتى شهر شباط ١٩٧٣، حيث نقلوا بعد إضراب عن الطعام استمر ثمانية أيام إلى السبع بعد أن عجزت الإدارة الصهيونية عن الوقوف أمام إصرارهم وصمودهم وأثناء هذه الفترة الاعتقالية تمخضت تجربة مهمة كانت نواة التجربة التنظيمية الفلسطينية في المعتقلات ممكن تسميتها بتجربة بيت ليد، وهي نفسها التي انتقلت مع ثوارنا إلى معتقل السبع لتتطور هناك وتصبح أساس النظام الداخلي الاعتقالي، ومن أهم ما بلورته هذه التجربة في تلك المرحلة ما يلي:

١- بناء الحياة التنظيمية على أساس مركزي حيث برز ولأول مرة هيكل تنظيمي يقوم على أساس المراتب التالية:

أ- موجه عام: يقف على رأس التنظيم، وهو المسؤول المباشر عن تنفيذ السياسة التنظيمية التي تضعها اللجنة المركزية بمساعدة الهيكل الإداري للتنظيم الذي يتدرج من أعلى إلى أسفل كالآتي: موجه قسم، موجه غرفة، موجه خلية.

---

(١) قاسم, عبد الستار. (وآخرون) ، مرجع سابق، ص٧٦.

ب- اللجنة المركزية: وهي مع الموجه العام في قمة الهرم التنظيمي تضع السياسة التنظيمية وتشرف على تنفيذها بواسطة هيئات التنظيم وهياكلها.

ج- اللجنة الثقافية: وهي المشرفة على النشاط الثقافي حيث تشرف على الجلسات الخلوية السياسية وإصدار النشرات السياسية والمجلة التنظيمية هذا بالإضافة إلى تبلور النشاط الاعتقالي الأمني والمالي والاجتماعي فكانت بحق نواة الحياة الاعتقالية كما هي عليه اليوم.

٢- ترسيخ الالتزام الثوري بالحياة التنظيمية حيث أصبح لدى ثوارنا في هذا المعتقل قناعة تامة بالحياة الجماعية وترسخت فيها الحياة التنظيمية وقوانينها كاحترام الرأي الجماعي وإطاعة المراتب التنظيمية الأعلى التي تحترم بدورها عناصر التنظيم والقبول بالعقاب في حالة المخالفة التنظيمية وتقدير الآخرين على أساس الجهد المبذول لمصلحة المجموع التنظيمي.

٣- الحياة في ظل قانون (كل شيء للجميع) حيث على الثائر أن يضحي بما يملكه ليصبح حقًا عامًا يوزع بالتساوي على الجميع، فيشارك من لا يملك من يملك كل شيء، فالسجائر والسكر والشاي وكل ما يمكن أن يوجد داخل المعتقل من طعام أو غيره يوزع على الجميع بعدل مطلق وبالمقابل على الجميع أن يقوموا بالواجبات اليومية داخل الغرف كالنظام وغيرها بالتساوي.

٤- لا فردية ولا انتهازية ولا مساومة بل روح المجموع الثوري وصمود ونضال ولا انتماء بلديًا أو قبليًا بل انتماء للثورة وفكرها وإنسانيتها، ولا أفضلية أساسها اجتماعي بل أفضلية واحترام لمن يقدم للثورة بجهد أكبر، هذه هي الأفكار التي بدأت تتبلور في هذا المعتقل ولا ندعي أنها سادت بدون شذوذ عنها بل كان وسيظل فيما بعد أيضًا ممارسات خارجة عن القيم الثورية وأهداف الثورة ولكن في أغلبها ضمن حدود لن تتجاوز الخطوط الحمراء، لذلك كان معتقل بيت ليد وتجربته نواة الحياة التنظيمية.

انتقل ثوار بيت ليد بالإضافة إلى ثلاثين ثائرًا من سجن عسقلان ومعهم تجربتهم إلى معتقل بئر السبع الذي فتح أبوابه أمام الثوار منذ الشهر الأول لعام ١٩٧٠، ليجدوا حياة

مختلفة كلياً قوامها الفردية والتجمعات البلدية القائمة على المشاحنات والصراعات فأبناء القطاع وكل انقساماتهم البلدي كغزي ومهاجر من جهة والضفة الغربية بتجمعاتها البلدية المختلفة والمتناقضة من جهة أخرى، حياة لا تمت بصلة للثورة، العمل وكل مشاكله وآثاره، إدارة متغلغلة ومسيطرة، لا تنظيم، لا سياسة، لا ثورة هكذا وجد ثوار بيت ليد المنظمون ثوار السبع، فخاضوا بينهم نضالًا ضاربًا ؛ عملًا على إعادتهم إلى واقعهم الحقيقي – الثورة وقيمها ومفاهيمها وحياتها _ فبدأت الحرب ضد العمل وكل آثاره وبدأ التنظيم والثورة يجدان مكانهما ، فاستطاعوا بناء تنظيمي صلب، تمخض عنه تجربة غنية تبلورت معها الحياة التنظيمية التي ستظل تتطور بما يتلاءم والثورة وتطور ثوارها، ولأنّ معتقل بئر السبع أكبر وأوسع المعتقلات في الأرض المحتلة ومن أكثرها عددًا كانت الحياة فيه أكثر زخمًا منها في معتقل بيت ليد وأكثر عطاء.

هنا تطلبت الحياة هيكلًا تنظيميًا أكثر شمولًا ومركزيًا وانضباطًا وشمل النشاط كافة المجالات، الإدارة، الثقافة، الأمن، الاجتماع، المالية، الرياضة، العلاقة الخارجية، فخلقت حياة منظمة نما الثوار في ظلها وعيًا وإيمانًا والتزامًا في قضيتهم ووقفوا في وجه كل مخططات العدو وفرضوا واقعًا اتسم بسيطرة الثورة فبات هذا المعتقل قلعة يحاصرها العدو من الخارج وهم داخلها لهم قوانينهم ونظمهم التي تجسد الثورة، لقد رفعت الأعلام الفلسطينية رغمًا عن إدارة العدو حينها في احتفالات الأول / من يناير وأديت التحية العسكرية ونظمت المسرحيات وانطلقت الأناشيد الثورية تصم آذان العدو، وفي هذا المعتقل لعب فريق عيلبون مع فريق العاصفة تحت أنظار العدو مباراة حامية الوطيس في ذكرى انطلاقة حركة فتح وقدمت الجوائز للفائزين وصاح المتفرجون عاصفة..عاصفة.. وفيه أيضًا عقدت الجلسات السياسية وندوات الاقتصاد والفلسفة وحلقات اللغات الانجليزية والفرنسية والعبرية، وغيرها، ودارت النقاشات معالجة كل مجالات الحياة فيه، بشكل موجز وطدت الثورة أركانها محررة جزءًا من فلسطين.

وفي سجن عسقلان استطاع الأسرى مواجهة كل أساليب الإدارة وأهدافها القمعية، وصمدوا ووطدوا سلطتهم الثورية فوق بقعة أرض صغيرة في المجدل الحبيب، عانوا الكثير وخاضوا تجربة وتجارب، واستخلصوا منها أسس الحياة التنظيمية، التي ظلت ترتقي وترتقي ولا زالت فكانت تجربة رائعة، امتزجت كما قلنا مع تجربتي بيت ليد والسبع لتتطور أسس الحياة التنظيمية في كل المعتقلات.

إن خلق حياة ثورية في المعتقلات لم يكن بهذه البساطة بل احتاج إلى جهد وعرق، وشهداء، ونضال استمر سنوات طويلة، لقد بدأت طلائع الأسرى حينها من الصفر ليصبح كل الثوار منظمين، ولم يكن وجود التنظيم كافيًا بل كان لابد من جهد متواصل من أجل ترقية العمل التنظيمي الهش في مواجهة القمع، وقد رأينا في معتقل عسقلان- وفي غيره أيضًا- كيف تعرضت الحياة التنظيمية للهزات، لنتذكر زمن الأزمة هناك، ففي كل المعتقلات كانت أزمات، لكن إرادة الثوار كانت أقوى من قمع الأعداء فسادت الحياة التنظيمية واستمرت الثورة.

مع الثورة، عاش ثوارنا حياة بناء، استطاعوا خلالها خلق قواعد ثورية على كل الصعد، ونقلوا التجارب الثورية من معتقل إلى آخر لتندمج في واقع المعتقل الجديد وتبلور تجربة جديدة وخبرة جديدة ساهمت أيضًا في تطور الحياة التنظيمية والثورة وترسيخ قيامهما، رغم حدوث الأخطاء والمشاكل ومعايشة ثوارنا المصاعب والأزمات، لكنهم وكل مرة كانوا يتغلبون على ما يواجههم وينتصرون وتغتني تجربتهم فيرتقون وتسود الثورة.

في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ شهدت السجون جرأة أكبر في مواجهة السجان، ومهّد الواقع السياسي لمرحلة جديدة ، وباتت حياة الأسرى أكثر انتظامًا وتنظيمًا ، عدا عن ذلك فإن المسألة في جوهرها من الناحية النفسية تكمن في الكرامة الشخصية والوطنية ، مما حتم عليهم أن يقلبوا أنفسهم في اطار واقع التحدي والمجابهة

والاستعداد لكل طارئ، وخاض الأسرى في هذه المرحلة إضرابًا شهيرًا في العام ١٩٧٦ في سجن عسقلان والذي استمر ٤٥ يوم ليعلن عن بداية مرحلة جديدة في مسار حركة أسرى الثورة الفلسطينية وفي مسار سلطات سجون الاحتلال بعد الفشل الذريع الذي منيت به تلك السياسات والقفزة النوعية التي طرأت على نضج الثائر الفلسطيني [١] ،هذا الإضراب الذي أعطى للمعتقلين الثقة بأنفسهم، وعزز دورهم الجماعي، وأكد على أهمية الأطر التنظيمية سواء الخاصة بالفصيل أو العامة ذات العلاقة بالفصائل مجتمعة، وأدركت " إدارة السجون " أن الإضراب جاء نتيجة فعل وتخطيط وأن اليوم ليس كالأمس [٢] .

3- مرحلة تحقيق الحقوق وحمايتها وكانت ما بين (1981-1984م):

أسست الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة واقعًا إعتقاليًا قويًا ، وتأكدت تلك المرحلة بالكثير من التضحيات التي راكمت ما قبلها من الخطوات النضالية، ففي أعقاب إضراب ١٩٨٠ الذي خاضه الأسرى في سجن نفحة لمدة ٣٣ يومًا متتاليًا والذي انتهى باستشهاد "علي الجعفري وراسم حلاوة، وأنيس دولة" وتبعهما الأسير الشهيد "إسحاق مراغة" في ١٩٨٣ على خلفية الإضراب نتيجة تراكم المرض بسبب إجباره على التغذية القسرية " كان هذا الإضراب علامة مضيئة في الظلام العميق الذي يغذيه العدو دائماً بالمزيد من ممارسات القمع [٣]، واستطاع الأسرى في هذا الإضراب أن يحققوا إدخال أجهزة التلفاز والمذياع، وتركيب الأسرة للنوم وإدخال المزيد من الكتب وتحسين

---

(١)الرجوب , جبريل . (زنزانة رقم ٧٠٤"، عمان، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٥) , ص١٦.

(٢)عبد الله , حسن . (الصحافة العبرية فى تجربة المعتقلين الفلسطينيين)، القدس، اصدار نقابة الصحفيين الفلسطينيين، ٢٠٠٥، ص٣١.

(٣)القيسى، محمد . (الهواء المقنع، منشورات مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة – جامعة القدس ،٢٠١٤) ، ص٢٨٣ .

الطعام والرعاية الصحية وزيادة وقت الزيارة لتصل ٤٥ دقيقة واستلام المطبخ وإدخال احتياجات الأسرى من ملابس وأغطية والتمكن من الزيارات بين الأسرى[١]،

في هذه المرحلة كانت معركة بيروت ١٩٨٢، وهي الحرب الأطول في الصراع المستمر مع العدو، فلقد بدأت مع القصف الصهيوني على مدينة بيروت الرياضية في ٤ حزيران ١٩٨٢ ولم تتوقف إلاّ في ٢١ آب/أغسطس من العام ذاته مع بدء مغادرة مقاتلي الثورة الفلسطينية مدينة بيروت، أي أنها حرب استمرت، ومعها حصار بيروت، برًا وبحرًا وجوًا ، على مدى ٨٨ يوماً[٢]، وحقيقة أن هذا الصمود كان له انعكاسه الايجابي بأداء المقاومة الفلسطينية وصمودها، وكان له ما بعده من تعزيز الثقة بالذات في السجون، والتفاؤل بالحرية مع انتظار عمليات تبادل انتهت في العام ١٩٨٥، ولقد خاض الأسرى إضراباً مفتوحاً عن الطعام في العام ١٩٨٤ لمدة ١٢ يوم في سجن جنيد ، وحققوا فيه الكثير من المطالب والحقوق الأساسية والإنسانية .

4- مرحلة النضال الشامل وذروة تحقيق الإنجازات والانتصارات في الأعوام ما بين 1985 - 1994م:

حاولت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية في أعقاب عملية التبادل في العام ١٩٨٥م أن تنال من الحركة الوطنية الأسيرة بسبب تحرير عدد كبير من قيادات السجون والكوادر الاعتقالية، والالتفاف على ما حققه الأسرى من إنجازات مهمة جدًا كنتيجة لإضرابي نفحة ١٩٨٠م وإضراب جنيد في العام ١٩٨٤م والذي حقق إدخال التلفاز والراديو وإدخال الكتب والأغطية والملابس، فبدأت بحملة من القمع وفرض الإجراءات الخانقة والمذلة لتصبح الحركة الأسيرة في موقف الدفاع عن منجزاتها التي حققتها بالتضحيات الغالية

---

(١) مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة – جامعة القدس، موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، القدس، فلسطين، ٢٠١٤م، ص٤٣ .، ص١٢٤ .

(٢) موقع رأى اليوم : https://www.raialyoum.com

حيث خاض الأسرى سلسلة من الإضرابات الجزئية والشاملة في إطار التصدي لهجمة إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية على حقوقهم، وفي ١٩٨٧م خاض الأسرى إضراب سجن جنيد الذي استمر ٢٠ يوماً لمناهضة تلك السياسات التي استهدفت البنى التحتية للسجون[١]، لاشك أن عملية تبادل الأسرى التي تمت في ٢٠ مايو ١٩٨٥م م بين إسرائيل والجبهة الشعبية القيادة العامة والتي أطلقت إسرائيل بموجبها سراح ١١٥٥ أسيرًا مقابل ثلاثة جنود إسرائيليين كانت مؤثرة على الحركة الأسيرة بسبب الإفراج عن مئات الكوادر المجربة والقيادات التنظيمية القادرة والمتمكنة.

يرى الباحثان أن الكوادر التي بقيت رهن الاعتقال بعد التبادل لعبت دورًا كبيرًا في ملء الفراغ، وبذلت جهودًا استثنائية في قيادة المعتقلين الجدد خاصة في أعقاب انتفاضة ١٩٨٧م والتي اعتقل فيها عشرات الآلاف, بقي منهم ما يقارب من ١٥٠٠٠ معتقل تشربوا ممن تشربوا مفاهيم وأسس التجربة التنظيمية والفكرية والثقافية والإبداعية، حتى أن الأسرى في هذه المرحلة تفاعلوا بشكل كبير جداً مع مستجدات الانتفاضة الفلسطينية فأصدروا المجلات والنشرات والبيانات التي تناولت الانتفاضة تشخيصًا وتحليلًا، وتبنوا الشهداء، وأحيوا في احتفالات خاصة مناسبة دخول الانتفاضة في كل شهر جديد من عمرها النضالي وكثفوا مراسلاتهم مع فصائلهم محاولين الإسهام من وحي تجاربهم النضالية بالاقتراح والتصور لعل ذلك يغني ويفيد التجربة [٢].

ذروة الإنجازات والانتصارات لهذه المرحلة تجسدت في إضراب ١٩٩٢/٩/٢٧م والتي تأكدت فيها الوحدة والتماسك الإعتقالي، والتعبئة النضالية والروح الوطنية العالية للأسرى، والالتفاف حول قيادة وطنية إعتقالية موحدة، والإدارة الفذة وقوة التنظيمات والمؤسسات الاعتقالية، والتواصل مع الخارج والعلاقات الوطنية

---

(١)قراقع, عيسى: مرجع سابق، ص٣١.

(٢)عبد الله, حسن: مرجع سابق، ص٣٧.

الاعتقالية، والتفاهم على الحد الأدنى والأقصى لمطالب الأسرى وقد تحققت في هذا الإضراب جميع مطالب الأسرى.

5- مرحلة النضال السياسي ما بين 1994 - 2000 م:

منذ التوقيع على وثيقة إعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣م حدث تحول نفسي عند الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية حيث ارتفعت مستويات التوقع لديهم، والمتعلقة بإنهاء معاناتهم والإفراج عنهم، حيث رأوا أن حصيلة أيّ تسوية سياسية بين طرفي النزاع لابد وأن تشمل إطلاق سراح المعتقلين، ومن هنا فإن تفاعل الأسرى مع الاتفاقيات الموقعة كان كبيرًا ومشبعًا بالآمال وقد يكون هذا التفاعل هو أحد أبرز التحولات الداخلية على صعيد مجتمع الاعتقال وعلى كافة المستويات تنظيميًا وسلوكيًا وثقافيًا[١].

في هذه المرحلة تراجعت الاهتمامات على المستوى النضالي والإعتقالي، وشهدت هذه المرحلة ثلاثة إضرابات سياسية الأول في ١٩٩٤/٦/٢١م وجاء على خلفية توقيع القاهرة، وكان إضرابًا قصيرًا استمر ثلاثة أيام، والثاني في ١٩٩٥/٦/١٨م تحت شعار إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات دون استثناء واستمر ١٨ يوم، فيما أعلن الأسرى إضرابهم الثالث في ١٩٩٨/٢/٥م واستمر عشرة أيام. [٢].

6- مرحلة النضال الاستيعاب ومحاولات الاستنهاض ما بين 2001 - 2006م:

في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية في العام ٢٠٠٠م، بدأ الأسرى من جديد بالتدفق إلى السجون، ليرتفع عددهم وفق تقرير ٢٠٠٨م لوزارة الأسرى إلى أكثر من

---

(١) نفس المصدر، ص٥٩.

(٢) نفس المصدر، ص٤٢.

(١١٥٥٠) أسير[١] في أعقاب الاجتياح الكبير للضفة الغربية في التاسع والعشرين من آذار ٢٠٠٢م، ما استوجب إعادة افتتاح أقسام كان يقطنها أسرى جنائيون، وسجون أخرى كانت مغلقة [٢]، ومع الوقت جرى إنشاء أقسام جديدة وسجون ومعتقلات جديدة [٣]، ومع ازدياد العدد الضخم من الأسرى في السجون، عاش المعتقلون ظروفًا قاسية جدًا ولا تطاق، في هذه الفترة ظهرت وحدات خاصة [٤] للتضييق على الأسرى، وكان أحد عناوين هذه الهجمة من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية مصادرة أجهزة الهواتف الخلوية المهربة [٥] إلى داخل السجون .

7- مرحلة الانقسام السياسي والنضال الجماعي والفردي ما بين 2007 - 2019م:

انعكس الانقسام الفلسطيني بشكل كبير على واقع الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة في السجون الإسرائيلية، والتي دفعت قيادة الحركة الأسيرة في السجون لإطلاق مبادراتهم التي عرفت باسم " وثيقة الأسرى " [٦]، والتي سميت بوثيقة الوفاق الوطني في٢٠٠٧/٦/٢٧م كوثيقة نهائية بعد إجراء بعض التعديلات عليها من القوى الفلسطينية، وقامت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية في ظل حكومة إسرائيلية متطرفة بهجمة غير مسبوقة على الأسرى في كل السجون.

---

(١) الدائرة الاعلامية لوزارة شؤون الأسرى: تقرير شامل، غزة، فلسطين، مكتبة الجامعة الاسلامية، ٢٠٠٨، ص٢.

(٢)أبو السعود , أحمد: مرجع سابق، ص٧٧.

(٣) منها (سجن ايشل وأوهليكيدار " داخل سجن السبع "، وهداريم قسمى ٤ و ٨ وريمونيم، وسجن جلبوع، والرملة قسمى ٣ و ٤، وسجن نفحة الجديد ١٠ و ١١و ١٢، وسجن ريمون، وأعاد الاحتلال افتتاح معتقل النقب، وعدداً من مراكز الاعتقال كعوفر وعتسيون وقدوميم) .

(٤) " كوحدة المتسادا والناحشون ودرور وكيتر وغيرها ".

(٥)أبو شريعة, محمد: : مرجع سابق، ص٨٧.

(٦)أبو شريعة, محمد: مرجع سابق، ص١٤٨.

المبحث الثاني

مصادرة المكانة القانونية للأسرى

يعتبر الشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب معاناة بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارسته القمعية التي طالت جميع نواحي الحياة في فلسطين، حيث أقامت إسرائيل دولتها العنصرية على ثلثي أراضي فلسطين منذ عام (١٩٤٨م)، ولم تكتف إسرائيل بذلك فقامت باحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية عام (١٩٦٧م)، وقامت باستخدام الاعتقال على نطاق واسع منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام (١٩٦٧م)، حيث كان الاعتقال والتعذيب أبرز أدوات القمع التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي في مواجهة المقاومة الفلسطينية، حيث زجت سلطات الاحتلال بمئات الآلاف من الفلسطينيين داخل المعتقلات والسجون التي تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية [١].

استخدمت إسرائيل قانونها الداخلي وقضائها العسكري وغير العسكري لتبرير اعتقال الفلسطينيين، فلقد أصدرت السلطات الإسرائيلية المئات من الأوامر العسكرية، وقامت بعمليات الاعتقال استناداً إلى الأمر العسكري رقم (٣٧٨) الذي يجيز للاحتلال اعتقال وتوقيف الفلسطينيين دون إنذار أو حتى تقديم مبررات مقنعة، ولقد جرت عادة إسرائيل على إحالة جميع القضايا المتعلقة بمعتقلين أو موقوفين من الفلسطينيين إلى محاكم عسكرية، وأن يتم اعتقال واحتجاز الفلسطينيين في سجون ومعتقلات داخل إسرائيل وليس داخل الأراضي المحتلة [٢].

---

(١) محمود عساف، سميرة خليفة: دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تعزيز قضية الأسرى في سجون الاحتلال وسبل تفعيله، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣، ص٢

(٢) نداء البرغوثى: مرجع سابق، ص٢٦٤.

وانتهج المحققون سياسة تحقيق وتعذيب بطرق محرمة وممنوعة دوليًا، وأصبح التعذيب قانونًا مشرعًا من قبل حكومة إسرائيل[1]، رغم المكانة الشرعية والقانونية، وحق الأسرى المشروع بمقاومة الاحتلال وفق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة وقرارات الأمم المتحدة [2].

في هذا المبحث سيوضح الباحثان المكانة القانونية للأسرى الفلسطينيين دولياً، وتجاوز تلك المكانة من قبل دولة الاحتلال.

أولاً- الوضع القانوني للأسرى في السجون الإسرائيلية:

أيّدت المواثيق والمعاهدات الدولية حق كل شعب في العمل على تحرير أرضه المحتلة بكافة الوسائل المشروعة، وذلك استنادًا إلى حق الدفاع الشرعي عن النفس، وحق تقرير المصير الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، والاتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللتين أقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة، و صدور توصية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقضي بوجوب تضمين جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المعدة من قبل المنظمة ، مادة تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها وأن تعمل الدول على احترام وتأمين ممارسة هذا الحق [3].

في العام ٢٠٠٣م، ومن على منبر الكنيسيت الإسرائيلي اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي "أرائيل شارون" بالاحتلال، ورغم ذلك لم تنصاع إسرائيل للاتفاقيات الدولية في التعامل مع الأسرى الفلسطينيين، ولا للقواعد أو القوانين الشرعية الدولية،

---

(١) رياض العيلة، عبير ثابت: الرؤية المستقبلية لحل قضية الأسرى الفلسطينيين، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣، ص٥.

(٢) وزارة شؤون الأسرى والمحررين، أوقفوا زمن السجن الأسود، رام الله، فلسطين، الدائرة الاعلامية لوزارة الأسرى، ٢٠١٠، ص٥.

(٣) وليد مزهر: الاعتقال في السياسة الإسرائيلية في منظور القوانين، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣، ص٨٩.

حيث أن حروب التحرير والتي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة ١٥١٤ لعام ١٩٦٠م تقضي بضرورة استقلال الأقاليم المستعمرة، وإنهاء كافة أشكال الاحتلال، وقرار الأمم المتحدة لعام ١٩٦٨ م يقضي بمعاملة أسرى حروب التحرير الوطنية كأسرى حرب طبقًا لاتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩م وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣١٠٣ لعام ١٩٧٣م يؤكد أن النضال المسلح الذي تخوضه الشعوب ضد الاستعمار من قبيل المنازعات الدولية طبقًا لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م[١].

فإسرائيل كدولة احتلال اعتمدت سياسة التكييف القانوني لمصالحها السياسية والأمنية وقامت بسن الأوامر العسكرية لفرض السيطرة على حياة السكان الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال بدون الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني، التي كان من المفروض أن تشكل الإطار القانوني الأساسي لترتيب تعامل دولة الاحتلال مع السكان الفلسطينيين وواقع حياتهم تحت الاحتلال [٢].

وعلى إثر ذلك صدر الأمر العسكري بنقل جميع الصلاحيات للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية للحاكم العسكري، ومنذ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧م فرضت المحاكم العسكرية الإسرائيلية سطوتها على كافة جوانب الحياة للفلسطينيين.

وبدأت تخضع إجراءات الاعتقال في المناطق المحتلة، وطريقة معاملتهم، لسلسلة من الأوامر العسكرية التي تصدر عن القادة العسكريين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وترفض المحاكم العسكرية الإسرائيلية تطبيق تعليمات القانون الدولي[٣]، بالرغم من مصادقة إسرائيل على اتفاقيات جنيف الأربعة وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق

---

(١) موقع الأسرى للدراسات: http://alasra.ps/ar//index.php?act=post&id=26939

(٢) سحر فرنسيس: موقع الأسرى الفلسطينيين فى القانون الدولى الانسانى، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٩٨، ٢٠١٤، ص١٠٦.

(٣) زكريا العثامنة: أثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م على المعتقلين الفلسطينيين، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣، ص٤.

المدنية والسياسية، وعلى اتفاقية مناهضة التعذيب ١٩٨٤م[١]، فلم تعترف بالأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب سواء قبل توقيع اتفاقيات أوسلو أو بعد ذلك، وظلت معاملتها لهم تنطلق على أساس اعتبارهم " مجرمين وإرهابيين أو مقاتلين غير قانونيين " [٢].

ومن الطبيعي في ظل القرارات الدولية، وانتهاكات دولة الاحتلال لمبادئها وموادها، أن تثار التساؤلات عن المكانة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ولقد تزايدت هذه التساؤلات في الآونة الأخيرة، بعد حصول فلسطين على وضع الدولة المراقب – غير العضو _ في الأمم المتحدة [٣].

اختلف آراء فقهاء القانون الدولي وغيرهم من الكتاب وتباينت مذاهبهم بشأن تكييف وضع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ويمكن التمييز، في هذا الصدد، بين اتجاهات ثلاثة، أحدها يذهب إلى إعطائهم وضع المقاتلين من أجل الحرية، ومن ثم أسرى الحرب، وثانيهما يتجه إلى إجراء تمييز داخل المعتقلين أو تقسيمهم إلى طائفتين ، الأولى تضم المقاتلين القانونيين، والذين يحق لهم التمتع بوضع أسرى الحرب، والثانية تضم المعتقلين المدنيين، والاتجاه الثالث، ويرى القائلون به أن المعتقلين الفلسطينيين هم رهائن أو مختطفون لدى سلطة الاحتلال الإسرائيلي[٤].

وأيًا كانت الآراء والاجتهادات من قبل فقهاء القانون فيما يتعلق بالمكانة والتسمية القانونية " كأسرى أو معتقلين أو سجناء سياسيين أو رهائن أو محتجزين أو مختطفين"، فهم أسرى حرية لهم حقوق أساسية وإنسانية، ومن المنطقي أن يكون

---

(١) أنظر ملحق اتفاقية مناهضة التعذيب: ص٢٧٨.

(٢) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان:
http://www.pchrgaza.org/arabic/studies/aseer2007.pdf

(٣) نداء البرغوثي: مرجع سابق، ص١٨٥.

(٤) المصدر نفسه: ص٢٠٩.

اصطلاح (الأسرى) هو الأكثر ذيوعًا وانتشارًا في الأوساط الفلسطينية، حيث يعبر عن عدالة القضية الفلسطينية، وسمو ونبل الهدف الذي يحتجز الأشخاص من أجله في سجون الاحتلال [1]، وفي المقابل فإن سلطات الاحتلال تستخدم مصطلح مرفوض ومقصود ويجب العمل دحضه سياسياً وقانونياً وإعلامياً وهو " السجناء الفلسطينيين " كمرتكبي جنح وأفعال يعاقب عليها القانون، ولعل هذا ما يفسر في الواقع إصرار إسرائيل على استعمال هذا التعبير في اتفاقات أوسلو وتسويقه دولياً .

(١) المصدر نفسه: ص٢٠٣.

المبحث الثالث

رحلة مع القمع في معتقلات العدو

هناك إجماع قانوني وقيمي وأخلاقي وإنساني يتفق عليه الجميع في معاملة (الأسرى والمعتقلين في السجون) - وفق المكانة القانونية التي يحظون بها كطلاب حرية ضمن قرارات الأمم المتحدة بحق الشعوب في تقرير المصير - والتأكيد على حقوقهم الإنسانية والآدمية، وفقًا للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع والتي تطالب بمعاملة إنسانية لجميع الأشخاص (الأسرى والمعتقلين) سواء، وعدم تعريضهم للأذى، وتحرم على الدولة الآسرة الإيذاء أو القتل، والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاإنسانية، والمهينة، واحتجاز الرهائن، والمحاكمة غير العادلة)[1].

وأكدت اتفاقيات جنيف الأربع على الحقوق الإنسانية والأساسية للأسرى في مكان الاعتقال وشروطه، في الغذاء والملبس، والشروط الصحية والرعاية الطبية، والدين والأنشطة الفكرية والبدنية، والملكية الشخصية والموارد المالية، والإدارة والنظام، والعلاقات مع الخارج، والعقوبات الجنائية، ونقل المعتقلين، والوفاة، والإفراج والإعادة إلى الوطن[2].

وهناك حقوق إنسانية تضمنتها البروتوكولات والأخلاقيات المتمثلة في: المبادئ الأساسية المتعلقة بحقوق الأسرى، والمتمثلة بتوفير الطعام والشراب والكساء، توفير السكن المناسب لهم، وعدم تكليفهم بما لا يطيقون، وعدم إكراههم على تغيير معتقداتهم، وتوفير العناية الصحية والعلاجية اللازمة لهم، ومواساة أهل الأسير، وتوفير الاتصال الخارجي للأسير والمراسلات والزيارات بينه وبين أهله، وعدم قتل

---

(١) كمال الأسطل: القانون الدولي الإنساني وقضية الأسرى الفلسطينيين، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣، ص١١.

(٢) كمال الأسطل: مرجع سابق، ص١٥.

الأسرى مع الحفاظ على حياتهم، وعدم تعذيبهم بدنيًا أو معنويًا، وحقهم في المعاملة الإنسانية، وفي احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال، وفي ممارسة الشعائر الدينية [1]، كما يحق لأسرى الحرب ممارسة نشاطهم الفكري والثقافي والرياضي، ويسمح لهم بإرسال الرسائل والبطاقات واستلامها [2]ولقد اعتبرت اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩م أسرى الحرب وديعة لدى الدولة الحاجزة وليسوا رهائن أو مجرمين [3].

من المفترض أن يتمتع الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بكافة الامتيازات المعطاة لهم بموجب تلك المواثيق، إلا أن سلطات الاحتلال تسعى جاهدة إلى حرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية، من خلال سياسة الاعتقال الإسرائيلية التي تبرر موقفها بأسباب واهية (٤).

وتجاوزت سلطات الاحتلال منذ بدء الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة كل الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وبدأ الإرهاب مع بداية الاحتلال، والتعذيب مع بداية السجون، ففيها كلها من جنين شمالًا حتى الخليل جنوبًا، كانت الحياة متشابهة في جوهرها، ضرب وتعذيب نفسي وانتهاك لكل ما يسمى إنسانية.

وفي بدايات الاعتقال أجبر السجان الأسرى بالرد عليه بكلمة حاضر يا سيدي، ونعم يا سيدي، وكان عليه يكرر هذه الكلمة مع كل مخاطبة، وأجبرت إدارة السجون المعتقلين في تلك المرحلة على الكثير من التعليمات منها:

١-ممنوع أن تنظروا إلى أعلى أو إلى وجه الشرطي.

٢-عند الوقوف عليكم أن تكونوا في حالة استعداد وشروطها كالآتي:

---

(١) محمود عساف، سميرة خليفة: مرجع سابق، ص٨.

(٢) ناصر عبد الجواد: مرجع سابق، ص٢٩.

(٣) مصلح عبد العزيز: حقوق الأسير، بغداد، دار البداية ناشرون وموزعون، ٢٠١٢، ص١١٥.

(٤) وليد مزهر: الاعتقال في السياسة الإسرائيلية في منظور القوانين، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣، ص٢.

الأيدي مكتوفة خلف الظهر، والرأس منكس.

٣-ممنوع الصلاة جماعة أو فرادى قبل أن يسمح الشرطي ويقول صلوا.

٤- مع موعد الطعام يحمل كل منكم صحنين ويقف في طابور ليستلم طعامه وعليه الانتظار حتى يسمح الشرطي ويقول كلوا.

٥-ممنوع الوقوف بالقرب من الشباك أو النظر من فتحة الباب.

٦-ممنوع دخول دورة المياه بدون إذن من الشرطي.

٧-يمنع الاستحمام بالماء البارد إلا في ساعة محددة سيخبركم عنها الشرطي.

٨-يجب الجلوس على بعد متر من البرش ويحظر التحدث مع الآخرين أو الجلوس بقربهم نهارًا.

٩-أثناء النزهة، المشي يتم اثنين اثنين، الأيدي خلف الظهر، والرأس منكس والمضي أو الوقوف يتم بأمر الشرطي.

١٠- عندما تطفأ الأنوار في الساعة التاسعة مساء. أريد أن أرى الكل نيام.

وللاطلاع على واقع السجون الإسرائيلية في بدايات الاعتقال أجرى الباحثان عدد من المقابلات مع أسرى محررين عايشوا بدايات الاعتقال في السجون الإسرائيلية ، منهم الأسير المحرر المرحوم عمر خليل عمر المعتقل الذي اعتقل في يناير ١٩٦٨، والذي وصف هذه المرحلة بالصعبة جدًا، وليست ذات أي معنى للحياة، فلا كتاب ولا راديو ولا تلفاز ولا صحيفة، كنا مقطوعين عن العالم الخارجي، بلا زيارات للأهل، ولا طعام نظيف ولا علاج للمرضى، ومنعونا من التعليم والندوات والجلسات الثقافية، ومنعوا عنا النوم في النهار، والمعاملة كانت صعبة.

ولم تكن معاملة الأسيرات بأفضل حال من معاملة الرجال، فالأسيرة المحررة الدكتورة مريم أبو دقة والتي اعتقلت في العام ١٩٦٩ وصفت ظرف الأسيرات بالقاسي جدًا وقالت: عاملونا بالكثير من العنف، واستخدموا معنا في التحقيق التهديد النفسي والاعتداء الجسدي ووسائل الترغيب والترهيب، وبعد التحقيق لم يدخلوا لنا ملابس بل

أدخلوا لنا البجامات الرجالية التي تتسع لاثنتين أو أكثر، وسمحوا لنا بخمس دقائق حمام، وإذا لم ننتهي بهذه السرعة فتحوا علينا الباب، وأجبرونا على النوم الساعة العاشرة مساءً ، وكانوا يمارسون الدهاء لتحسين صورتهم أمام العالم، وذات مرة قالوا لنا: اطلبوا ما تشاؤون، فطلبنا منهم الكثير من الطلبات حتى الفرشة، واحضروها لنا مستغربين، حينها عرفنا أن في الأمر شيء، وبالفعل كانت زيارة لمنظمة الصليب الأحمر الدولي في اليوم التالي للاطلاع على ظروف اعتقالنا.

" منديلا فلسطين " الأسير المحرر سليم حسين الزريعى والذي اعتقل في العام ١٩٧٠، وأمضى في السجون ٢٧ عامًا متواصلة ، وصف المراحل الأولى للاعتقال بالقول: اتسمت تلك الفترة بالقهر والمعاناة الكبيرة، فلم تسمح فيها إدارة السجون لنا بالجلوس أو الحديث داخل الغرفة وخارجها، وفي حال تم مشاهدة مجموعة تجلس مع بعضها، يتم اقتحام الغرفة والاعتداء عليهم، ومعاقبتهم ونقلهم إلى الزنازين، وكنا مجبرين بالرد على السجان بكلمة " نعم يا سيدي "، و كان الأسرى يدخلون الحمام للاستحمام مرة واحدة كل أسبوع، ويتم تعرية الأسرى كاملًا بشكل مهين وبشع جدًا أمام ناظر الآخرين ممن معه، ولأقل من خمس دقائق ثم يخرجوه قبل أن ينتهي، ومن الأسرى من كان يرفض الذهاب للحمام ويغتسل في الغرفة بالماء البارد بطريقته الخاصة، كنا نشعر بأن الحياة عبء في ظل تلك السياسة، كنا نتمنى لو استشهدنا على أن لا يتم اعتقالنا بهذه الظروف.

وأضاف الزريعى أن الأسير ملزم بالاستيقاظ ما بين الساعة الخامسة والنصف إلى السادسة صباحًا مستعدًا ومنتظرًا العدد المسمى " السفيراه " ثلاث مرات يوميًا في الصباح والظهيرة والمساء، وكلما اقتضت الحاجة لذلك، وعلى الأسير حين سماع صافرة العدد، أن يقوم بطي فرشته وبطانياته بطريقة عسكرية، حيث يمر ضابط القسم من فترة لأخرى للكشف على حالة الانضباط والانصياع للأوامر، و على الأسير أن

يجلس منتعلاً حذائه، مستعداً للعدد القادم وعليه أن لا يرفع رأسه بالنظر إلى ضابط العدد، إضافة "لجلوس كل خمسة أسرى معًا إلى أن ينتهي العدد".

وكان التدخين مسموح ولكن تحت رحمة السجان، حيث كان يطلب من السجين إنهاء تدخين الأربع سجائر بساعة النزهة، ومن يريد إشعال سيجارته عليه أن يطلب بأدب من السجان ويقول له لو سمحت أريد ولاعة يا سيدي.

" كما كان يمنع على الأسير امتلاك الأوراق أو الأقلام أو الكتب ومن يضبط بحوزته أياً منها، كانت غرفته تتعرض لتفتيش دقيق يتم خلاله قلب الغرفة وتحطيم محتوياتها والعبث بأغراض وملابس الأسرى الآخرين ".

لم تكن شهادة الأسير المحرر أحمد عبد الرحمن أبو حصيرة الذي أمضى ٣٥ عامًا على اعتقالين، كان أولها في العام ١٩٧٠ وصف بدايات الاعتقال والمعاملة عبر مقابلة بالمعاملة اللاانسانية وقال: كانوا يعطون الحلاق شفرتين فقط ليحلق لخمسين أسير على الصفر، وأذكر أنه تم الاعتداء علينا بوحشية لأن إحدى الشفر فقدت بعد الحلاقة، وكل ممتلكاتنا هى ٤ بطانيات برائحة نتنة ومتسخة، ولم يوجد وسادات بل كنا نضع الحذاء تحت رؤوسنا وعليه بطانية، وقطعة بلاستيكية نضعها تحتنا بسمك ١سم وصحنان " قروانان " وكاسة بلاستيك وملعقة، ووقت العدد يجب أن نكون على ركبنا وأمامنا تلك الأغراض ونبقى ولو لساعات حتى ينادى الضابط أن العدد صحيح، وكانت إدارة السجون تمنع الآذان، وكنا نتناوب على الآذان رغم العقاب، والزيارات كل شهر مرة نصف ساعة، ولا يوجد صلاة جمعة، كنا نصلى فقط العيد جماعة بخطيب يحضروه لنا من خارج السجن، ولم يسمح بامتلاك الملابس بل كل ما نلبسه الغيار الداخلي وأبرهول، وكنا نعانى من الأمراض الجلدية والقمل، حتى أننا ذات مرة جمعناه وقدمناه للصليب الأحمر حينما زارنا ليصدق ما نقول، ولا يوجد مرحاض في الغرفة بل ثلاث جرادل " واحد للبول والثاني لقضاء الحاجة والثالث للقمامة " وكنا ننام على

الجنب كون أن كل شخص يحظى بما لا يزيد عن ٣٠ سم، ومن يذهب لقضاء الحاجة لن يستطيع العودة لمكانه بعد فقدانه، وقد يبقى واقفاً في إحدى الزوايا.

اتفقت شهادة الأسير المحرر الدكتور خضر محمود عباس المعتقل في ١٩٧٠ مع زملائه حينما تحدث عبر مقابلة عن بداية الاعتقال ، قال بمرارة: " كان الأسرى يشعرون بالجوع دوماً، وكان فطورنا من ٣ إلى ٤ فرمات خبز، ونصف بيضة مقسومة بالنصف وكأنها بمنشار لأن القشرة باقية عليها بعد الانفصال أو نصف حبة طماطم، وأقل من ملعقة مربى، و٤ حبات زيتون، والغذاء صحن زربيحة " شوربة " وصحن الرز لاثنين وصحن الطبيخ لأربعة ورغيف الفينو لأربعة، أو صحن مية فاصوليا نرى فيها القشيرات فقط مع قطعة لحم كل أسبوع مرة، أو قطعة سمك كذلك، وكانوا يحضروا لنا ما نسميها بشوربة المكانس أو " البيقة " الشبيهة بالبازيلاء، و كان أكل السبت مقززاً بسبب طهيه يوم الجمعة لأسباب دينية عند اليهود لعدم السماح بإشعال النار فيه، ووجبة العشاء قريبة من وجبة الفطور، وكانوا يعتدون بالضرب على كل من ينام أثناء النهار" .

أما عن حالة الحصار والتضييق على الأسرى فوصفها الأسير المحرر محمود سليمان الزق والذي اعتقل في العام ١٩٧١ قائلاً:" حاصرتنا الإدارة بالكامل، لم تسمح باقتناء الورقة والقلم وحتى الصحف والمذياع والتلفاز كان ممنوعًا علينا، وكان يسمح فقط بسماع صوت إسرائيل باللغة العربية لساعتين، ساعة صباحًا وساعة مساءً للأخبار وأغاني أم كلثوم، وجريدة الأنباء تصدرها المخابرات الإسرائيلية بشكل موجه ".

كما وعملت إدارة السجن بكل ما تملك من وسائل على إجبار الأسرى على العمل بحجة مضحكة وهي أن يرى الأسرى الشمس، ويتنفسوا الهواء ويتحركوا، فيحافظوا على صحتهم، وكأنهم غيورين على صحة الأسرى؟! وكان الهدف أن يصبح الأسرى أدوات إنتاج، يعملوا في مصانعهم فيتحولوا من مقاتلين إلى عمال بدون أجر.

وقتها طلبت إدارة السجون من الأسرى الخروج للعمل في المرافق، وهددوا الرافضين بعذاب أليم وتحت ضغط السياط والعصي خرج أربعون في المائة، والثلاثون أسيرًا. لقد رأوا الشمس وتنفسوا الهواء كما صورت الأمر إدارة السجون، وكان عليهم أن يصنعوا شباك تمويه للدبابات، وحينما أدرك هؤلاء المساكين مصيبتهم، فبدأوا يتركون العمل حتى لم يبق منهم إلا اثنين، عندها وقف الأسرى منهم موقفًا حاسمًا فخيروهما ما بين الثورة وصف الأعداء وعندما تماديا في غوايتهما نالا ما يستحقان من عقاب.

لم يكن العمل بحد ذاته شيئًا مفيدًا أو يدفع على الإبداع والتفكير والترويح عن الذات كما صورته سلطات الاحتلال، وإنما هو استغلال بشع للقوة العاملة الأسيرة، وتجسيدًا للعبودية التي ولت منذ عقود.

لقد انتهى عمل السخرة هذا بدم الشهيد الأسير عمر شلبى " فلسطينى من مخيم النيرب بحلب "، الذي سجل للعمل وهميًا، وحينما خرج قام بتكسير كل الأدوات والآليات وقلب المكان رأسًا على عقب فقاموا بضربه حتى الشهادة.

في بدايات الاعتقال لم يهتم المعتقلون بالانتماء الفصائلي لأنهم لم يكونوا على معرفة وافية بالتنظيمات من حيث بناءها الإداري وهيكلها التنظيمي وأيضًا فإنهم لم يكونوا يميزون كثيرًا بين الفصائل المختلفة ، فقد كانوا يعتبرون أنفسهم أبناء حركة وطنية فلسطينية واحدة، هذا بالإضافة إلى ضعف التجربة ، لذلك فإن مسألة إقامة أطر تنظيمية وتشكل هياكل إدارية لم تستحوذ على اهتمام خاص لدى المعتقلين، ومن ناحية ثانية فإن كثيرًا من الروابط والعلاقات التي كانت تسود بين المعتقلين في السنين الأولى بعد عام ١٩٦٧ كانت تقوم على أساس بلدي أو عشائري أو شخصي وأحيانًا أخرى على أساس الانتماء لمجموعة أو خلية واحدة قبل الاعتقال .

وحاربت السلطات الإسرائيلية العمل التنظيمي الجماعي في المعتقلات منذ بدء الحركة الأسيرة، فلم تسمح للأسرى في السجون حتى بالحديث الجماعي في بداية الاعتقال،

والعلاقة كانت تقوم على أساس بلدي أو عشائري أو بين مجموعات الخلايا، ومع بروز الأشكال التنظيمية في العام ١٩٦٩م بدأت ملامح العمل التنظيمي معتمدة على الشخصية القيادية بناءً على الثقة والكفاءة والقدرة والتجربة ولم يخضع هذا الاختيار لأسس ولوائح واضحة، وقامت إدارة السجون باستهداف تلك الشخصيات والاعتداء عليها وعزلها ونقلها من سجن إلى سجن، وضرب أي روح جماعية عبر زرع الفتن والمحاور والشلل والنزعات الفردية والانفلاشية والتدخلات والعمل على خلق الانقسامات و التناقضات والخلافات بين المعتقلين عبر العملاء والمندسين، وحاولت سحق أي تشكيل تنظيمي بالإجراءات القمعية القاسية.

تطورت الحالة التنظيمية والإدارية لدى الأسرى لتقوية الجبهة الداخلية لمواجهة سياسة الاحتلال ، ولم تتطور العقلية الصهيونية في التعامل معهم ، بل استمرت سياسة القمع منذ بدايات الاعتقال حتى يومنا هذا ، حتى أن قضية الأسرى حديثاً تحولت إلى حالة منافسة للشخصيات والكتل في الكنيست الإسرائيلي لاستهدافهم ، وفي طرح مقترحات القوانين العنصرية بحقهم، حيث أن الكنيست الإسرائيلي قام بمناقشة عدد من القوانين في فترة قياسية ومحدودة، كالتصويت على مقترح قانون تنفيذ عقوبة الإعدام على الأسرى، ومناقشة الكنيست الإسرائيلي لاقتراح قانون يقضي بحظر الإفراج عن الأسرى، مقابل جثث الجنود الإسرائيليين المحتجزين في غزة، وقانون التغذية القسرية، ومقترح اقتطاع أموال الأسرى من عائدات الضرائب وغيرها بكثير ، ولعل أبرز القوانين في الفترة الأخيرة كانت :

1- "قانون شاليط" :

صادقت لجنة وزارية إسرائيلية لشؤون سن القوانين في ٢٠١٠/٥/٢٣ على مشروع قانون يضيق الخناق على الأسرى ، وتناول مشروع القانون -الذي أطلق عليه "قانون شاليط" بفرض سلسلة من القيود على الأسرى من بينها منعهم من الالتقاء بعائلاتهم، وحرمانهم من حق التعليم وقراءة الصحف داخل السجن، ومنعهم من مشاهدة التلفاز والالتقاء

بنظرائهم الأسرى، وعدم تحديد فترة السجن في العزل الانفرادي ، وقام بعرض القانون عضو الكنيست عن حزب الليكود " داني دنون " ضمن لجنة وزارية ضمت كلا من عضو الكنيست " يريب لفين " من الليكود، و" موشيه متلون " من حزب إسرائيل بيتنا، و" يسرائيل حسون " من حزب كديما.

وقامت اللجنة الوزارية بدعم مقترح القانون بموجب تفاهمات تمت بين مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي ورئيس طاقم المفاوضات لإطلاق سراح شاليط " حاقي هداس " ، الذي يرى أن التشديد على الأسرى الفلسطينيين من شأنه أن يدفع المفاوضات قدمًا لإطلاق سراح شاليط [1].

2- لجنة "أردان":

شكل وزير الأمن الداخلي " جلعاد اردان " في حزيران ٢٠١٨ لجنة تهدف لتحديد ظروف اعتقال الأسرى الفلسطينيين القابعين في السجون "الإسرائيلية" – وفق ادعائه.

وأقرت اللجنة في ٢٠١٨/١٠/١١ سلسلة من العقوبات العنصرية المتطرفة بحق المعتقلين، بحجة أن الأسرى يعيشون برفاهية عالية ، ومن تلك التوصيات " تقليص عدد الزيارات العائلية للأسرى للحد الأدنى، وإلغاء الاعتراف بممثل المعتقلين ، وممثلي الأقسام والسجون، ووقف الفرز التنظيمي داخل الغرف وأقسام المعتقلات، ووقف "الكانتينا" التي تحول من قبل هيئة الأسرى والبالغة ٤٠٠ شيقل لكل أسير، وتقليص "الكانتينا" التي تدخل عن طريق الأهل من (١٢٠٠) شيقل إلى (٦٠٠) شيقل بالحد الأعلى، ومنع تحضير الطعام داخل الأقسام والغرف وسحب كافة الأجهزة الكهربائية المستخدمة لذلك [2].

---

(١)المصدر : الجزيرة بيو بي آي
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2010/5/23/

(٢)وفا : http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=2GYXxYa845269922607a2GYXxY

وتواصلت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين بأشكال لا تعد ولا تحصى في كل تفاصيل حياتهم على مدار الساعة، وبشكل ممنهج ومدروس سعت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بمحاولات إعادة أوضاع الأسرى للمربعات الأولى من تجربة الاعتقال في بداية الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، محاولة بذلك تجاوز كل تاريخهم النضالي الاعتقالي، فقامت بحملات التنقل الواسعة في أوساطهم بهدف إعاقة استقرارهم، وإرباك الأهالي في موضوع الزيارات، وحاولت زرع الفتن والاضطرابات بينهم، وانتشرت الفئران والجرذان والحشرات السامة في عدد من السجون وخاصة الموجودة في معتقلات محاطة بالشبك في صحراء النقب وغيرها، وتواجدت في مناطق الانتظار والغرف ومخازن الأسرى، حتى في بعض خيامهم أو غرفهم دون اهتمام من جانب إدارة السجون لوضع حد لهذه الظاهرة، وقامت بعزل الأسرى في غياهب السجون بظروف صعبة لا تطاق ، مسلوبين أدنى معايير حقوقهم الإنسانية والمعيشية، وتعرض الأسرى للاعتداءات والضرب والإذلال، ومنهم من تم عزله اجتماعيًا عن سائر زملائهم في الأقسام وعن العالم الخارجي، وعانوا من سوء أوضاع سيارات النقل " البوسطة " وسوء ظروف أماكن الانتظار، ومن انتشار أجهزة التفتيش والتشويش ووجود الكاميرات في كل زوايا الأقسام، والاكتظاظ في الغرف، وانعدام التهوية، وعدم جمع شمل الأخوة والأقارب، ومن العقوبات الجماعية والفردية، وسوء الطعام كمًا ونوعًا، والتفتيشات العارية، والغرامات، والبرودة والرطوبة في الشتاء ومن حرارة الصيف، والحرمان من زيارة المحامين وإدخال الرسائل والمس بالشعائر الدينية وعدم توفير أماكن للعبادة، وعدم التعاطي مع مطالب الأسرى في مراسيم رمضان والأعياد والمناسبات الدينية، ومنعت التعليم الجامعي وتقديم الثانوية العامة، وإدخال الكتب منافية في ذلك المادة ٩٤ من اتفاقية جنيف الرابعة التي أكدت على تشجيع الأنشطة الذهنية والتعليمية والترفيهية والرياضية للمعتقلين[1].

---

(١) اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي: اتفاقيات جنيف، القاهرة، المركز الاقليمى الاعلامى، ٢٠١٠، ص٢٢٢.

واتبعت سياسة الاستهتار الطبي وخاصة لذوي الأمراض المزمنة، ولمن يحتاجون لعمليات، وضيقت على أهالي الأسرى بالتفتيشات والتأخير على الحواجز والمنع من إدخال احتياجات الأسرى من الملابس والأحذية والأغطية، وقلصت الأوقات المسموح فيها للأسير بالمشي في الهواء وتحت الشمس، " وصادرت حسابات الأسرى الخاصة (الكنتينة) واستولت عليها بدون علم أو موافقة الأسير بحجة الغرامات التي تفرضها عليهم بلا مبرر "[1]، وقامت بالاعتداء عليهم جسديًا أثناء القمعات والرش بالغاز المسيل للدموع والرصاص الحي والمطاطي والضرب بالهروات، وقامت باقتحام السجون والأقسام والغرف عبر الوحدات الخاصة لإجراء التفتيشات والاقتحامات الليلية المفاجئة والسيطرة على السجون، وقامت تلك الوحدات بدخول الأقسام مقنعة ومسلحة ومارست الإرهاب والصراخ والضرب وتقييد الأسرى، وقامت بإدخال الكلاب المدربة وعبثت بممتلكات الأسرى وصادرتها، " و قتلت فرقة متسادا بالرصاص الحي بين الأعوام (١٩٨٨- ٢٠١٥م) سبعة أسرى [2] وأصابت المئات[3]، هذا بالإضافة لشهداء التغذية القسرية المحرمة دوليًا في الإضرابات المفتوحة عن الطعام والتي تسببت باستشهاد عدد من الأسرى[4].

---

(١) أحمد حماد، زهـير عـابد: دور العلاقات العامة في التوعية بقضية الأسرى في سجون الاحتلال، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣، ص٩.

(٢) الشهداء الذين قتلوا بالرصاصالحى داخل السجون والمعتقلات هم: (أسعد الشوا، وبسام السمودى ونضال ديب، وعبد الله أبو محروقة، وصبرى عبد ربه، وموسى عبد الرحمن، ومحمد الأشقر)، أما عن شهداء التغذية القسرية فى الاضرابات المفتوحة عن الطعام فهم (الأسير الشهيد عبد القادر أبو الفحم فى العام ١٩٧٠، والأسرى الثلاثة " راسم حلاوة وعلى الجعفرى واسحق مراغة فى اضراب ١٩٨٠ "، ومحمود فريتخ فى العام ١٩٨٤، وحسين عبيدات فى العام ١٩٩٢.

(٣) عبد الناصر فروانة: مرجع سابق، ص٢٢٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٢٨.

واستهدفت إدارة السجون نفسية الأسير الفلسطيني منذ لحظة اعتقاله، بممارسة التعذيب النفسي، وتحت الضغط و بالتهديد والوعيد، وحاكمته بشكل جنوني لعشرات المؤبدات " الحكم مدى الحياة لمرات عديدة.

وهنالك قضية لها آثارها الكبيرة على حياة الأسرى من الناحية النفسية والجسدية كالخطر البيئي والبيولوجي للغبار الذري المنبعث من مفاعل ديمونا والذي يطال ما يقارب من نصف الأسرى في معتقل النقب، وسجن نفحة، وريمون، وايشل، " وأجمع الخبراء والعلماء الإسرائيليون والغربيون في مجال الذرة إلى مرحلة الخطر الاستراتيجي لمفاعل ديمونا بسبب انتهاء عمره الافتراضي، والمهدد بكارثة إنسانية وفق التقارير العلمية وصور الأقمار الصناعية المنشورة، والتي استندت في معلوماتها إلى صور التقطتها الأقمار الصناعية التجارية الفرنسية والروسية للمفاعل الذي يعاني من أضرار جسيمة بسبب الإشعاع النيتروني والذي يشكل عامل طرد للسكان اليهود في ذلك المحيط" الموجود به، وإصابة عدد من الأسرى بالسرطانات[1].

في نهاية المبحث يعتقد الباحثان أن المعاملة القاسية التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق المعتقلين الفلسطينيين في سجونها فاقت بكثير أي شكل لمعاملة وأي نظام أو حكومة أو احتلال في أي مكان من العالم، وأن الترويج لمفاهيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وامتداد القيم الغربية والحريات واحترام القانون الدولي ما هي إلا أكذوبة صهيونية باتت لا تنطلي على أحد في ظل الانتهاكات الممنهجة التي تتبعها بحق الشعب الفلسطيني عامة والأسرى خاصة، والتي كانت محل شجب وإدانة في الكثير من المؤسسات الحقوقية حتى في إسرائيل وعلى سبيل المثال لا الحصر.

---

(١) الوكالة الوطنية للاعلام: http://www.watania.net/news/3514

أعلن عدد من المفكرين والكتاب الإسرائيليين إدانتهم لتعامل دولة الاحتلال بقانون الطوارئ المتوارث من الانتداب البريطاني من العام ١٩٤٥م، والذي بموجبه تتم معظم الانتهاكات والتجاوزات، معتقدين أنه مخالف للديمقراطية والدولة المدنية.

وهناك من الطواقم الأكاديمية الإسرائيلية من أطلقت البيانات ضد سياسات إدارة مصلحة السجون وأجهزة الأمن بمنع انتساب المعتقلين للجامعة المفتوحة في إسرائيل،في أعقاب قانون شاليط .

ورفضت نقابة الأطباء الإسرائيلية العمل بالتغذية القسرية بحق الأسرى المضربين عن الطعام في أعقاب إقرار القانون في الكنيست الإسرائيلي، ووزعت نقابة المحامين الإسرائيليين في العام ٢٠٠٦م تقريرًا ذكرت فيه تقصيرًا كبيرًا ومخالفات في ١٨ بندًا رئيسيًا من الحقوق الأساسية للأسرى (١).

فاستخدام العنف والقوة المفرطة والاعتداءات الجسدية، واستخدام أسلحة وأساليب محظورة وصلت لحد القتل في بعض الأحيان، جميعها سياسات إسرائيلية ممنهجة هدفها النيل من الأسرى الفلسطينيين على كل المستويات، خاصة أن سلطات الاحتلال تحظر على وسائل الإعلام العربية والدولية ولجان التحقيق والمؤسسات الحقوقية من دخول السجون وإعداد التقارير والتحقيق في الأحداث، كونهم يمتلكون القدرة والوقت والإمكانيات لإخفاء آثار الجرائم والانتهاكات التي ترتكب بحق الأسرى (٢).

وأمام تلك الانتهاكات التي اتبعتها دولة الاحتلال لم يقف الأسرى مكتوفي الأيدي عاجزين مستكينين، بل استخدموا الكثير من الوسائل النضالية التي أكدت على كيفية استغلال الوقت وبناء الذات الثورية في السجون، وتصليب جبهة الأسرى الداخلية، وتقوية علاقاتهم الفصائلية، وبناء المؤسسة التنظيمية والاعتقالية، وتشجيع النقد الذاتي، واحتراف المواجهة مع السجان، وشكل البنى التنظيمية والمؤسسات واللجان الاعتقالية، وآليات تطوير منظومة الجوانب الإبداعية لديهم.

---

(١) مركز الميزان لحقوق الانسان: مرجع سابق، ص٦.

(٢) المصدر نفسه: ص٤٦ – ٤٨.

الفصل الثاني

التأسيس والتنظيم

المبحث الأول

أسس السلطة الثورية

الوحدة شرط أساسي لمواجهة العدو، فالانقسامات في خدمته وهي لعبته الرئيسة ، لذلك نستطيع القول أن المخاضات التي حدثت في السجون كانت تجربة مهمة ساعدت على إرساء أسس تنظيمية رائعة فيما بعد، فالمركزية والديمقراطية، والعلاقات الاجتماعية الثورية التي سادت فيما بعد ساهمت باندماجها مع كل تجارب السجون طوال الحياة الاعتقالية في ارتقاء الوعي الثوري والعلاقات الاجتماعية النضالية والبناء التنظيمي وهذا ما سنبينه لاحقًا ، والحياة النضالية وما يترتب عليها من انضباط ومسؤولية تتنافي مع الفردية والرغبة في التهرب والضياع .

وبذلك فالسلطة الثورية هي القوانين والأفكار التي تعبر عن نفسها من خلال مؤسسات تمتلك قوة التنفيذ والسيطرة فارضة واقع الثورة المعبرة عنها والمقبول من القوى الثورية وجماهيرها.

ومن هذا التعريف يمكن استنباط أسس السلطة الثورية في المعتقل، فالمجتمع الاعتقالي عنصره الأساسي الإنسان الذي يتميز بحياة اجتماعية تحكمها علاقات تحددها الأهداف وأساليب العمل لتحقيقها، وبالتالي أطر منظمة يفرغ الجهد البشري من خلالها وإذا كان لكل كيان اجتماعي سلطة، فالسلطة الثورية تتميز بكونها تمثل الثورة، لذلك تمثل المجموع الثوري وهي نظمه وأطره وقوانينه ، إذن السلطة هنا ليست مفروضة بل متطابقة مع الواقع وتمثل الكيان الاجتماعي خير تمثيل ، ومع تطور الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة برزت مجموعة من المفاهيم منها :

١- المجتمع الاعتقالي: وهو كل الثوار الأسرى الذين يمثلون الثورة ويحيون في إطارها، ويقتدون بفكرها ويلتزمون بقوانينها، وكل من يخرج عن الالتزام بها يلقي بنفسه خارج المجتمع الثوري.

٢- الفكر الثوري: الفكر هو نتاج بشري يمثل مصطلح قوى اجتماعية محددة تختلف مصالحها وإذا كان للثورة فكرة فهو ثوري، وهو في مجمله نقيض السائد القديم البالي، ويمثل القوى الثورية ويعبر عن تطلعاتها في خلق واقع جديد إنساني، فالفكر يحكم العلاقات التي يمثلها ويعبر عنها أفضل تعبير.

٣- التنظيم: المجتمع الثوري الاعتقالي منظم تنظيمًا دقيقًا له مؤسساته المختلفة تحكمها قوانين تثبت بصورة ديمقراطية لتصبح ملزمة، ويصبح الخروج عنها خروجًا عن الكيان الاجتماعي نفسه، مؤسسات النشاط التنظيمي توضحها الهياكل التنظيمية كما هي في دساتير الاعتقال كالآتي: الإدارية، الثقافية، المالية، الأمنية، الفنية، ويشرف عليها هيئات، يوضح الدستور حدود نشاطها والقوانين التي تحكمها.

٤- القوانين الثورية: وهي مبينة في الدساتير الاعتقالية تضعها لجان وتقرها القاعدة التنظيمية بأغلبية ثلثين على الأقل لتصبح ملزمة، وأساس يحكم الحياة التنظيمية في المجتمع الاعتقالي، هذه هي السلطة الثورية بأسسها الاعتقالية الخاصة المقتبسة من الأسس العامة وللتفصيل أكثر:

المجتمع الاعتقالي وسلطته الثورية

يمكن القول أن الأسرى في كل معتقل يشكلون كيانًا اجتماعيًا منفصلًا مكانياً ومستقلًا ماديًا عن بقية المعتقلات، يربطها الواقع المشترك والعدو المشترك والهدف المشترك والمصير المشترك، إذن المعتقل: بقعة أرض مفصولة جغرافياً عن كل ما يحيطها بأبنية شاهقة، يعيش عليها بشر بهدف فصلهم عن الحياة الاعتيادية بقصد العقاب، وهي تختلف من حيث هندسة بنائها ولو اختلافًا نسبيًا ، يجعل للحياة فيها خصائص محددة ، وهي بشكل عام مقسمة إلى غرف صغيرة كانت أم كبيرة، متصلة أو منفصلة، بعضها مقسم إلى أقسام، كل قسم مكون من عدة غُرف لكنها تشترك بما يلي:

في الغالب محاطة من جميع الاتجاهات بأسوار عالية بحيث تتحدد الرؤية بمدى محدد وأفق محدد، من غالبتيها لا يرى إلا جدارنًا وأسوارًا، أما السماء فلا يمكن رؤيتها إلا من خلال الساحة المشبكة من أعلى بحيث ترى السماء (مبروزة).

في بدايات الاعتقال كانت الغرف مفروشة بفرشات (ولاحقاً تم تركيب الأسرة) ومعلق على جدرانها خزائن مربعة الشكل (١×١م) مقسمة إلى أربعة أقسام، يضع الأسير فيها أمتعته، وفيها دورة مياه، وفي بعض المعتقلات الحمام مستقل- للغرفة باب واحد ونوافذ صغيرة وكلها مشبكة، تطل في معظمها على ممرات خانقة، يعيش الثوار في الغرف طوال اليوم باستثناء ثلاث أو أربع ساعات بالحد الأقصى يسمح لهم بالخروج للتنزه في ساحة محاطة بجدران عالية لا يرى منها غير السماء.

بدأت السجون بوجود سماعة راديو في كل غرفة، حيث يسمع البث في ساعات محدودة ومن إذاعة الكيان فقط، صباحاً لثلاثة أرباع الساعة وظهراً لسماع نشرتي أخبار، الأولى في الحادية عشر والنصف والثانية في الواحدة والنصف، ومساء من الخامسة وحتى السادسة والربع ومن الساعة السادسة والنصف حتى الثامنة، وبإرادة الأسرى تطورت الحياة الاعتقالية وامتلك الأسرى التلفاز في كل غرفة ومذياع خاص به.

وفي كل معتقل مطبخ، في الغالب بعيدًا عن مجمع الغرف التي يعيش فيها الثوار يشرف عليه طباخون سجانون، ويعمل فيه إما أسرى ثوار أو مساجين جنائيين، في كل معتقل مغسلة.

ولكل معتقل مخزن، فيه الملابس والفرشات والبطاطين، ولكل معتقل كانتين، منه يستطيع الثوار شراء مواد محددة بمبلغ من النقود ويضعه الأهل في أمانات الثائر.

يشرف على كل معتقل طاقم من الأمن والمخابرات والسجانين، على رأسهم مدير ونائب مدير وضابط للكانتين، ومسؤول للمخزن، ومسؤول عيادة، وتطورت تلك المنظومة واختلفت على مر السنين.

في كل معتقل عيادة وغرفة فيها أدوية بكميات قليلة ونوعية محددة يشرف عليها ممرض- إذا صحت التسمية- ويعمل فيها مساعدون أو ثلاثة.

أما نظام الحياة في المعتقل فقد بدأ قديماً بالنظام التالي" تضاء الأنوار في تمام الساعة السادسة صباحًا ، ليبدأ العد الصباحي بعد ذلك بقليل، حيث على الثوار أن يجلسوا وبعدها لهم الحرية، وفي حوالي الساعة السابعة يتسلمون وجبة الإفطار في بعض المعتقلات تدخل إلى الغرفة، وفي بعضها الآخر يتسلمون وجبة الإفطار في بعض المعتقلات تدخل إلى الغرفة، وفي بعضها الآخر يتسلمونها في ساحة المعتقل ثم يخرجون بنظام محدد على التوالي إلى النزهة الصباحية لمدة ساعة، وعند الظهيرة يعدون مرة ثانية، ثم يتسلمون وجبة الغداء، ويبدأ الخروج إلى النزهة الثانية لمدة ساعة أيضًا ، وقبيل الساعة الخامسة، يتسلمون وجبة العشاء ثم يعدّون في حوالي الخامس والنصف وتظل الأنوار مضاءة حتى العاشرة مساء ، وتغير هذا النظام وفق كل مرحلة حتى وصل لساعة رياضة صباحاً بعد العدد مباشرة ومن ثم ساعتين فورة صباحاً وساعتين بعد الظهر.

بدايات الاعتقال كان الأسير يستلم من إدارة السجون ملابس محددة لونًا وتفصيلًا، حيث يمنع ارتداء غيرها وهي ثلاثة بناطيل صيفية واثنان شتويان يتسلمهما المعتقل مع بداية فصل الشتاء، ويسلمهما في أغلب المعتقلات بانتهائه وثلاثة قمصان وغياران داخليان وسترة شتوية وثلاث مناشف بعضها صغير وبعضها متوسط كما يتسلم ست بطاطين في الشتاء وأربعة في الصيف وحذاء وصحنين وكأس شاي وملعقة وقطعة

صابون ومعجون أسنان، وكانت تفاصيل الاعتقال في مرحلة متوسطة بالظروف التالية:

- يحق لكل أسير على الأقل ساعتين للنزهة.
- يحق له المعالجة حيث يزور المعتقل طبيب مرة في الأسبوع.
- يسمح لذوي الأسير بزيارته مرتين شهرياً، وسمح بالمرة الثانية منذ شهر تموز ١٩٨١.
- عليه أن يحلق ذقنه مرتين أسبوعيًا (الاثنين والخميس)، حيث تسلم لهم شفرات الحلاقة صباحًا ليعيدوها مساءً.
- حرية التنقل من غرفة إلى أخرى مشروطة بإذن وموافقة الإدارة.
- يسمح لذويه بإدخال النقود التي توضع أماناته ويشتري منها بمبلغ محدد (كنتين).
- يسمح بكتابة ست رسائل شهريًا كل رسالة بعشرة سطور، ثم زيدت السطور، ويستطيع الأهل إرسال رسائل بدون تحديد.
- يحق للأسير الماء المغلي لتحضير الشاي المشترى من الكانتين مرات محدودة يوميًا.
- يحق له إدخال ملابس شتوية مرة واحدة في السنة كالآتي (جرزة صوفية زرقاء، وغياران داخليان).
- تحضر الإدارة للثوار صحيفة الأنباء الصهيونية، والجيروزاليم بوست من الصليب الأحمر بعد ٧/١ بشراء صحيفة القدس العربية وصحف عبرية من أمانات الثوار.
- تفرض الإدارة في بعض المعتقلات قوانين قمعية، كمنع تحدث ثوار الغرفة الواحدة مع ثوار بقية الغرف، ومنع الوقوف على الأبواب.
- تصرف الإدارة أربع سجائر من النوع الرديء بدون فلتر.
- يحق لكل أسير إدخال الكتب المسموح بها مرة واحدة شهريًا بحيث لا يزيد عدد الكتب التي يمتلكها داخل المعتقل عن ثمانية.

- كل من يخالف أي قانون يعاقب بإحدى العقوبات التالية أو بأكثر من عقاب.
- من أسبوع أو أسبوعين في زنزانة.
- من شهر إلى أشهر منع زيارة.
- من شهر إلى أشهر منع كنتينه.

ولكن في مراحل متقدمة ما بعد ١٩٩٢ تم السماح بالتعليم في الجامعة المفتوحة في إسرائيل ومنعت في أعقاب قانون شاليط ٢٠١٠ ، وسمح ببعض الزيارات الخاصة ، والتصوير ، وطهي الطعام في الغرف والمشتريات للحوم والخضروات والفواكه ، وإدخال الملابس وتبديل الكتب ، ووجود مكتبة اعتقالية وساعات أوسع للفورة ، ثم تغيرت الظروف في أعقاب ٢٠٠٦ وتم سحب المطبخ وتركيب الزجاج على الزيارات ، ومنع الزيارات عن عدد كبير من الأسرى ، وأوقفت سلطات الاحتلال منح التصاريح للأهالى ، ومنعت إدخال الاحتياجات الخاصة للأسرى ، وتم تركيب أجهزة التشويش المضرة صحياً في السجون وتقليص الكانتين وغير ذلك من تضييقات لها علاقة بالمتغيرات السياسية .

وقبل أن نتناول المجتمع الاعتقالي سنروي كيف تبدأ الحياة الاعتقالية للثائر منذ دخوله المعتقل حتى يتأقلم مع الحياة الاعتقالية.

يواجه الثائر الفلسطيني منذ لحظة اعتقاله الأولى تعذيبًا وحشيًا لانتزاع اعترافاته بغض النظر عما فعله، فهدف الجلادين إذا اعتقلوا أحدًا الحصول على اعترافات تدينه، وهم لا يتورعون عن استعمال أقذر الأساليب من الحيلة والخداع وإيهام الثائر بأنهم يعرفون كل شيء عن حياته وممارساته (نحن نعرف كل شيء عنك حتى أننا نحصي عليك أنفاسك). حتى كل الأساليب القهرية (كالشبح)، الوقوف لفترات طويلة تصل إلى أيام تزيد أحيانًا عن العشرة يتخللها لحظات بسيطة من الراحة ، ومنع الطعام والماء أحياناً أو قضاء الحاجة، واستعمال الماء البارد شتاء والضرب على أجزاء الجسد خاصة

الحساسة منها، والعمل على تحطيم الإنسان نفسيًا بأساليب قذرة لا تتناسب وكونه إنسانًا، كتعريته وإجباره على الزحف عاريًا أو لعق بوله إلى آخر هذه الأساليب، وقد يلعبون أحيانًا على ورقة الضغط على الأهالي بإحضار الزوجات أو الأخوات أو الأمهات، وتهديدهن، وتوجيه والإهانات القذرة إلى الثائر وغيره.

يستمر هذا التحقيق أيامًا طويلة، تتعدى الأشهر أحيانًا ، وأثناء ذلك يحاولون ربط أي ثائر بهم، فيعرضون عليه التعامل مع كيانهم وخيانة شعبه ، مستغلين انهيار البعض أو نقاط ضعف في حياته، وكل المغريات كالمال والفتيات ، وهم لا يتورعون عن عرض التعامل على أي كان حتى ولو اعتقدوا أنه لن يفعل ، ومن لا يقف بوجههم بصلابة سيمارسون الضغوط عليه أملًا بتجنيده، وقامت باستغلال المتساقطين الذين يعيشون في أحضان العدو لانتزاع اعترافات من المعتقلين الجدد، حيث يوضعون بينهم بعد بضعة أيام من التعذيب ليوهموهم بأنهم مجتمع الثوار ويعرفون على أنفسهم بأبناء تنظيمات ذات العلاقة بالأسير الجديد لزرع الثقة ، وللأسف يقع البعض في شراكهم ويقدم لهم تقريرًا عن نشاطه متضمنًا معلوماته بناء على طلبهم ظانًا أنهم ثوار وهم بذلك يخدعونه، كما يثرثر البعض بينهم لتلتقط كل كلمة قالها وترسل إلى المخابرات بسرعة، فيطلب الثائر مرة أخرى، ويحقق معه على أساس معلوماته نفسها، يلجأ هؤلاء (الطابور الخامس – وأطلق عليهم الأسرى اسم العصافير) إلى استعمال أسلوب أكثر قذارة وهو توجيه تهمة العمالة للثائر الجديد وتهديده بالقتل ، مما يدفع البعض إلى كشف أسرارهم التنظيمية لإثبات نقائهم الثوري، وهذا هدف المخابرات وعملائهم.

بعد انتهاء التحقيق يدخل الثائر المعتقل ليعيش أيامه بين الثوار، فيقضي فترة موقوفًا حتى محاكمته، وتمتاز حياة التوقيف ببساطتها واتصالها بالحياة خارج المعتقل، فالثوار هنا يحيون أيامهم الأولى على سجيتهم، يلعبون ويتمازحون ويقضون أيامهم بفوضى، فهم لم يتعودوا بعد على حياة الهدوء المميزة لحياة الاعتقال ، ولم يتعودوا على القراءة لفترات طويلة، لذلك استفادتهم من فترة الاعتقال الأولى بسيطة، إلا أنّهم

مع مرور الأيام يتعودون على الحياة المنظمة ويتقيدون بأنظمة الحياة الاعتقالية كما يفرضها الثوار داخل الغرف كالهدوء والجلسات التنظيمية والقراءة والالتزام بالقوانين والحياة الجماعية.

في غالبية المعتقلات الفرعية كما نسميها، يعيش الموقوفون منفصلين عن المحكومين حتى صدور الحكم عليهم في المحكمة العسكرية الصهيونية، عندها يتسلمون ملابس السجن، وينقلون مباشرة إلى غرف المحكومين إذا كانت أحكامهم قصيرة، وهنا تكون الحياة أكثر انضباطية وصرامة وهدوء، أو ينقلون إلى المعتقلات المركزية إذا كانت أحكامهم طويلة ليعيشوا هناك حياة الثورة المنظمة.

مما سبق، يتضح أن المعتقلات قسمان: فرعية ومركزية، في الأولى كما سبق وأوضحنا يعيش معتقلونا الجدد، وبالتالي الحياة فيها أقل انضباطًا وثوارها أقل تجربة ووعيًا، لذلك تمتاز بعدم قدرة ثوارها على فرض سيطرتهم على المعتقل أما المركزية فثوارها قدماء، ويمتلكون التجربة والقدرة على مواجهة الإدارة وفرض سيطرتها كاملة في مواجهة القمع الصهيوني.

وفي نهاية المبحث يرى الباحثان أن أوضاع الأسرى وظروفهم المعيشية متغيرة من مرحلة إلى أخرى ومرتبطة ب:

١- مدى قوة الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة.
٢- وبالواقع الفلسطيني العام وأوضاعه الداخلية.
٣- وبالحكومة الإسرائيلية وائتلافها.
٤- والوضع السياسي العام والمتغيرات المحيطة.

المبحث الثاني

مميزات المجتمع الاعتقالي

- المجتمع الاعتقالي مسيس وثوري، لذلك يمتاز بالنضوج، وبرقي العلاقات السائدة فيه، وبالقيم الإنسانية الثورية، فيه تعلن الحرب شعواء على كل السلوكيات اللامسؤولة والفردية وتجذر الحياة المنظمة على أسس سياسية.

- المجتمع الاعتقالي مجتمع مشترك في كل قوانينه الأساسية (كل شيء للجميع) (حرب ضد الفردية)، (لا حياة للفرد إلا في ظل التنظيم ولا تنظيم إلا ببناء الفرد المؤطر)، (التلاحم هو السلاح الأقوى في مواجهة الأعداء)، (روح الجماعة هي التي يجب أن تسود) (القيادة جماعية).

فمنذ اليوم الأول للحياة الاعتقالية يتلقف الثوار القدماء الأسير الجديد بترحاب ومحبة، ويوفر التنظيم له كل احتياجاته، فكل ما هو موجود يوزع على الجميع بعدل مطلق كما سبق وذكرنا، وكل ثائر عضو في المجموع المنظم له كافة الحقوق ولو وصل منذ دقيقة، لكن واجباته تبدأ بعد أن يندمج في الحياة الاعتقالية.

مما سبق يتبين أن للثائر الفلسطيني المعتقل وهو عنصر المجتمع الاعتقالي حقوق وهي:

١- حق العضوية: حيث لكل ثائر لا تشوب سلوكه شائبة، وتتوفر فيه صفات الإنسان الثوري حق العضوية في تنظيمه الذي انتمى إليه خارج المعتقل، ويترتب على هذا الحق حقوق أخرى على رأسها، حقه في الحصول على التثقيف السياسي والمشاركة في الانتخابات بعد انتقاء التنظيم، وإبداء رأيه في القضايا الاعتقالية المطروحة والمشاركة في النشاط التنظيمي حسب قدراته.

٢- حق الحماية، حيث على التنظيم أن يوفر لكل الثوار حياة هادئة مستقرة بقدر الإمكانات المتوفرة، وبشكل أساسي يوفر التنظيم لعناصره الحماية بصيانة سلامته

فالدستور الاعتقالي يكفل لهم حقوقهم، ويبين أن التنظيم هو المكلف بالرد على كل اعتداء ومعاقبة من يسلب الآخرين حقوقهم.

٣- يتكفل التنظيم بتوفير كل احتياجات العناصر كما هي متوفرة في المعتقل، فكل شيء للجميع كما سبق وقلنا، أما واجباته فهي: -

١- الالتزام بكل القوانين التنظيمية، وقرارات التنظيم والحياة الاجتماعية.

٢- المشاركة في كل مجالات النشاط حسب إمكاناته، كأن يعلم الآخرين أو ينفذ المهام التي تلقى على عاتقه، ويساهم مع الجميع في النضال ضد العدو وأهدافه، ويعمل بقدر استطاعته على توفير المناخ الملائم لحياة اجتماعية خالية من المشاكل والتعقيدات عمادها الوحدة والمحبة والسعادة.

٣- الالتزام بالخط التنظيمي الذي ينتمي إليه والدفاع عنه مع الحرص على الوحدة الوطنية في المعتقل.

٤- لا يحق له تغيير التزامه التنظيمي إلا بعد موافقة التنظيم.

٥- عليه أن يقدم للتنظيم المعلومات التي من شأنها خدمة الحياة التنظيمية والعمل بنشاط على محاربة كل ما يسيء للثورة.

- المجتمع الاعتقالي مجتمع نضالي، فثوار المعتقلات كما سبق وبينا لا يعيشون في مواقع متقدمة بل وسط الأعداء وعليهم في كل لحظة أن يتوقعوا المواجهة، فهم قوى نضالية مستنفرة بشكل دائم، فلا مكان للسكينة فيه، لذلك يشارك كل عضو فيه بأقصى جهد ممكن في النضال اليومي، سواء على صعيد البناء أو في مواجهة الأعداء.

- المجتمع الاعتقالي منظم فلا مكان فيه للفوضى وعلى كل عضو فيه احترام النظام ذاتيًا وإتاحة الفرصة للمكلفين بالقيام بمهامهم، وسنبين في حينه كيف توزع المهام الاعتقالية وكيف ينفذها ثوارنا.

النشاطات في المجتمع الاعتقالي

مبادئ عامة:

لقد سبق أن قامت لجنة التنسيق في معتقل عسقلان عام ١٩٧٦، بتكليف عضوين لإعداد ميثاق اعتقالي، وقد شمل على مبادئ ورؤية صحيحة وواضحة ودقيقة للحياة الاعتقالية وأكد على التالي :(إن العمل لتحقيق هدف ما لابد أن يتطلب برنامجًا عامًا ليكون الدليل النظري القاسم المشترك لدى المعنيين بذلك الهدف، ونحن هنا في هذا المكان لنا أهدافنا المشتركة التي نعمل جاهدين على تحقيقها، لذلك لابد لنا من إيجاد دستور عام للمعتقل لتنظيم علاقاتنا ونحدد أهدافنا على أساسه، لهذا قامت لجنة التنسيق بتكليف اثنين من أعضائها لإعداد هذا البرنامج مستنيرة أثناء عملها بما جاء في برنامج التنظيمات من أفكار ومبادئ ، آخذة بعين الاعتبار المصلحة التنظيمية ومصلحة المعتقل ، وهكذا فإيمانًا منا نحن كتنظيم بما تنطوي عليه مثل هذه الخطوة من أهمية ، نعرض الدستور العام على الأخوة الأعضاء التنظيم ، آملين منهم أن يدرسوا هذا البرنامج دراسة موضوعية وواعية ، آخذين بعين الاعتبار هدفنا كتنظيم هو دائمًا الوحدة الوطنية ، وألا ننظر إلى هذا الهدف السامي بشكل مجرد، بل تكون نظرتنا إليه نابعة من فهمنا لظروفنا المحيطة بنا حتى نضمن بذلك النجاعة في العمل، ولا نقع فريسة للرغبات والأنانية، وإيمانًا منا نحن التنظيمات بأن سنوات التخبط لابد أن تجد بداية النهاية فإن هذه المحاولة الأولى لصياغة (ميثاق عمل وطني) ستكون انعطافًا ثوريًا في مسيرتنا النضالية، لأنها جاءت تعبيرًا عن معاناة مستمرة وأمل عميق بأن زمن الضياع والتخبط والاغتراب عن الواقع قد ولى وإلى الأبد، ونؤكد على التالي :

١- إن مجتمعنا الحالي ما يزال يحمل في طياته بذور المجتمع القديم وتناقضاته وقيمه وعادته وتقاليده، من هنا فإن البدء ببناء مجتمع جديد على أسس جديدة لن يتم دفعة واحدة، لن يتم من خلال التقدم من فراغ، بل إن التقدم لبناء المجتمع الجديد سيمر عبر إعادة بناء المجتمع القديم وتغيير أساساته تدريجيًا.

٢- إن تجربة التنظيمات في المرحلة الماضية كانت بشكل عام فاشلة، وذلك لأسباب عدة:

أ - تجاهلها القانون الأساسي: وهو أن كل الناس في المعتقل مجتمع واحد، وأن في المجتمع الواحد لا توجد ولا يمكن أن توجد إلا سلطة واحدة ويجب أن تكون سلطة الجميع.

ب- عدم إنشاء دليل العمل الوطني الذي تلتقي عنده جهود جماعية منظمة لتصدر عن إرادة جماعية عميقة ومؤثرة.

ج- عدم إدراك ضرورة الوحدة الوطنية وحيويتها ودورها الرئيسي في مواجهة الظروف المؤثرة داخل التنظيم الواحد وخارجه.

د- ضياع عنصر الالتزام في غياب دليل العمل الثوري المنظم مما أدى إلى ضياع المقاييس الحقيقية للحكم على كفاءات أفراد التنظيم وقياداته وإخلاصهم في خدمة الفكرة التي تشدهم إلى هذا التنظيم.

٣- نحن أبناء شعب واحد وقضية واحدة انطوينا في صفوف الثورة ممثلة بمختلف التنظيمات، لهدف واحد هو النضال من أجل انتصار قضية الشعب الفلسطيني الذي نحن جزء منه.

٤- لذا كان لابد في فهمنا لواقعنا الوطني من تحديد مبادئ عامة، ليست من صنعنا ولا منطلقة من أهوائنا ورغباتنا، بل هي مبادئ موضوعية أساسية تعبر عن حقيقة هذا الواقع بكل جوانبه الرئيسة.

٥- إن وقوعنا في الأسر أعطى هذه الحقيقة تجسيدًا تامًا ووضعنا وجهًا لوجه أمام عمق هذه الحقيقة وجوهريتها، يوجد هناك جبهتين فقط (جبهة العدو، وجبهة الثورة)، وهذا يستدعي بالضرورة وجود فلسفتين (فلسفة العدو وفلسفة الثورة)، وهدفين (هدف العدو مقابل أهداف الثورة)، وسياسة العدو وسلطته مقابل سلطتنا.

٦- هدف العدو الأساسي: هدف تكتيكي كجزء من هدف استراتيجي وهو تصفية الأسرى ماديًا ومعنويًا.

٧_ وسائل العدو في تحقيق أهدافه تتلخص في وسيلتين:

أ- وسائل مباشرة

ب- وسائل غير مباشرة

الوسيلة المباشرة تتم بالقتل المباشر عن طريق الضرب وهذه الوسيلة لا يمكن التستر عليها، الوسيلة غير المباشرة وهي أخطر بكثير من الأولى، لأنها تتم بإتباع سياسة مدروسة وبعيدة المدى لا ندرك نتائجها مباشرة، ولا تسبب لهم إرباكًا دوليًا كما أنها يمكن أن تغرر أثناء مراحلها المختلفة بالسذج والبسطاء منها بأقنعتها الممثلة ببعض الامتيازات، وتقسيماتها المختلفة مثل رؤوس حامية وغيرها.

٨- هدفنا الأساسي النابع من ظروف المعتقل نفسه هو المحافظة على أمن المعتقل، وسلامة المناضلين فيه من جميع النواحي المادية والمعنوية، ضمن إمكانيات الاعتقال وظروفه العامة والخاصة، ونؤكد هنا أن الهدف الجوهري في علاقاتنا الحتمية مع الإدارة يكمن لا في مطاحنتها ولا في مصارعتها كلما حلا لنا ذلك، بل إن الهدف في النضال على صعيد الإدارة يجب أن يبقى دائمًا لا نضالًا ضد الإدارة بل نضالًا من أجل أنفسنا، من أجل أمننا وسلامتنا المادية والمعنوية.

٩- أساليب ووسائل النضال: إن الحقائق الموضوعية التي ذكرناها والمتعلقة بوجود نقيضين متناحرين أبدًا، يجعل لمفهوم النضال كمبدأ عام وشامل معنى مختلفًا، عما اعتدنا عليه في السابق، إن النضال بالنسبة لنا حالة دائمة طالما وجدنا في المعتقلات، والهدف العام من وراء النضال على أي صعيد هو تحقيق الأهداف العامة للمعتقل النابعة من ظروف الاعتقال نفسها، ولا بد من ملاءمة أشكال النضال مع التطور الموضوعي للمعتقل.

١٠- الهدف الاستراتيجي العام من وراء النشاط التنظيمي هو إعادة بناء المجتمع بناءً ثوريًا صحيحًا من خلال السلطة الشرعية للتنظيمات جميعًا لتحقيق الأهداف

الموضوعية لظروف الاعتقال التي جاءت في المادة (١) لذلك فإن العمل على تحقيق هذا الهدف يجري ضمن خطين يسيران جنبًا إلى جنب:

أ- باعتبار التنظيم: هو الوحدة الأساسية للمجتمع فإن مهمة أي تنظيم إعادة بناء نفسه على أساس خدمة الهدف الاستراتيجي العام.

ب- باعتبار إطار التنظيمات: هو السلطة الشرعية للمجتمع فإن مهمة الإطار أن يجمع التنظيمات لتحقيق ذلك الهدف عمليًا ومن ظروف الواقع وحسب ما تمليه المصلحة العامة.

١١- جوهر تناقضات المجتمع:

أ- إن تناقضاتنا مع الإدارة هي عدائية تناحرية تجد تعبيرها على شكل قانون حتمية التعايش، إن التناقض هذا مستمر ويتطور ويزداد حدة يومًا بعد يوم، إن ذلك لا يعني دومًا وفي كل الأحوال.

هذه التناقضات أساسية رئيسة لماذا؟ لأن هذه التناقضات تظل تعمل في الخارج وتؤثر علينا في الخارج، مما يؤدي إلى تغييرات وتطورات داخلية تتطلب تغييرات في أشكال النضال والنشاط، لتصبح أكثر ملاءمة لأهداف الواقع الموضوعي لذلك فان خط التطور في تنظيم علاقاتنا مع الإدارة ينطلق كمبدأ عام من الداخل إلى الخارج، وهذا يتطلب تنمية قوانا الذاتية وتطوير وسائلنا وأساليبنا في الاستمرار وفقًا لظروف الواقع الموضوعي.

ب - التناقضات الداخلية: وهي القائمة في صلب مجتمعنا على اختلاف أنواعها ودرجاتها، فهي تناقضات لا عدائية ولا تناحرية مهما كانت الظروف، وتحل بالحوار.

١٢- أسس حل تناقضات المجتمع: إن المبدأ العام في كيفية حل تناقضات واقعنا الخارجية والداخلية، والاعتماد أساسًا على فهم الواقع وإدراكه وتحليل جوانبه بعمق، حسب ظروف كل مرحلة من مراحل تطورنا وإبداع الحلول بالانسجام والتوافق مع طبيعة وضرورات قوانين الواقع الموضوعية.

١٣- طبيعة مرحلتنا الراهنة: إن مجتمعنا سياسي واحد يعيش في واقع استثنائي يفرض عليه أن يكون متحدًا ، لا يمكن أن يقوم على أساس مبدأ السيادة التنظيمية أو الاستقلال التنظيمي ولا يتصور بحال أن يقوم بتنظيم هذا المجتمع السياسي من فوق التنظيمات أو بدونها ، بل بدأ من التقيد الذاتي بالسياسة التنظيمية المنفردة استجابة لمصلحة التنظيم بالذات، لذلك فإن احترام الحق في مجتمع يقوم على التعدد الموضوعي للتنظيمات مرهون بالتقاء هذا الحق مع المصلحة الخاصة لكل تنظيم من التنظيمات المكونة للمجتمع، وبالتقائه من ثم مع هذا التنظيم من حيث هو هدف ووسيلة معًا ، لذلك فإن المصلحة التنظيمية للتنظيم هي التي تملي عليه قبوله تقييد استقلاله التنظيمي لحساب تنظيم مجتمعي عام أعلى ، ومن ثم فإن الالتزام باحترام ما يترتب على هذا التنظيم العام للمجتمع من حقوق مرهونة ، وبضرورة المصلحة الخاصة لكل تنظيم ، وممارسة كافة السلطة التنظيمية المفردة تقريبًا، فالواقع لا يحتمل المصالح الخاصة، وخاصة أن التنظيم الواحد في مرحلتنا بالذات لا يزال يتمسك بظاهرة السلطة المنفردة وممارستها رغم كل قانونيات الواقع المشكلة في مفهوم السيادة.

هذا وإن أي نظرية بخصوص العلاقات ما بين التنظيمات المختلفة في مجتمع واحد ينبغي عليها أن تنطلق من الاعتراف بالاختلاف السياسي بين طبيعة البيئة الداخلية للتنظيم وطبيعة البيئة العامة للمجتمع؛ فالتنظيم يتأتى بعامل السيادة الداخلية بينما المجتمع ما زال ينتقد هذه السيادة، لذلك فالمفهوم الرئيسي للعلاقات ما بين التنظيمات يتمثل في وحدة السياسة الخارجية لكل تنظيم، والمرتبطة أشد الارتباط بوحدة السياسة الداخلية لكل تنظيم أيضًا حتى إذا ما أدرك كل تنظيم أن مصلحته الحقيقية لا تكمن في التمسك بمظاهر السيادة المنفردة ، بل بعوامل القوة الذاتية التي ترتبط بأهداف الواقع وبأن قوته لا تقوم على ضعف أو إضعاف الآخرين بل على العكس في

قوة وتقوية الآخرين إذا ما بدأنا نعمل في هذا الاتجاه، وإننا نستطيع أن نطمئن أننا بدأنا نسير على الطريق القويم طريق بناء مجتمع سياسي متكامل على أسس وطنية .

١٤- إننا ما نزال في بداية البداية لمرحلة انتقالية حرجة هي محاولة تشخيص تنظيماتنا في إطار من المجتمع الوطني المبرمج والمنظم مما يستلزم طرح فلسفة الواقع السياسي بأوضح صورها، ومجتمعنا السياسي لن يستطيع تحقيق تكامله إلا بالاحتكار الفعلي للسلطة السياسية للمعتقل هذه السلطة التي تركز على القوة المادية والمعنوية لفرض النظام وسيادة القانون وحماية الأمن، والمعنوية بربط احتكار القوة المادية بهدف مشترك هو تحقيق المصلحة العامة وتحقيق تكامل المجتمع، وبناء المجتمع الوطني الثوري.

١٥- إن تاريخنا الخاص في المعتقل والاعتقال علمنا بما لا يدع مجالًا للشك إن علينا جميعًا أن نكون كتلة متراصة وبناءً وطيدًا متكاملًا، علمنا أن قوتنا المادية والمعنوية تكمن فقط في وحدتنا الوطنية المبدئية، كما وعلمنا بأن الوحدة الوطنية في معناها الاعتقالي لم تعد مشروعًا خياليًا ورغبةً ذاتيةً بل ضرورةً يحتمها الواقع، لأننا بدون مبادئ وبدون قوة ذاتية نصبح مجرد أناس فقدوا قيمهم الإنسانية وشروطهم الإنسانية كمناضلين.

١٦- إن ضرورة تأكيد قيمة الوحدة الوطنية لم تعد موضوعًا للجدل ، وإن ترجمة هذه الضرورة إلى واقع نظري ومن ثم عملي أضحى أول عمل يسمّ المرحلة الراهنة بميسمها ، لذلك فمن الضروري أن يجد مبدأ الوحدة الوطنية تعبيرًا منظمًا له في إطار منظم منضبط، إنّ هذا الإطار يتألف من جميع التنظيمات وهو الإطار السياسي الشامل للمعتقل، هذا الإطار يجب أن يجسد الوحدة الوطنية تجسيدًا حيًا عمليًا ، وأن يكون إطارًا لتجمع القوى، ومعبرًا عن أماني وتطلعات المعتقل، وهذا الإطار يتخذ من الميثاق دليله في العمل باعتباره حصيلة التجربة، وأول نتيجة لإرادة وطنية واحدة، وممكن أن

تكون أداة الوحدة والوطنية والإطار الجامع هو بناء تنظيمًا متكاملًا تقيمه التنظيمات ديمقراطيًا وتقوده بآمالها .

١٧- يتحتم على هذا الإطار أن يكون الدرع الحامي لضمانات الديمقراطية السليمة لأنه يوفر المناخ الصحي

أ- لمبدأ القيادة الجماعية

ب- لصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي.

١٨- يقوم الإطار على أساس ديمقراطي في جميع مستوياته وهو يبدأ في الوحدة الأساسية له والتي هي التنظيم والتسلسل حسب ما ورد في القانون وتحكم هذا الإطار جملة من المبادئ يتعين عليه أن يسير وفقها أهمها: -

أ_ الترابط الوثيق بين المستويات المختلفة للإطار من القاعدة إلى القمة.

ب- يجب أن يلتزم هذا الإطار بمجموعة من القيم والمبادئ تكفل أن يسير بقوة وإيجابية نحو أهدافه الحقيقية وأهمها:

١- احترام الأقلية لإرادة الأغلبية حسب القانون

٢- كسب الثقة عن طريق الإقناع لأن هذه الثقة هي السبيل إلى الالتزام والطاعة، الطاعة التي ليست وليدة الخوف، ولا تعطي القيادات في أي مستوى من مستوياتها حقوقًا مكتسبة لتقيم دكتاتوريات داخل هذا المعتقل.

٣- النظام والالتزام في العلاقة بين القاعدة والقمة على أساس إخلاص القمة لسلامة قيادتها المشتركة الفعالة للقاعدة وإقناعها واستعدادها للعمل الإيجابي.

٤- العمل عل قيام علاقات سليمة بين تنظيمات هذا الإطار.

٥- العمل على استمرار الدفع الثوري لدى الجميع.

٦- العمل على حل مشاكل الجماهير.

٧- اطلاع المجتمع على حقائق الأمور.

٨- عدم فرض السلطة أو ممارسة نوع التعالي.

٩- الاعتراف بالأخطاء والمبادرة إلى إصلاحها.

١٩- وظائف الإطار في صلاته المختلفة مع الواقع: إن مطاردة المشاكل لن تنتهي بل تزيد ومن ثم فان إغراق هذا الإطار في هذه المجالات سوف يصيبه بالعجز ويصرفه عن أغراضه المتصلة بالواقع ودفعه إلى الأمام. وإذا كان مجتمعنا يعاني الآن من بعض الآلام الخاصة فإن هذه الحالة موقوتة ومصيرها الحل، فيجب أن لا يوضع الإطار على أساس الأوضاع الموقوتة. وبناء على هذه المقدمة يمكن تحديد وظائف الإطار في صلاته المختلفة مع الواقع على النحو الآتي:

أ - الإطار هو التعبير الأشمل للواقع.

ب_ الإطار هو الجهاز الوطني القائم على نظرية العمل الوطني، هنا فإنّ مهمة الإطار تتركز فيما يلي:

أولاً_ على بث نظرية العمل الوطني وتوحيد وجهات نظر التنظيمات حول الواقع وربطها بأهداف الواقع.

ثانيًا_ وهي نتائج تطبيق العمل الوطني في كافة المجالات تمهيدًا لتقييمها وإعادة النظر في تفاصيلها بين حين وآخر حسبما تتطلبه الظروف.

ثالثًا_ التعرف على احتياجات الواقع وترتيب أولويتها لدراستها وبرمجتها.

رابعًا_ نقل سياسة الإطار في كافة المجالات إلى أعضاء المجتمع وتفسيرها تمهيدًا لإقناع الناس فيها واستقبال آرائهم بشكل ديمقراطي منظم ومطاردة الشائعات مهما كان مصدرها.

خامسًا_ العمل على كشف قيادات جديدة في مختلف المجالات وإتاحة الفرص لها وتدريبها وتعميق تجربتها في مجال العمل السياسي والإداري.

سادسًا_ العمل على كشف الانحرافات والأخطاء في الوقت المناسب.

ج- تصحيح مهمة رسم السياسات الكبرى الإستراتيجية التي تشمل الواقع كله ضمن اختصاص الإطار على النحو الآتي:

أولاً_ من المحتم أن يوكل إلى أعلى المستويات في هذا الإطار، رسم السياسة العامة الطويلة الأمد للمعتقل في كافة المجالات، على أن تكون قرارات الإطار في هذا الصدد ملزمة لجميع التنظيمات، ولن يودي ذلك إلى احتمال التعطيل والتشويش، وهذا لسببين:

١_ إن جميع التنظيمات أقرت الميثاق وبالتالي فهي ملزمة به ومن ثم فقرارات الإطار سوف تكون تطبيقًا مباشرًا للميثاق.

٢_ من المفروض في سلطات الإطار العليا أنها تمثل كافة التنظيمات ومن ثم فان ما يصدر عن الإطار يعبر عن التنظيمات.

ثانيًا_ لما كانت السياسة في مدلولها الاعتقالي لا يمكن أن تنفصل عن المعنى الاجتماعي وبالتحديد عن مشاكل الجماهير، فإن النتيجة الحتمية لكل هذا هو احتمال التصادم والتشابك في الاختصاصات مما يؤدي إلى العرقلة والتعطيل، وإلى خلق حزازات بين جنود يقاتلون في معركة واحدة هي معركة الحفاظ على الذات، ومعركة بناء مجتمع قادر أن يؤمن سلامة الجميع.

على ضوء ذلك لا بد من حلول جذرية وعلى رأسها:

أ- إبعاد الإطار عن المشاكل اليومية والعادية، والمطالبة السريعة للمجتمع، ونقل تلك الواجبات إلى أجهزة تنظيمية أو محلية، على أن يتفرغ الإطار في البداية للمهام الأصلية.

ب- الالتجاء بصورة متزايدة إلى اختيار القيادات الإدارية ذات الطابع المحلي، أي تكون قريبة قدر الإمكان من مجال مهامها.

ت- تحديد الاختصاصات بكل دقة، وأن تكون هناك ثمة جهة معلومة تملك الحسم السريع، يجب خلق نوع من الترابط العضوي بين مختلف الاختصاصات بحيث يكون كل منهما مكمل للآخر.

٢٠- حول الديمقراطية: إن تكريس سلطات كبيرة في أيد قليلة يؤدي دون جدال إلى انتقال السلطات الحقيقية إلى غير المسؤولين عنها بالفعل أمام المجتمع، ولذلك فإن القيادات الجديدة للإطار لابد لها أن تعي دومًا دورها الاجتماعي.

أما تقييمنا العام للديمقراطية فيكمن في أنها:

١- الربط بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية في حدود الميثاق.

٢- رفض مبدأ السيطرة والمحاور.

٣- الأخذ بميداً التحالف بين قوى التنظيمات وتكاملها.

٤- تهيئة المناخ الصحي للتمكين من ممارسة الديمقراطية السليمة في خدمتها للواقع.

٥- طرح المفاهيم الجديدة للديمقراطية السليمة، ويكون هذا في الحدود التي تؤثر على تكون الإنسان، وفي مقدمتها القوانين والتثقيف الثوري، وذلك على أسس الفلسفة الوطنية الواردة في الميثاق.

٦- الديمقراطية ترتبط بالواقع لتخدمه بحكم تطوره.

٢١- حول الحرية: إن الحرية التي تمليها الفلسفة الوطنية تستقر في تعاوننا تعاونًا منظمًا واعيًا، نقضي فيه على كل تناحر وعداء بيننا، وذلك بواسطة علاقات اجتماعية وطيدة ومتخذة سبيلًا لخلق ظروف إنسانية جديدة كمناضلين.

إن الحرية والعبودية هما نتاج المجتمع نفسه فسعينا وراء الحرية ليس قائمًا على أساس الهرب من حقائق المجتمع، بل على أسس النضال الواعي داخل المجتمع، حتى يتأتى للجميع أن يكون حراً.

إننا مجتمع سياسي وطني، وإننا تنظيمات ثورية نؤمن إيمانًا عمليًا بالديمقراطية والحرية، بالتالي فإننا نؤمن أن المعنى الأسمى للحرية يكمن في تربية المجتمع، وتساوي الجميع تساويًا مبدئيًا أمام الحرية.

٢٢- السلطة: لقد حددنا في الميثاق، إننا مجتمع وطني وإن السيادة فيه هي فقط سلطة التنظيمات المتمثلة في الإطار الذي يجمعها، وهذه السلطة تركز في فلسفتها وعملها على الميثاق وفي سيرها وتنظيمها على القانون.

وربما أن الوضع الراهن الناتج عن ظرف تاريخي طويل قد أثبت ضرورة السلطة فلابد من تبني مبدأ: أن السلطة السياسية لمجتمعنا المتمثلة في الإطار لن تكون شيئًا آخر سوى تنظيم للقوة المتمركزة من أجل قيادة المعتقل والسير به إلى المجتمع الوطني، ومن أجل توجيه وتنظيم أعضاء المجتمع في شؤون حياتهم الاجتماعية بدون العدو وضد العدو.

إن هدفنا النهائي من السلطة هو إحلال نظام اجتماعي منظم، مدرك لقوانين الواقع، والقضاء على كل تناحر، وإنهاء كل عداء بيننا، وإزالة كل استعمال للعنف.

وحتى نستطيع ذلك يجب أن نكون مستعدين بسرعة إلى ردع كل من يخرج عن القانون العام، وعن المصلحة العامة.

إننا نهدف إلى خلق ظروف إنسانية من كل النواحي، لا يكون ثمة ضرورة لاستخدام القوة ضد بعضنا البعض، وسنقوم بذلك في حينه بدون جهاز خاص، بل عن طريق تنظيم المجتمع وتعبئته وتوعيته وطرح الحقيقة أمامه ووضعه عند مسؤولياته الحقيقية.

٢٣- سياسة أو فن تعاملنا مع الواقع: إذا ما أردنا أن نتجاوز علم السياسة في مجاله النظري إلى مجاله العملي _ أي إلى مجاله التطبيقي على الواقع _ فإننا سنكون بحاجة إلى مجال آخر هو مجال فن السياسة بالتحديد _ أي فن اختيار الوسائل الأكثر شرعية والمؤدية إلى تحقيق الأهداف السياسية المحددة مقدمًا _ ولكن قبل أن يقدم المجتمع السياسي إلى تحديد برامجه العملية _ أي إلى تحديده للأهداف والوسائل _ لا بد من تحديد عوامل القوة التي يمتلكها آخذًا بعين الاعتبار الأمور التالية:

١_ ما هو المكان الذي يشغله المجتمع السياسي؟

٢_ ما هي الحدود والإمكانيات؟

٣_ هل لديه المعرفة التي تعينه على تحويل تلك الإمكانيات والموارد إلى قوة مجسدة؟

٤_ هل لدى هذا المجتمع السياسي مقدرة على العمل الجماعي؟

٥_ هل يجيد فن تحويل تلك الإمكانيات والموارد إلى عوامل معالجة؟

٦_ هل لدى هذا المجتمع السياسي القدرة على تحريك عوامل القوة التي بحوزته؟

٧_ هل يتوفر في هذا المجتمع السياسي نوع من التكامل الوطني بحيث يضمن وحدة الصف؟

٨_ هل لديه مقاييس سياسية واعية حكيمة ولها برامج محددة؟

وإذا ما أردنا في هذه المرحلة بالذات أن نضع برامج عملنا ، فمن الضروري أن نعرف حقيقة الواقع الذي ستعمل فيه البرامج لمختلف رموز هذا الواقع وجوانبه وتشكيلاته ، ويجب التأكيد أن احتواء الأهداف هو من اختصاص الفلسفة الوطنية المعبر عنها في الميثاق الوطني الاعتقالى، إن اختيار أي هدف حتى ولو كان محددًا ، يجب أن يكون على طريق الهدف الأساسي ، كما يجب عدم طرح ما لا يمكن تحقيقه في فترة محددة ، كما أن اختيار وسيلة من عدة وسائل معروفة ومشروعة تكون أقدر على تحقيق الهدف المرجو ، ويعتمد إتباع الوسائل الحقيقية للهدف على خبرتنا وعمق تجربتنا وقدرتنا على الإبداع والخلق.

٢٤- مكان ودور الأخلاق.. الأخلاق في مجتمعنا تشمل كل ميادين النشاط والعلاقات المتبادلة بين أعضاء المجتمع ، وكل إنسان يتمتع بوعي وإرادة يكون ملزمًا أن يجعل سلوكه منسجمًا مع مصالح مجتمعنا ، وتأتي الأخلاق الوطنية نتيجة اكتساب التربية الأخلاقية الوطنية ومعرفة العادات والتقاليد الثورية ، لذلك فإن مجتمعنا المنظم إذ يطالب العضو بمطالب أخلاقية معينة ، فإنه يحمي هذه المطالب بقوة الرأي العام ، وإن قوة هذا الحاكم لا تتحدد فقط بأهمية التقييم الخلقي وإنما ينبع ذلك من ردود فعل معينة أيضًا من قبل المجتمع تجاه من يخالفون الأخلاق الوطنية .

إن المفاهيم الأخلاقية لمجتمع يريد بناء نفسه بنفسه بناءً ثوريًا تتضمن المبادئ الأخلاقية الآتية: ١- الإخلاص للثورة وحب الوطن.

٢_ الروح الجماعية وتبادل المساعدة الأخوية والرفاقية.

٣_ اهتمام كل عضو بتبادل المصلحة العامة وإدراكه العميق للواجب الاجتماعي وعدم التسامح حيال الإخلال بالصالح العام.

٤_ المناضل صديق المناضل ورفيقة وأخوه.

٥_ الاستقامة والصدق والصفاء الخلقي والشرف والرصانة والتواضع في الحياة العامة والشخصية.

٦_ إخضاع مصالح العضو الخاصة للمتطلبات العامة بصورة واعية.

٧_ إن العضو يغنى ويزداد غنى كلما عاش لصالح الأهداف العامة بكل أبعادها، وأعطى قواه الكاملة وإمكانياته للمجتمع، إن المجتمع الثوري لا يسحق الفرد بل يساعده على التطور في شتى الجوانب.

خلاصة القول يرى الباحثان أن هذه المبادئ تشكل بوضوح أسس الحياة في المجتمع الاعتقالي وبعض جوانب سلطته الثورية، ومن جانب آخر تتبنى كل من التنظيمات المختلفة نظامًا داخليًا، أو دستورًا اعتقاليًا يحكم علاقات التنظيم الواحد، ويوضح أسس التنظيم الاعتقالي، ورؤيته الفكرية، والهيكل التنظيمي بهيئاته، والقوانين التي تحكم نشاطها، كما يوضح الأخطاء وكيفية معالجتها.

المبحث الثالث

بناء الهيكل التنظيمي الاعتقالي والذات الثورية

أولاً: بناء الهيكل التنظيمي الاعتقالي:

يعتقد الباحثان أن أهم إنجاز حققه الأسرى في السجون هو بلورة الهياكل التنظيمية، التي هيئت كل الظروف والأجواء لانطلاق كافة أشكال الإبداع للحركة الأسيرة، والتي حكمت جميع العلاقات وضبطتها بلوائح وقوانين، وحددت لكل منها المهام والأهداف، ومن هنا سيفصل الباحثان تلك العملية المعقدة التي تنم عن قدرة فائقة للأسرى في ترسيخ أسس المواجهة والاحتراف مع إدارة مصلحة السجون التي سعت جاهدة لتقويض تلك المحاولة دون جدوى.

ويمكن تبيان الهيكل التنظيمي والمراتب التنظيمية والهيئات في مرحلة سابقة كما يلي:

١- الموجه العام: وهو الذي ينسق أعمال اللجنة المركزية والمسؤول عن توجيه النشاط التنظيمي وهو أعلى سلطة في التنظيم، صلاحياته موضحة في الدستور.

٢- اللجنة المركزية: عددها في أغلب المعتقلات من ٢ إلى ٧ أعضاء، وقد يصل إلى ٩ أعضاء، وهي أعلى هيئة تنظيمية وتشرف على كل مجالات النشاط التنظيمي، (الإدارية والثقافية والأمنية والمالية وغيرها)، صلاحياتها موضحة في الدساتير.

٣- المجلس الثوري: وهو السلطة الثانية في التنظيم يقدم أعضاؤه آراءهم للجنة المركزية التي تعرض عليهم تقاريرها بشكل دوري ومن يختار أعضاء للجنة المركزية في حالة نقصان عدد أعضائها بسبب النقل أو غيره.

٤- المؤتمر الحركي العام: وظيفته انتخاب الهيئة التنظيمية (المجلس الثوري واللجنة المركزية) وأغلب أعضائه هم النشيطون في الحياة الاعتقالية، بعد قيامه بانتخاب الهيئة التنظيمية ينتهي دوره كمؤتمر.

٥- اللجنة الثقافية: يشرف عليها موجه ثقافي عام، وهي التي تشرف على كل جوانب الحياة الفكرية للتنظيم، وهي مسؤولة أمام اللجنة المركزية والموجه العام عن نشاطها، صلاحياتها موضحة في الدستور.

٦- اللجنة الأمنية ومسؤوليتها: وهي المشرفة على النشاط الأمني، حيث تجمع المعلومات، وترقب كل السلوكيات المنحرفة التي تخل بأمن التنظيم والمجتمع الاعتقالي.

٧- اللجنة المالية : وتشرف على النواحي المالية في التنظيم حيث تحدد المشتريات وكيفية توزيعها والتصرف بالأموال العامة.

٨- اللجنة الرياضية: تشرف على النشاط الرياضي في المعتقل (المعتقلات المركزية حيث يوجد ملاعب كرة سلة وكرة طائرة. هذا بالإضافة إلى نشاطات أخرى تختلف من معتقل إلى أخر).

كيفية تشكيل الهيئات التنظيمية في المعتقل

تشكلت الهيئات المركزية لحركة فتح في المعتقلات المركزية (السبع، عسقلان، النفحة، طولكرم، جنيد) بالانتخابات الديمقراطية، وفي تلك المرحلة كانت القاعدة تنتخب كل عناصر التنظيم مؤتمرًا حركيًا، في عسقلان والنفحة انتخابًا مباشرًا، أي يختار العنصر التنظيمي أعضاء المؤتمر من كل القاعدة، أما في معتقل السبع وطولكرم القاعدة مقسمة إلى خلايا حيث ينتخب أعضاء الخلية المكونة من عشرة أعضاء عددًا محددًا من بينهم وغالبًا ما يكون ثلث أعضاء الخلية، ثم ينتخب أعضاء المؤتمر الحركي (عددهم يختلف باختلاف المعتقلات وعددها) المجلس الثوري وهؤلاء بدورهم ينتخبون اللجنة المركزية من أعضاء المجلس الثوري نفسه ، وتنتخب الأخيرة موجهًا عامًا للتنظيم من بين أعضائها، ومن الجدير بالذكر أن الهيئة التنظيمية تتغير كل ستة أو ثمانية أشهر بنفس الطريقة.

أما المعتقلات الفرعية فلها وضع خاص إذ في أغلب الأوقات غير مستقرة، تتشكل الهيئات الفرعية بالتعيين حيث يتفق الثوار الأكثر وعيًا والأنشط على اختيار لجنة مركزية من بينهم، أما بقية اللجان التنظيمية فتعينها اللجنة المركزية من بين كل أعضاء التنظيم حسب الكفاءة والنشاط، ولها الحق في إجراء تعديلات على أي لجنة، وإعفاء أي من أعضائها إذا قصر في تنفيذ المهام الملقاة على عاتقه، وعادة ما تتغير اللجان التنظيمية بانتهاء الفترة الانتخابية.

العلاقات بين الفصائل:

توضح الدساتير الاعتقالية كما أظهرت المبادئ طبيعة العلاقات القائمة في المجتمع الاعتقالي فالوحدة الوطنية ومحاربة التناقضات الداخلية أهم ما يميز هذه العلاقات، وكما أشرنا في العديد من المواقع تقوم العلاقة بين فصائل الثورة الفلسطينية على مبدأ دعم قوة التنظيمات ضمن الوحدة الوطنية بحيث تبرز قوة المجتمع الاعتقالي، لذلك قام في كل المعتقلات شكل من أشكال الوحدة الوطنية اختلف وحدة وترابطًا من معتقل إلى آخر.

مع بداية الحياة الاعتقالية وبروز التنظيمات، سادت فكرة السيطرة والابتلاع داخل كل التنظيمات، مما أفرز حياة اعتقالية تقوم على التشاحن والتناقض، حتى فرض الواقع الموضوعي نفسه، وعلّم الثوار أن أي تناقص داخلي هو لمصلحة الأعداء، لذلك كان لابد للوحدة الوطنية من أن تفرض نفسها ولأن المعتقلات كانت مختلفة فقد تفاوت التطور فيها واختلفت أشكال الوحدة الوطنية السائدة التي يمكن حصرها بين التنسيق وخلق إطار اعتقالي.

في حالة التنسيق يفرز كل تنظيم عضوًا منه يكون مسؤولًا عن العلاقات الخارجية والذي يسمى (ممثل العلاقات الخارجية)، تتشكل لجنة تنسيق اعتقالية تتباحث حول القضايا الاعتقالية، وتتخذ مواقف منسقة في مواجهة العدو.

أما في حالة وجود الإطار الاعتقالي سيشكل هيكل اعتقالي، وتسن قوانين اعتقالية تحكم حياة المجتمع الاعتقالي وتجسد وحدة وطنية، لها أطرها وأهمها لجنة تنفيذية للمعتقل ولجان فرعية أخرى منها لجنة مجلة اعتقالية على سبيل المثال مقتدية بالمبادئ التي يتفق عليها ثوار ذلك المعتقل التي مثلنا عليها بالمبادئ التي حكمت الإطار الاعتقالي .

العلاقة مع العدو

بالرغم من كوننا في حالة عداء مع الكيان الصهيوني، ونسعى إلى تحطيمه، إلا أننا وهذه حقيقة موضوعية أسرى في معتقلاته، لذلك لابد أن نعايش هذه الحقيقة وبالتالي لابد من وجود نوع من التنظيم في العلاقة بين الطرفين، لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحالة ما هي طبيعة هذه العلاقة؟

لا يحدد هذه العلاقة لا العدو ولا نحن وفقًا للرغبة لأنها علاقة موضوعية، أرادها العدو علاقة قائمة على أساس القهر والنفي، وأردناها علاقة أسر قائمة على أساس تحقيق الحقوق والحفاظ على الكرامة، إلا أننا ندرك أننا لا نملك القدرة والقوة الهجومية في ظل واقعنا الاعتقالي، فغاية ما نصبو إليه هو المحافظة على ذاتنا الوطنية والإنسانية والتصدي لهجمات العدو الهمجية، وأن نبني أنفسنا استعدادًا لبناء المجتمع القادم، لذلك تتهدد العلاقة بكونها صراعًا دائمًا يأخذ أشكالًا مختلفة.

لقد عمل ثوارنا وناضلوا من أجل بناء مجتمع يقوم على مقاومة أهداف العدو وبنائه على أركان ثورية، بحيث يحقق حدًا أدنى من تدخلات العدو باستقلاله النسبي، لذلك ومنذ بداية الحياة الاعتقالية نظم ثوارنا أنفسهم ووضعوا قوانينهم التي تخدم هذا

الهدف، فناضلوا ضمن ما ناضلوا من أجل التمثيل الجماعي الذي حاربه العدو كما حارب الحياة الجماعية نفسها، لكنهم أصروا عليه وثبتوا في مواجهة كل ردود العدو حتى نالوا اعترافًا واقعيًا به، يتجاهله العدو أحيانًا إلا أنه يعود ويرضخ من جديد، قوانيننا الثورية تؤكد على أن التعامل مع السجان اضطراري، لذلك يبقى ضمن الحاجة وما يفرضه الواقع، فإذا بادر سجان وألقى التحية يرد الثوار عليها، ويعملون على إبقاء هذه العلاقة محددة، كما أن التعامل اليومي لابد أن يتم عبر القنوات التنظيمية، كما يلي:

١- شاويش الغرفة: وهو المتحدث باسم المجتمع الاعتقالي على مستوى الغرفة مع إدارة السجن حيث يطالب بكل احتياجات الغرفة ويقارع السجانين مفاوضًا ومطالبًا بحقوقنا الإنسانية.

٢- شاويش المعتقل أو ممثل المعتقل العام: وهو الثائر المكلف بالتحدث باسم المعتقل مع إدارة السجن أو مع مسؤول في إدارة السجون العامة أو غيرها من أفراد العدو حول مشاكل وقضايا الحياة الاعتقالية، مما سبق يتضح أنه لا يختلط مع سجاني العدو إلا المكلفون، وعمالنا الذين يعملون لنا الخدمات العامة، فإذا سمح لثوارنا العمل في المطبخ يشرف عليهم أحد الثوار وعلى كل شيء هناك يشرف مسؤول المطبخ، وهذا ما ينطبق على عمال المغسلة، وعمال النظافة في الساحة حيث يشرف عليهم شاويش القسم أو ممثل السجن.

طريق اختيار الهيئات والمراتب التنظيمية:

تقوم القاعدة التنظيمية في إحدى الفترات لحركة فتح – على سبيل المثال - باختيار ربع أعضائها عن طريق الانتخاب وذلك بأن يقوم كل قسم بفرز ربع أعضائه، أي أن المئة عضو من كل قسم يتم تسجيلهم في قائمة وكل عضو من المئة تسلم له قائمة بأسماء المئة وهو بدوره يقوم بانتخاب ٢٥ عضوا من بين الـ ١٠٠ عضو، مجموع الأعضاء الذين يتم انتخابهم من كل الأقسام وعددهم ١٥٠ يشكلون مؤتمرًا عامًا موسعًا.

المرحلة الثانية ترسل لكل عضو من ال ١٥٠ قائمة بأسماء أعضاء التنظيم الـ ٦٠٠ ليقوم بانتخاب ٦٥ عضوا من بين أعضاء التنظيم ال ٦٠٠, ويتم فرز ال ٦٥ عضوا ممن حصلوا على أعلى الأصوات وهؤلاء ال ٦٥ يشكلون المؤتمر العام للتنظيم.
تسجل قوائم بأسماء ال ٦٥ وترسل لكل عضو من ال ٦٥ قائمة ليقوم بانتخاب ٢١ عضوًا من بين ال ٦٥ وهؤلاء ال ٢١ ممن حازوا على أكثرية أصوات المؤتمر العام يشكلون المجلس الثوري.

تسجل قائمة بأسماء المجلس الثوري وترسل لكل عضو منه ليقوم بانتخاب تسعة أعضاء من بين ال ٢١، وهؤلاء التسعة الذين يحصلون على أعلى الأصوات يشكلون اللجنة المركزية للتنظيم. اللجنة المركزية وبواسطة الانتخاب تقوم بانتخاب أحد أعضائها ليكون الموجه العام للتنظيم وهو منسق اللجنة المركزية، وعن اللجنة المركزية تنبثق عدة لجان، يترأس كل لجنة عضو لجنة مركزية ومعه أعضاء من المجلس الثوري والمؤتمر العام وممن لديهم التجربة والقدرة من القاعدة التنظيمية مثل اللجنة الثقافية، اللجنة الأمنية، اللجنة الإدارية، اللجنة الوطنية، لجنة التعبئة والتوجيه، لجنة متابعة متطلبات الوطن المحتل، جامعات لجان شبيبة مؤسسات من بيانات، ومواد ثقافية وأمنية. الخ.

وهذه اللجان الرئيسة ينبثق عنها لجان فرعية في كل قسم، وموجهو أقسام وموجهوا غرف وخلايا، ونشير هنا إلى أن هناك ضوابط وشروط لعضو المؤتمر العام وكذلك عضو المجلس الثوري، فمثلا عضو المؤتمر العام يجب ألا تكون عليه آية شبهة أمنية، وألا تقل الفترة التي أمضاها في المعتقل عن العام، وإلا يحذف اسمه من قائمة المؤتمر، أما عضو المجلس الثوري فيجب أن تكون الفترة التي أمضاها في المعتقل لا تقل عن السنتين، وألا تكون عليه أي شائبة أمنية كانت أم خلقية وألا يكون منحرفًا سياسيًا وإلا يشطب اسمه من القائمة.

واللجنة المركزية تعمل بأسلوب جماعي وتطرح المسائل عليها ويتم اتخاذ القرار ديمقراطيًا بأغلبية الأصوات إلا في الحالات المهمة والخطيرة التي تستوجب أصوات ثلثي الأعضاء أو الإجماع. فمثلاً اللجنة الأمنية تعرض التقارير على اللجنة الأمنية فلنفترض أن (س) من الأعضاء توجد عليه شبهات أمنية يبدأ الجهاز الأمني في اللجنة الأمنية بتجميع هذه النقاط بواسطة منسقها على اللجنة المركزية، واللجنة المركزية تقوم بدراسة هذه النقاط فإذا ما رأت أنها كافية يتم فتح ملف للشخص (س) ويصبح ضمن قائمة المشبوهين وإذا لم تر أن هذه النقاط كافية تبلغ اللجنة الأمنية بعدم اعتماد هذه النقاط، وتوضع فترة أخرى لمراقبة وتجميع النقاط وحتى تستوف وتقر من قبل اللجنة المركزية، يفتح له ملف وفي حالة نضوج ملف المشبوه يتم استجوابه امنيًا والتحقيق معه من قبل لجنة مختصة تشكلها اللجنة المركزية، وإذا ما ثبتت إدانته تتم معالجة حالته إما بإصلاحه أو بعقابه، ويتبع ذلك طبيعة الحالة، وهناك حالات كثيرة لا يعلن عنها ولا تعاقب وتعالج بهدوء، وهؤلاء من ذوي الأعمار الصغيرة، وهنا أشير إلى ملاحظة وهي أن المعلومات المقدمة على شخص ما لا تدينه إن كانت من شخص واحد.. فحتى يدان الشخص يجب أن تتعدد المصادر.

أما الجهاز الثقافي فمهمته الرقي بالوعي التنظيمي والثقافي لدى أبناء التنظيم فهو الذي يقسم أبناء التنظيم إلى خلايا حسب إمكانياتهم وحسب الفترة الزمنية التي أمضاها كل عضو بالسجن.

أيضًا حسب الفترة الزمنية المحكوم بها كل عضو، فمثلًا عضو محكوم لمدة ستة أشهر يتم تكثيف الجلسات التنظيمية والتثقيفية له.

أما الجلسات الثقافية والتنظيمية فهي إلزامية لكل الأعضاء ولا يجوز التخلف عنها.

الجهاز الثقافي بالإضافة إلى المحاضرات والجلسات يصدر مجلة سياسية تنظيمية مرة كل شهر، كما يصدر ملحقًا خاصًا ثقافيًا سياسيًا مرة كل أسبوعين هذا عدا عن النشرات السياسية الأسبوعية وغير الأسبوعية.

وهناك برمجة كاملة لأوقات الأسرى (أوقات الدراسة، الهدوء، أوقات تناول الطعام، أوقات النوم، النزهة .. الخ).
الوضع الداخلي مسيطر عليه من قبلنا، فمن يخطئ بحق نفسه أو بحق زميله، يعاقب كل حسب خطئه، فلدينا قوانيننا وهناك لائحة عقوبات، بدءًا من العقاب المعنوي والتوبيخ وحتى أقسى العقوبات، حصلت حادثة في أحد السجون وهذا ما ندر أن تشاجر أخوان حيث قام أحدهم بضرب زميله، وقد عوقب المعتدي عقابًا قاسيًا، إلا أن الأخ الآخر وبعد فترة أراد الانتقام، فقام برفع شفرة حلاقة على زميله، واستطاع أن يلمسه في وجهه حيث جرحه جرحًا بسيطًا، وفي قانوننا أن الذي يرفع على زميله أداة حادة ويمسه بها تكسر اليد التي رفعتها ، فحصل نقاش باللجنة المركزية، وهو هل تكسر يده أم لا واستقر الرأي على أن تكسر الثلاثة أصابع التي أمسكت الشفرة، ويضاف إليها ٢٠٠ جلدة، وبالفعل نفذ الشطر الأول من العقاب وهو كسر الثلاثة أصابع، وهذا الأخ تلقى العقوبة بروح ثورية ولدى نقله إلى المستشفي حاول رجال الإدارة من الشرطة والعيادة أن يعرفوا من الأخ من الذي كسر أصابعه، إلا أن موقفه كان رائعًا، وقال لهم بإصرار بأنه هو الذي كسر أصابعه لأنه شعر بأنه أخطأ بحق زميل له، ولموقفه هذا أعفته اللجنة المركزية من الشطر الثاني للعقوبة وهو ال٢٠٠ جلدة.

هذه بعض قوانين الأسرى التي لا تهاون فيها، حيث أن القانون هذا مقر من قبل القاعدة التنظيمية، وإذا حصل أن أخطأت مرتبة تنظيمية فلن يكون عقابها كباقي أعضاء التنظيم وإنما عقاب مضاعف.

مما سبق يتضح كم هي حياتنا منظمة، فكل الأمور تجري في قنواتها دون خلل إلا ما ندر، وعندها سرعان ما تصلح لتعود إلى نصابها، حتى وصل مجتمعنا الثوري إلى مستوى عال من النضوج، نغرس أساسًا ثوريًا لا يمكن اقتلاعه، وقد باءت كل محاولات العدو كما بينا في محاربة الحياة التنظيمية بالفشل.

هذه هي سلطتنا الثورية، وهذا هو مجتمعنا الثوري، إنه مجتمع تضحية، وعمل رغم العدو وأهدافه، لذلك تمت بيننا قيم إنسانية، وارتقى الإنسان.
إننا لا ندعي أننا مجتمع مثالي يخلو من الأخطاء والسلبيات، فهي موجودة، لكن إرادة الثوار القائمة على التصدي لكل ما هو معاد ومحطم ولا إنساني، جعلتنا نعالج هذه الأخطار فتغنى تجربتنا وترقى الحياة.

في ظل مجتمعنا وسلطتنا نعيش حياتنا المبرمجة، نقرأ نعلم ونتعلم ولا نخسر شيئًا، فقد تغني الكثيرون بفترة حكمهم الملائمة فخلال خمس سنوات يتعلم المرء داخل المعتقل أشياء كثيرة لا يمكن أن تتوفر له خارجه قال العديد ببساطة، وتمنى آخرون لو أن حكمهم كان أكثر من سنتين بقليل ليتعلموا أكثر. وقد أعجب العديد من الإخوة المعتقلين الجدد بحياة الثوار وحسدوهم عليها. لقد قالوا وهم يغادرون المعتقل مفرجًا عنهم (راجعون).

في مجتمعنا لا أمراض نفسية ولا انحراف خلقيًا، فعلى ضوء تجربتنا نستطيع أن نتصور حياة غير منظمة، عصابات، شلل، لا أخلاقية، أمراض نفسية، إحساس بضياع الزمن، إحساس بخسارة كل شيء حتى الحياة، لكن مع الحياة المنظمة سيستغرب البعض، لا أوقات فراغ كافية، فلكل منا برامجه الطويلة الأمد والقصيرة الأمد، وكم يتأسف الثائر هنا على خسران بعض وقته. إذا حاول أن يلعب لعبة شطرنج أو غيرها وكم تمنينا أن تبقى الغرفة مضاءة حتى الثانية عشرة مساء، وكم طرد العديد إذا حاولوا إضاعة وقت

غيرهم، وكم زجر البعض إذا حاولوا تعكير صفو الهدوء. هذا هو مجتمعنا الثوري وهذا ما أنجزته سلطتنا الثورية.

نستطيع القول أن مجتمع السجن عبارة عن مؤسسة ديناميكية تقوم على التفاعل، والاندماج والنشاط والحيوية، وعملت الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة جاهدة على انخراط الأسرى الجدد ودمجهم في المجتمع الاعتقالي من خلال انتمائهم إلى الفصائل داخل السجن، حتى يتكيفوا مع الواقع الجديد بعد تجربة التحقيق القاسية [١]، ولعل ما ساعد هذا الاندماج طبيعة الإنسان المتميزة بكونها اجتماعية [٢]، وأن الذات الفردية لا يمكن أن تتكامل أو تعيش بمفردها، وأنها تتميز بقدرتها على التفاعل في مواقف الجماعة التي تنتمي إليها [٣].

ولذلك ممكن تفسير الظواهر والعلاقات الاجتماعية في السجون، الصادرة عن أنماط وسلوك الأفراد بداخله، على قاعدة أن المعايير هي التي تعطي للبناء الاجتماعي خاصية الثبات والتنظيم[٤]، تلك المعايير التي وضعتها الحركة الأسيرة في صيغة مواد مكتوبة، أو اتفاقيات شفهية تم التعارف عليها، أو دساتير ومواثيق ولوائح داخلية عامة وفصائلية، كأساس في تنظيم الحياة الاجتماعية الاعتقالية داخل السجن.

والحركة الأسيرة بدورها عملت على تشكيل البنى الاجتماعية، التي تعمل على ربط أعضاء الجماعة بعضهم ببعض، وكذلك بتحديد مجموعة القيم المعيارية المنتظمة التي تتحكم بسلوك الشخص داخل الجماعة والمجتمع الاعتقالي[٥].

---

(١) سلمان جاد الله: مرجع سابق، ص

(2) cooley, c: Human Nature and the Social Order New York, Schockan,1964,PP14

(3) Mead ,G: Mind, Self and Society from Stand Point of A Social Behaviorist ,Chicago Univ ,Press 1962 , PP17.

(4) Radeliff,Brown: Method in Social Anthropology,the universityof Chicago,1918,PP13.

(٥) محمد أبو شريعة: المصدر السابق، ص٥٢.

أولاً- مراحل تطور العمل التنظيمي:

وجد الباحثان أن العملية التنظيمية في السجون شملت ثلاثة مستويات "عملية التنظيم الخاص للفصيل الواحد في السجن الواحد، والذي ينظم علاقات الأسرى فيما بينهم، والتنظيم العام لمؤسسات السجن الذي ينظم عمل الفصائل فيما بينها، والتنظيم الأعم الذي يشمل كافة السجون، وهنالك ثلاث مراحل في تطور العمل التنظيمي هي:

١- مرحلة العلاقات التنظيمية التي اعتمدت على الشخصية القيادية والتي اعتمد التنظيم فيها على الأشخاص الذين برزت قدراتهم القيادية، وهي مرحلة لم يكن للقاعدة أي دور في إفراز قيادتها المركزية، ولكنها كانت تنصاع لهذه القيادة بحكم شعورها بتميز هؤلاء الأشخاص الذين تصدروا العمل التنظيمي، هنا عملية فرز القيادة لم تخضع لأسس ومعايير واضحة أو لوائح تسهل ذلك.

٢- في عام ١٩٧٥م تقريبًا، مرت التنظيمات بمرحلة (قيادة النخبة)، حيث أخذ يتبلور في تلك المرحلة الزمنية التفكير بوجود قيادة جماعية، و هذا التوجه ظهر في معتقل عسقلان حيث كان يضم عددًا من الشخصيات ذات التجربة العميقة و القدرة على القيادة، في هذه المرحلة تبلورت هياكل تنظيمية في معتقل بيت ليد، إلا أن العمل التنظيمي رغم تميزه بوجود هيكل إداري وإطار تنظيمي واضح، فإن شغل المراكز التنظيمية كان يتم بالتعيين من قبل مجموعة من النشطاء الذين اعتبروا أنفسهم قادرين على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفق تقديرهم للمصلحة التنظيمية، وهذا يعني أن اختيار القيادة كان محصورًا في إطار ضيق، و لا تشارك فيه كل القاعدة التنظيمية.

٣- المرحلة الثالثة هي مرحلة النضج، وفيها سادت الأنظمة واللوائح التنظيمية، حيث استكملت فيها البنى التنظيمية، وخضع لها جميع المعتقلين، وأبرز ما ميز هذه المرحلة هو انتخاب الشخصيات القيادية المركزية، وفق لوائح داخلية تعتبر دستورًا يتوجب

احترامه لضمان عملية التغير القيادي بشكل سلمي[1]، وجدير بالذكر أن مرحلة النضج تكونت فيها اللوائح الداخلية والدساتير الاعتقالية المكتوبة والشفوية، في داخل التنظيم الواحد وبين الفصائل، وبدأ الأسرى بالانتخابات الديمقراطية في فرز ممثليهم وقادتهم، وتم القضاء على كل مظاهر التسيب والفوضى والفردية، واستطاع المعتقلون توحيد كلمتهم، وبناء علاقات فصائلية قوامها التعاون والاحترام المتبادل، مما مكنهم من فرض وجودهم واعتراف الإدارة بهم وإجبارها على التعامل معهم على أساس جماعي وليس فردي، ولعل إضراب عسقلان التاريخي الذي استمر ٤٥ يوم متتالية في ١٩٧٦/١٢/١١م، وحقق الكثير من الإنجازات والحقوق شكل أهم ملامح المؤسسة الاعتقالية، واتضح الأمر أكثر في أعقاب إضراب سجن جنيد المفتوح عن الطعام في ٩/٢٣ /١٩٨٤م الذي لم يتوقف إلا بعد مفاوضات جرت بين وزير الشرطة في حينه حاييم برليف وممثلي الأسرى، وكان ذلك لأول مرة، الأمر الذي شكل اعترافًا بشرعية المؤسسات الاعتقالية ولجانها النضالية وممثليها [2]، حينها فشلت إدارة السجون رغم كل السياسات التي اتبعتها والعوائق والعقبات التي وضعتها لضرب الوحدة الاعتقالية والأطر التنظيمية.

وأكد الباحثون أن العام ٢٠٠٧م تميز بتطور عمل الأسرى على صعيد العمل التنظيمي بشكل داخلي، فقد اتسعت فيه رقعة التنسيق المشترك لتصل لكافة السجون، واستطاع الأسرى أن يخطوا خطوات متقدمة إلى الأمام، فأنشأت التنظيمات الهيئات القيادية العليا للأسرى في السجون، والقيادة الموحدة للأطر الأخرى، ليشمل مجلسها الأعلى بالانتخابات العامة لكل عناصر التنظيم في السجون أعضاءً متواجدين في عدد من قلاع الأسرى، تلك القيادة والهيئات تقوم برسم السياسات العامة لأسرى فصيلها في

---

(١) زهير المصرى، نجود أحمد: مرجع سابق، ص٤.

(٢) عيسى قراقع: مرجع سابق، ص٣٠.

القضايا المشتركة على مستوى السجون، والتي تحسم الخلافات وتتخذ القرارات الكبرى من خلالها [1].

وتعتبر هذه الخطوة متقدمة، فبعد أن حاربت إدارة السجون اجتماع أسيرين في غرفة أو ساحة نزهة تخوفًا من التنسيق المشترك بينهما، أجبرت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية على الاعتراف بممثلي الأسرى وعكفت على نقلهم في بعض الأوقات والخطوات العامة لحل الأزمات، واحترمت إفراز قيادتهم بعد العمليات الانتخابية التي تابعتها بشكل مستمر، واجتمعت مع ممثلي الهيئات العليا والقيادات العام للتنظيمات في الخطوات النضالية، والهيئات القيادية الموسعة تعتبر خطوة متقدة ومتميزة في العمل التنظيمي في تاريخ الحركة الأسيرة كإنجاز مميز، وبمثابة حلم طالما داعب مخيلة الأسرى، ومشروع طالما سعوا لإنجازه[2].

ثانياً- كيفية تشكيل الهيئات التنظيمية:

يؤكد الباحثان أن عملية تشكيل الهيئات التنظيمية في السجون تكونت على قاعدة اللوائح والأنظمة الداخلية، وعبر الانتخابات التي تتميز عادةً بالشفافية والنزاهة، بلا انقلابات على النتائج أيًا كانت، أو دكتاتوريات تعتمد على القبلية والشللية أو منطق القوة الذي قضت عليه الحركة الأسيرة نهائيًا منذ بداية السبعينيات، بل تشكلت الهيئات بعملية منتظمة وبتبادل للسلطة وبرقابة ومحاسبة للعاملين.

كنا قد بينا الهيكل التنظيمي لحركة فتح في المراحل الأولى للاعتقال ، وأما عن الهياكل ومسمياتها لدى الفصائل الأخرى في السجون، فالقائد العام للتنظيم في حركة فتح يسمى بالموجه العام، وعند التنظيمات اليسارية خاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

---

(١) ناصر عبد الجواد: مرجع سابق، ص١٣٠.

(٢) الأسير محمد صبحة: التجربة الديمقراطية والمؤسسية حركة حماس في السجون، غزة، فلسطين، مكتب اعلام الأسرى، ٢٠١٥، ص١٦.

يسمى بمسئول المنظمة الحزبية، أما عند الحركات الإسلامية حماس والجهاد الإسلامي فيسمونه الأمير العام، واللجنة المركزية هي التي تنتخب القائد العام للتنظيم، وهي التي تشرف على رأس اللجان العاملة في القلعة (مثل اللجنة الخارجية والإدارية والثقافية والأمنية والمالية)، أما ما يوازيها عند التنظيمات الإسلامية فهي اللجنة التنفيذية، وعند اليسار لجنة الرابطة، ويتم انتخاب اللجنة المركزية من قبل المجلس الثوري عند حركة فتح، ومن مجلس الشورى عند التنظيمات الإسلامية، ومن مؤتمر الرابطة عند اليسار.

وجميعها تتم بانتخابات نزيهة تبدأ بتشكيل اللجان الانتخابية من إخوة ثقات أكفاء مشهود لهم، وعادة ما توجه اللوائح إلى اختيار أعضاء لجان من الإخوة الذين لا يحق لهم الترشح –إن وجد- زيادة في الشفافية، لكن لا يشترط ذلك، وهذه اللجان الانتخابية توثق مراحل عملها وتفاصيلها أولًا بأول، وترفع التفاصيل من اللجان الفرعية إلى اللجنة المركزية، مع احتفاظ كل لجنة بنسخة من التفاصيل، ثم ترفع هذه التفاصيل إلى قيادة التنظيم الذي يشرف على أداء اللجان الانتخابية دون أي تدخل في تفاصيلها.

وبالتالي يمكن القول أن العلاقة بين الأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية بنيت على أسس تنظيمية ولوائح تنظم هذه العلاقة ويشار إليها باللوائح الداخلية، تكفل لكل أسير ماله وما عليه من التزام، وأي خرق لهذا النظام له عقاب [1].

ثالثاً- الهيكلية التنظيمية العامة لكل معتقل:

لقد تمكنت الحركة الاعتقالية خلال تجربتها الطويلة من تشكيل مؤسساتها وهيئاتها الاعتقالية والوطنية، ووضعت لذاتها نظامًا داخليًا ضبط شؤون الأسرى بينهم وبين أنفسهم من جانب، وبينهم وبين إدارة مصلحة السجون من الجانب الآخر ،هذا النظام

---

(١) الأسير محمد صبحة: : مرجع سابق، ص١٦.

كان دقيقًا جدًا لم يسمح لأحد التحدث باسم الأسرى إلا لمن ينتخب من قبل الأسرى أنفسهم، وشمل هذا النظام كل مناحي حياة الأسرى الأمنية والثقافية والخارجية والإدارية والمالية ووضع الضوابط لكل تفاصيل حياة الأسرى لحمايتهم وتطورهم على كل المستويات، هذا النظام حول السجن إلى مدينة فاضلة على مستوى الإدارة والتنظيم ، بلا مصالح ولا شخصانية، بل غلّب الكل الاعتقالي فيه المصلحة الوطنية والاعتقالية على كل اعتبار[1] ، ويمكن التفصيل في الهيكل الإداري للسجون كالآتي :

1- اللجنة الوطنية العامة:

وتسمى باللجنة الوطنية العامة أو اللجنة النضالية العامة أو اللجنة الاعتقالية العامة، على اختلاف التسمية بين سجن وآخر مع تساوي في الدور والمضمون، وهي لجنة تعمل وفق لائحة متفق عليها بين الفصائل الموجودة في المعتقل، وتشرف على الاحتفالات العامة، وعلى الاتصال في مواقع الأسرى الأخرى في الشؤون الاعتقالية العامة، وعلى إصدار البيانات الجماهيرية، والبيانات الاعتقالية الجماعية، ويقع ضمن مهماتها البت في الإضرابات والخطوات النضالية الأخرى، كما تشرف على الصندوق المالي عبر لجنة خاصة تابعة لها، وكذلك يتم إنشاء لجنة ثقافية عامة في بعض الأحيان، ولجنة نضالية لتنسيق النشاطات الرياضية الجماعية للمعتقلين، بالإضافة لإشرافها على عمل لجنة الحوار مع إدارة المعتقل (٢).

ورأى الأسرى في اللجنة الوطنية العامة تجربة أكثر نضوجًا من تجربة فصائلهم في الخارج في الديمقراطية وكيفية اتخاذ القرارات الجماعية بالتراضي أو بالأغلبية وفق النظام المتبع، فهذه اللجنة الاعتقالية صاحبة القرار الأول والأخير، كما جاء في الوثيقة

---

(١) الأسير المحرر شكرى سلمة، نائب رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، مقابلة أجراها الباحثان ٢٠١٥/٤/٢٣، رام الله.

(٢) خالد الهندى: مرجع سابق، ص١٤١.

الاعتقالية فهي السلطة العليا في السجن، التي من حقها التقرير في كل ما يخص المعتقلين (٢).

2- لجنة الحوار:

تتولى لجنة الحوار عملية المفاوضات مع إدارة السجن وإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بالشكل العام عند زيارة الوفود والطواقم من خارج السجن، وتتابع أوضاع المعتقل ومطالب الأسرى في الاجتماعات الدورية، ومرجعيتها اللجنة الاعتقالية العامة، وأعضاء لجنة الحوار هم من الأسرى الأكفاء والقيادات الذين يتم ترشيحهم من قبل أطرهم التنظيمية، ويتمثل في هذه اللجنة الكل الاعتقالي، ويتميز أعضاؤها بإتقان اللغة العبرية " قراءة وكتابة وتعبير وإمكانية حوار " بالإضافة لممثل المعتقل.

3- الموجه العام:

هو الأسير الذي يتوافق عليه الكل الاعتقالي وغالبًا ما يكون من الفصيل الأكثر عددًا في السجن، ليمثل الجميع أمام إدارة مصلحة السجون، ويفترض أن تتوفر في هذا الممثل خبرات خاصة منها أن يكون صاحب سمعة أمنية وأخلاقية عالية وأن يكون ذا قدرة على المناورة والمفاوضات وعلى قدر كبير من الوعي والثقافة والمعرفة، ويتحلى بقوة الشخصية ويجيد اللغة العبرية، للحديث مع طواقم إدارة السجون في مطالب الأسرى [١].

الموجه العام يتسلح في حواراته مع إدارة السجون بموقف وبقوة وإرادة وغضب ألف أسير في بعض السجون الكبيرة، وتتعامل إدارة مصلحة السجون معه بهذا الوزن وهذا الثقل، في المقابل يكون محكوم ومراقب من منهم جميعًا وموجه بسياسات المؤسسات الاعتقالية، ويتم تثبيته ودعمه ومساندته في حال نجح في تسويق قضايا الأسرى وتحقيق الإنجازات والحقوق لهم، ويتم إرشاده وتصحيح أخطاءه في حال الإخفاق،

---

(١) جمعية الأسرى والمحررين: مرجع سابق، ص١٢.

وقد يتم اقالته من مكانته والاتفاق على بديل له في حال لم يعبر عن مطالب الأسرى، ولم يستطع تطبيق السياسة العامة التي يتم الاتفاق عليها من قبل الفصائل في اطار مؤسساتها الوطنية العامة [1].

4- توحيد قرار المنظمات الاعتقالية:

استشعرت الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة حالة الاستهداف، واستطاعت أن تبلور قيادة موحدة لمنظماتها على مستوى السجون غير مختصرة على سجن واحد لكل منظمة، فبرزت القيادة الموحدة أو اللجنة المركزية الفرعية أو الهيئة القيادية العليا على مستوى كل قلاع الأسر، وتوحدت القرارات العامة للأسرى، وتم قدر الإمكان ترميم هياكل المنظمات وصياغة اللوائح الاعتقالية لضبط تحركها وعملها وتحديد صلاحياتها ومهامها.

5- الهيكلية التنظيمية للأطر التنظيمية:

صاغت الفصائل لنفسها لوائح داخلية تحكم العلاقات والنشاطات داخل التنظيم الواحد، وقد تطورت هذه اللوائح وجرت عليها التعديلات حتى وصلت إلى صورة أفضل، فتضمنت تحديدًا لأكثر القضايا، وعالجت معظم جوانب النشاط التنظيمي، وشملت كل مناحي الحياة الاعتقالية " كالأسس والمفاهيم التي تقوم عليها اللائحة التنظيمية، ومبادئ الحركة وأفكارها ومرتكزاتها وأهدافها وأساليبها النضالية، وواجبات وحقوق الأعضاء، وهيكل البناء التنظيمي داخل المعتقل، وواجبات وحقوق وصلاحيات الهيئات التنظيمية، ومراتبها المختلفة، ومهام وصلاحيات وآليات تشكيل الأجهزة المختلفة داخل الحركة، والمحظورات والعقوبات وآليات التعديل على مواد

---

(١) الأسير المحرر عبد الهادى غنيم، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/٤/٢٣، قطاع غزة.

اللائحة، وصلاحيات ومهام اللجان داخل الأطر التنظيمية، والمتشابهة بعمومها لدى كل الفصائل الفلسطينية في السجون وأهمها[1]:

1- اللجنة الخارجية:

يرأسها أحد أعضاء اللجنة التنفيذية (المركزية) بمعية أعضاء آخرين وفق الحاجة في السجن والأقسام، وتُعنى بالشؤون الخارجية للحركة سواء في السجن الواحد مع الفصائل الأخرى، أو بالسجون الأخرى، أو مع التنظيم والمؤسسات خارج السجن، ومهمتها التنسيق مع الفصائل الأخرى لبلورة المواقف النضالية الاعتقالية العامة، ومراسلة السجون واطلاعها على أوضاع التنظيم العامة، وتحتفظ اللجنة الخارجية بأرشيف المراسلات مع السجون الأخرى، وتنسيق الخطوات النضالية والاعتقالية الشاملة، وتتابع أوضاع الأسرى في الخارج من الناحية المالية، ومخصصات الكنتينة والأهل، وزيارة المحامين[2]، وإبقاء الأسرى على اتصال دائم بالعالم الخارجي من خلال مراسلاتهم المتواصلة مع مراكز صنع القرار الوطني في الساحة الفلسطينية[3].

2- اللجنة الإدارية:

يتكون الجهاز الإداري من المفوض الإداري العام، واللجنة الإدارية العامة، لهذا الفصيل أو ذاك، ويقف على رأس الجهاز الإداري الموجه الإداري العام، وهو أحد أعضاء اللجنة التنفيذية (المركزية)، بالإضافة إلى موجهي الأقسام ولجانه الإدارية، وموجهي الغرف الإداريين، ويتم تنسيب أعضاء الجهاز الإداري من قبل المستويات القيادية العليا داخل الفصيل الواحد، لتولى هذه المهام بعد ملاحظة قدراتهم ومهاراتهم الإدارية والشخصية والثقافية والأمنية والاجتماعية [4].

---

(١) خالد الهندى: مرجع سابق، ص٧٦.

(٢) اللائحة الداخلية لحركة الجهاد الاسلامى فى السجون – مادة مهربة غير مطبوعة، ص١٩.

(٣) مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة – جامعة القدس، موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، مرجع سابق، ص٥٥.

(٤) المصدر نفسه : ص٤٧.

تقوم اللجنة الإدارية بضبط الأوضاع الداخلية ومتابعة الإشكاليات ومعالجتها، وتشرف اللجنة الإدارية على النشاط الإداري العام من خلال إشرافها على نشاط الموجهين في الغرف والأقسام، وهي التي تضع الخطط الإدارية لضمان حياة منظمة ومن جهة أخرى تحدد اللوائح المراتب التنظيمية الإدارية، ولعل أهمها موجه كل غرفة كمسؤول مباشر عن عناصر التنظيم في الغرف لكل الأقسام في السجن الواحد، والذي يقدم تقارير دورية للجنة، ويشرف على كل شؤون الحياة [1]، كتحديد أماكن السكن لكل عنصر والإشراف على النظام والنظافة، وإطفاء النور، وضبط التلفاز، والخروج للرياضة، والنزهة للأسرى وتطبيق القرارات الإدارية التنظيمية على أرض الواقع، ومن صلاحيتها أيضًا حل المشاكل ومعاقبة المخالفين.

السلم الإداري في نظام العقوبات :

تشرف اللجنة المركزية على النشاط الإداري العام في التنظيم وقد تختار لجنة إدارية لمتابعة القضايا اليومية الاعتيادية، عبر إشرافها على نشاط موجهي الغرف والأقسام واللجنة المركزية هي التي تضع الخطط الإدارية لضمان حياة منظمة ومن جهة أخرى يحدد الدستور المراتب التنظيمية الإدارية وهي كالآتي :

١- موجه الغرفة: وهو المسؤول المباشر عن عناصر التنظيم في الغرفة الواحدة، يعينه الموجه العام بالتشاور مع اللجنة المركزية، وعليه بدوره أن يقدم تقارير دورية للموجه العام، أما واجباته فهي الإشراف على كل شؤون الحياة في الغرفة كتحديد أماكن السكن لكل عنصر والإشراف على النظام فيها، ومن صلاحياته أيضًا حل المشاكل البسيطة ومعاقبة المخالفين عقوبة لا تتعدى ثلاثة أيام منع تدخين أو العمل ثلاثة أيام في التنظيف هذا بالإضافة إلى العقوبات البسيطة الأخرى كالإنذار والتوبيخ والنسخ وغيرها .

---

(١) قدري أبو بكر: من القمع إلى السلطة الثورية، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٩، ص١٦٤.

إن أساس الحياة الاعتقالية لا يقوم على العقاب كما يمكن أن يفهم، بل على منع حدوث المشاكل بتفاديها قبل حدوثها وذلك عبر التثقيف وملاحظة العلاقات القائمة بين الثوار، أما إذا حدث ووقعت فيعمل موجه الغرفة على إنهاء الخلاف أولا ثم يوقع العقاب على من يستحقه فإذا كانت المشكلة أكبر من صلاحياته فيرفعها إلى موجه القسم الذي يبحثها أو يشكل لجنة خاصة لهذا الهدف، فإذا كانت أكبر من صلاحياته يرفعها بدوره إلى الموجه العام واللجنة المركزية والتي تقوم بدورها بالبت فيها بشكل نهائي.

٢- موجه القسم: وهو المسؤول عن عناصر التنظيم في قسمه، وهمزة الوصل بين موجهي الغرف والموجه العام، وله صلاحيات أكبر من موجهي الغرف تصل حد العقاب بمنع التدخين أو العمل في التنظيف لأسبوع.

٣- الموجه العام: صلاحياته أعلى من صلاحيات موجه القسم تصل إلى العقاب عشرة أيام، منع تدخين أو نظافة، وله الحق في اتخاذ أي قرار في الأوقات أو الظروف التي تستلزم ذلك، بشرط أن يتحمل مسؤولية ذلك أمام اللجنة المركزية، كما وله الحق في تشكيل أي لجنة لبحث أي قضية، وهو الذي يقوم بتعيين موجهي الغرف والأقسام، كما أنه المسؤول المباشر أمام اللجنة المركزية.

٤- اللجنة المركزية: وصلاحياتها أعلى الصلاحيات، ولها حق اتخاذ العقوبات الملائمة ابتداء من العقوبة المعنوية حتى أعلى العقوبات ومنها تجميد العضوية أو الفصل.
مما سبق يتبين أن النشاط الإداري يكفل تنظيم الحياة حسب قوانين الدستور التنظيمي، حيث تعالج كل المخالفات اللامسؤولة، ويوقع العقاب على مخالفيها لكن جوهر الحياة التنظيمية ليس العقاب كما قلنا ولا فرض السلطة، بل التوجيه والعمل بكافة الطرق على خلق القناعة الذاتية بالقيم، التي عمادها المساواة والإخوة النضالية واحترام الآخرين وطاعة القوانين والمراتب العليا، التي عليها أن تحترم أيضًا عناصر

التنظيم وتعاملهم على أساس الإخوة التنظيمية لا فرض السلطة، فلا فرض بلا قناعة وإيمان وجهد مشترك، ومن أهم القوانين السلوكية التي يجب عدم مخالفتها إداريًا :

١- الالتزام بنظام الغرف كالهدوء، حيث على الجميع التقيد بأوقات التي تحددها الغرفة وواجب النظافة حيث على عناصر الغرفة الاهتمام بنظافتها بشكل دوري.

٢- عدم الإساءة لأي ثائر، وعدم الاعتداء على الآخرين بالأيدي (وهي الجريمة الكبرى فنحن الثوار نحارب الحياة الوحشية بكل صورها)، حيث يعاقب كل من يعتدي على ثائر أخر بالضرب أو بالجلد الشديد وفي بعض الحالات يرد على المعتدي مباشرة من قبل الثوار المتواجدين من حوله هذا إذا تمادى.

٣- يعاقب التنظيم كل من ينحرف أمنيًا أو خلقيًا عقابًا شديدًا يصل حد الإعدام أو كسر اليد للمنحرفين أمنيا هذا بعد إثبات الانحراف بشكل قاطع.

هذه أهم المخالفات التي يمكن أن تحدث - وهي قليلة - وذلك لمستوى الوعي وتجذر القيم الثورية كالالتزام الذاتي بالقوانين؛ فمن النادر أن يلجأ موجه الغرفة إلى العقاب لأنه يعالج المشاكل قبل حدوثها.

يكرس النشاط الإداري النظام في المجتمع الاعتقالي؛ لذلك تنعدم الفوضى لأن عناصر التنظيم يعرفون ما لهم وما عليهم ولا يتدخل أحدهم إطلاقًا في شؤون غيره.

ففي الغرفة مثلا موجه الغرفة هو المسئول المباشر ويتخذ إجراءاته المقبولة من الجميع دون تدخل ولا يتصرف أحد دون مشاورته وموافقته لذلك تسير الحياة بنظام وهدوء.

٣- اللجنة الثقافية: يقف على رأس اللجنة الثقافية قيادي منتخب في اللجنة التنفيذية – المركزية، ويكون مسؤول أمام التنظيم عن كل المهام الثقافية في المعتقل [١]، واختيار أعضاء اللجنة برفقته، والموجهين الثقافيين في الأقسام والغرف.

---

(١) محمد أبو شريعة: مرجع سابق، ص٤١.

ومهمة اللجنة الثقافية الإشراف على رفع المستوى الثقافي للأسرى من خلال وضع الخطط الثقافية المناسبة لهم، والسهر على تنفيذها، ولجنة القسم الثقافية تشرف على تنفيذ الخطة الثقافية العامة لفصيلها السياسي في قسمها بالتنسيق مع اللجنة الثقافية العامة، وتحديد مستويات الأسرى الثقافية، وتوزيعهم على خلايا متدرجة تنازليًا والإشراف على الجلسات الثقافية في مجالات مختلفة وفق الخطة التنظيمية وحاجة الأسرى، وتقوم بتعميم النشرات والتحاليل السياسية، والتعاميم الواردة من اللجنة العامة للقسم، ثم أرشفة هذه المواد وحفظها في مكتبة القسم، والإشراف على المكتبة والكراسات التنظيمية وتحديها وفهرستها، وعلى دورات محو الأمية وتعلم اللغات، وتطوير مهارات الكتابة والخط العربي، وتقوم اللجنة الثقافية للقسم باستقبال تقارير موجهي الغرف والخلايا الأسبوعية، وإعداد التقارير نصف الشهرية حول مسيرة القسم ورفعها إلى اللجنة الثقافية العامة، وتشرف على عقد وتنظيم الجلسات التنظيمية في مواعيدها، كما وتقوم بكتابة المواضيع الثقافية والفكرية، وتنظيم أرشيف الصحف العربية والعبرية والانجليزية والمجلات، وحفظها، ويعد منسق اللجنة الفرعية حلقة الوصل مع اللجنة العامة، ومسئول أمامها عن أوضاع القسم الثقافية[1].

٤- اللجنة الأمنية: يرى الباحثان أن اللجنة الأمنية هي أشد اللجان حساسية، لما لها من آثار نفسية ومصيرية على حياة العناصر التنظيمية، وعلى دقة المعركة وشراستها الصامتة مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، وتأخذ التنظيمات في عين الاعتبار كل المحاذير في اختيار أعضاء اللجنة التي يرأسها أحد المسئولين والأعضاء المشهود لهم بالوطنية العالية، والذكاء والتحليل والإمكانيات، والتجربة الأمنية العميقة ومخافة الله في مصير الأسرى وذويهم، وتجربة الباحثان تؤكد أن تخطئ اللجنة الأمنية في براءة ١٠٠ عميل أفضل من أن تتسرع فتخطئ في إدانة أسير واحد بريء، لذا عمل هذه اللجنة

---

(١) مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة – جامعة القدس، موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب، فلسطين، القدس، ٢٠١٤م، ص٤٨.

يحتاج للكثير من التقوى والصبر، والخبرة العميقة، والذكاء والتأني، والسرية الكاملة والشعور بالمسئولية الوطنية.

وممكن حصر عمل هذه اللجنة بصياغة ورسم السياسة الأمنية للتنظيم وفق السياسة المعتمدة، ورسم السياسة الدائمة للعمل الأمني والعمل على حماية الصف الداخلي من الاختراق، وإيجاد قناة اتصال مع الفصائل الأخرى، ومع دائرة العمل الأمني في الخارج لتبادل المعلومات وتوحيد القرار، وإيجاد قناة اتصال مع كافة اللجان الأمنية في كافة المواقع لتبادل المعلومات وتنسيق الخطوات والآراء، والعمل على إيجاد كادر أمني بالتنسيق مع الهيئات المحلية وذلك من خلال منهج تدريب وإعداد مناسب، وإيجاد لجنة دراسة وبحوث أمنية ومتابعة كل التطورات وكل ما هو جديد، واتخاذ قرار الإخضاع الأمني على قاعدة " آخر الدواء الكي " في حق أي عضو وفق ما يتم تقريره من نظم وضوابط بعد فشل المعالجات في تصحيح مسار المتورطين وبحق من أثبت أنهم تورطوا في عمليات تصفية للمناضلين، وتم إدانتهم بالخيانة العظمى للوطن والقضية[1].

هذا بالإضافة لمحاربة كل الظواهر التخريبية والمسلكية، ومعالجة ومتابعة كل إشاعة أو تحريض أو تشويه بحق أي أسير، ومحاربة سياسة المحاور ومراكز القوى والبلدية والشللية والأفكار الهدامة [2].

٥- اللجنة المالية: هي إحدى اللجان العاملة ويرأسها أحد أعضاء اللجنة التنفيذية (المركزية) بمعية أسرى آخرين وفق الحاجة في السجن والأقسام، و تختص بالشؤون المالية للحركة والصندوق وكافة المعاملات المالية، ومهامها القيام بإعداد الخطة المالية وعرضها على القيادة العامة للحركة لإقرارها ثم الإشراف على تطبيقها، وتقوم بتحديد الميزانيات و المخصصات الشهرية للأعضاء، والمخصصات الشهرية للجان

---

(١) الأسير محمد صبحة: مرجع سابق، ص١٥٦.

(٢) اللائحة الداخلية لحركة فتح – مادة مهربة من السجون وغير مطبوعة، ص٣٠.

العاملة، والمشتريات العامة، والمخصصات الشهرية للعمال، وتقوم بتغطية المصروفات التنظيمية الخاصة، ومتابعة الأرصدة، وإجراءات التحويلات المالية داخل السجن وخارجه، وتقدم تقرير شهري للمسؤولين حول الوضع والأداء المالي للتنظيم، وتتابع المديونين للتنظيم وتضع الإجراءات الخاصة بهم، وتوفر المصروفات المالية للاحتفالات والمناسبات والهدايا والجوائز ضمن الإمكانيات المتاحة [1].

٦- اللجنة القضائية: هي لجنة يشرف عليها مسؤول من اللجنة التنفيذية (المركزية)، إما أن تكون دائمة أو مؤقتة الانعقاد حسب الحاجة، ومهامها تنفيذ السياسة القضائية المعتمدة من لجنة الإعداد في القضايا المطروحة، ورفع قراراتها في القضايا محل البحث للجنة التنفيذية – المركزية، وأما عن آلية عملها فيتم العمل على محاولة الإصلاح بين الأطراف ابتداءً، وبالبحث وبتعريف أطراف القضية بعواقب الأمور وما يمكن أن يترتب على البحث من إجراءات، وبالالتزام بآداب القضاء العادل بالسماع لكافة الأطراف والشهود وتمحيص الأمر والحياد في الحكم، وعن قرارات اللجنة فتؤخذ بالأغلبية، ومن أهم شروط عملها المحافظة على سرية المداولات حتى الانتهاء من القضية كاملًا ورفع قرارها، مع الالتزام بالنظام (القضائي) المعتمد وعدم الخروج عنه، والالتزام بشروط التكليف المقدمة من المكتب التنفيذي، ويمكن الاستئناف على قرار اللجنة بتقديم طلب للجنة التنفيذية، ومن حق طرف أو أطراف القضية الاعتراض على اللجنة القضائية أو أحد أعضائها والمطالبة بتغيره مع ضرورة إبداء الأسباب المتعلقة بذلك[2].

في نهاية المبحث يرى الباحثان أن الأسرى استطاعوا بقوة الإدارة والتنظيم تحويل واقع السجن إلى مجتمع له أعرافه وتقاليده، ينفي أي معنى للضعيف والقوى، كل الأسرى سواسية في واجباتهم وحقوقهم، وحق العضوية والترشيح والانتخاب لاختيار

---

(١) اللائحة الداخلية لحركة الجهاد الاسلامى فى السجون – مادة مهربة غير مطبوعة، ص١٩.

(٢) الأسير محمد صبحة: مرجع سابق، ص١٤١.

قيادته، فالمؤسسات الاعتقالية حافظت على الأسير منذ لحظة اعتقاله وعملت على تطويره بوضع القوانين والضوابط والحوافز في القراءة والرياضة ومشاهدة التلفاز حتى نظافة الأوعية والأدوات بعد الطعام ونظافة الغرفة وملء الفراغ والثقافة، وبفضل تلك المؤسسات واللجان تم تهيئة الأجواء والظروف لتطوير إمكانيات الأسرى، وحولت السجون إلى مدارس وجامعات ، ولعل من أبرز تلك المؤسسات الاعتقالية اللجنة الوطنية العامة[1].

ومن واقع التجربة الاعتقالية للباحثين، إن تلك اللجان والنظم والقوانين واللوائح، عملت على تحويل السجون لمجتمعات وسلطات صغيرة متكاملة، أقرب إلى المثالية والحياة الجماعية، التي تغلب المصالح الوطنية العليا على الأنا والذاتية والشخصانية، ومن غير شك أن إشكاليات عدة تبرز بين الحين والآخر في داخل هذا المجتمع، ولكنها تبقى استثنائية ومتباعدة ومنبوذة وسط أناس باعوا شبابهم وزهرات شبابهم في سبيل معتقداتهم ومبادئهم وقيمهم وأخلاقهم، ومن أجل الحرية والدفاع عن وطنهم، ومن أجل تحقيق حريتهم وسيادتهم واستقلالهم كباقي شعوب العالم.

ثانياً : بناء الذات الثورية :

اتضح للحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة منذ نشأتها أن هنالك عملية تصفية لقدراتهم البدنية والنفسية والنضالية من قبل إدارة مصلحة السجون، وأدركوا أن الحياة الكريمة لن تقدم لهم هدية على مائدة من ذهب، أو بحسن نوايا من الاحتلال، على العكس فقد أعدت الأخيرة لهم الهياكل والنظم والخبراء ومراكز الأبحاث للتفنن في القضاء على كل إمكانياتهم، وكان لابد من التعبئة الفردية وتقوية الجبهة الداخلية كشرط رئيسي للحفاظ على الذات، ومن ثم ابتداع الوسائل كأدوات مواجهة، وبالفعل

---

(١) الأسير المحرر كفاح العارضة، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/٤/٢٣، قطاع غزة.

تمكنت الحركة الفلسطينية الأسيرة عبر الكثير من التضحيات من تجميع قواها والانتصاب أمام عوامل الإحباط والتيئيس.

إن إنجازات الحركة الوطنية الأسيرة في أوائلها عبّدت الطريق أمام مئات آلاف المناضلين الذين خاضوا تجربة الاعتقال للاستفادة منها، وأتاحت للبقية المتبقية في السجون من أن يراكموا المزيد عليها، ومثلت رصيدًا نضاليًا لا يمكن القفز عنه حتى عند قيام احتجاجات أو خطوات نضالية أخرى، وأصبح وعي الحركة الأسيرة يدرك أن المطالبة بالجديد أو بالإصلاح والتغيير، لا يعني العودة إلى البداية وإنما الاستمرار من النقطة التي تم الوصول إليها[1].

في هذا المبحث سيتناول الباحثان أهم الأدوات التي تسلح بها الأسرى كعوامل ساهمت في تنمية الإبداع في السجون، كبناء الجبهة الداخلية، والوحدة الفصائلية، والعمل الجماعي، والشعور بالانتماء لقضية عادلة تستحق التضحية، وتحدي السجان ومخططاته .

أولاً- بناء الجبهة الداخلية:

1 - بناء الذات الثورية:

درس الأسرى الكثير من التخصصات في شتى المجالات " في علم الاجتماع وعلم النفس، والعلوم الإنسانية، والعلوم الإدارية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والدينية "، واستغلوا ما تعلموه في معركتهم المستمرة والشرسة ليل نهار مع إدارة مصلحة السجون، واستفادوا من علماء الاجتماع الذين أولوا تماسك الجبهة الداخلية أهمية كبرى لنجاح أي معركة، وبدأوا بالنواة الأولى في المجتمع الاعتقالي المتمثل بالعنصر التنظيمي، وبالفرد الأسير، الذي يجب أن يدرك ظروفه، والتحديات التي تواجهه، والأعباء الملقاة على عاتقه،

---

(١) زياد أبو زياد: مرجع سابق، ص٨٢.

وطبيعة العدو وقسوته وعدم إنسانيته، والوسائل غير الإنسانية التي ممكن أن يستخدمها في معاركه.

حشدت قيادة الحركة الأسيرة الهمم وتعزيز الصمود والإرادة في وجه السجان عبر الجلسات الثقافية، والتعاميم الاعتقالية الموجهة للقاعدة التنظيمية، واعتبر الأسرى في توجيهاتهم أن إدارة مصلحة السجون تسعى لتفسيخ الوحدة الداخلية من أجل تسهيل تمرير مخططاتها التصفوية، ونجاح أي خطوة اعتقالية مرهون بالإرادة الصلبة المعبئة بالنضال، الذي يتطلب الوحدة والتلاحم، وتطوير العلاقات الأخوية والفصائلية، وتلمس الوسائل النضالية المدروسة لإفشال مخططاتها، والتأكيد على الإرادة كسلاح فتاك في المواجهة، وكأساس للنجاح، وتقوية العزائم لدى الأسير [1].

ولتنظيم حياة الأسرى وضبطها أوجدوا اللوائح الداخلية التي تفصل ما هو مسموح به للفرد عن ما هو ممنوع عليه، كما تم عقد الكثير من الجلسات التربوية التي تعزز قيم الطاعة والانضباط الحزبي، وتعزز الضوابط التي كانت بمثابة مقياس لأخلاقيات الفرد، وبُني عليها الكثير من التقييمات التي تتعلق بالفرد وتطوره داخل التنظيم [2].

وكانت الوسيلة المتبعة في السجون للإرشاد والانضباط والتوجيه ما أطلقوا عليه " التعميم الاعتقالي " الذي يخدم عدة أهداف منها " التعميم السياسي، وهو التعميم الإخباري الذي يتضمن الأحداث التي تحدث في المعتقل، والتعميم الذي يعالج المشاكل المسلكية ويسعى إلى تحقيق أهداف تربوية من خلال تعميم المشاكل التي تحصل بين الأفراد وكيفية حلها والعقوبات المفروضة على أطرافها لكي تخدم أهداف التربية

---

(١) عبد الحق شحادة: أوراق من خلف جدران الأسر، غزة، فلسطين، بدون دار نشر، ٢٠١٠، ص١١.

(٢) اياد الرياحى: الواقع التنظيمى للحركة الفلسطينية الأسيرة، رام الله، فلسطين، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦، ص١٨.

المسلكية، وهناك تعاميم كانت تسعى إلى محاربة الظواهر السلبية والتأكيد وتعزيز المسلكية الإيجابية في مجتمع المعتقل [1] "

2- بناء المؤسسة التنظيمية:

لقد تحمل الأسرى الكثير من العذابات في السجون الإسرائيلية، وسقط منهم عشرات الشهداء من أجل بلورة أشكال وهياكل تنظيمية، وسعوا للحفاظ على الذات التنظيمية وتطويرها، وكانوا على يقين أن تماسكهم وتنظيمهم يمنحهم قوة في مواجهة إدارة السجون [2].

وبالرغم من الاضطهاد والمضايقات التي تعرضوا لها، استطاعوا أن يشكلوا هياكل وأطر تنظيمية، وصياغة لوائح تنظم حركة وحياة المعتقلين وعلاقاتهم الداخلية والخارجية، والفصائلية، وعلاقاتهم مع إدارة المعتقلات، ونجحت الفصائل في تقديم نموذج في تنظيم شؤونها بأكثر دقة وتنظيمًا من بعض تجارب حركات المقاومة خارج السجون[3].

استطاع الأسرى بناء جبهة داخلية بطريقة فريدة ورائعة، شهد لها العدو قبل الصديق، وأفرزوا قيادات منتخبة خاصة بكل فصيل من الفصائل، وتعاونت هذه القيادات مع نظرائها في نفس السجن ومع باقي القيادات في السجون الأخرى، وأداروا شؤونهم الثقافية والنضالية والمالية والأمنية والرياضية بكل كفاءة [4].

اختصر الموقع العبري "حقي" الحياة النضالية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بالقول "استطاعت التنظيمات الفلسطينية داخل السجون في أعقاب الكثير

---

(١) مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة: ابداعات انتصرت على القيد – المؤتمر السنوى الثالث، جامعة القدس، القدس، ٢٠١٣، ص٥٣.

(٢) محمد أبو شريعة : مرجع سابق، ص٥٢ .

(٣) فتحي كلوب: مرجع سابق، ص٢٤.

(٤) ناصر عبد الجواد: مرجع سابق، ص٣١.

من الخطوات الاحتجاجية للضغط على مصلحة السجون بطرق ووسائل متعددة كالإضرابات المفتوحة عن الطعام والتمردات ورفض الخروج للفورات وغيرها على تحسين شروط حياتها لتحقيق أهدافها[1].

3- تقوية العلاقات الفصائلية:

لم يهتم الأسرى الفلسطينيون في بداية الحياة الاعتقالية بالانتماء الفصائلي، لأنهم لم يكونوا على معرفة وافية بالتنظيمات من حيث بنائها الإداري وهيكلها التنظيمي، وكذلك كانوا يعتبرون أنفسهم أبناء حركة وطنية فلسطينية واحدة ومتميزين عن السجناء الجنائيين[2].

في المقابل لم تكن إدارة السجون تفرق بين انتماءاتهم السياسية، لذلك لم يكن أمام المعتقلين الفلسطينيين إلا أن يشكلوا جبهة واحدة في مواجهة إدارة السجون التي كانت تعاملهم بقسوة وعنف وتنكيل، حيث أنهم أدركوا وحدة المصير بين جدران السجون، وكان لابد من العمل لإيجاد الأطر التنظيمية القادرة على تنظيم حياتهم بعيدًا عن الفوضى والعشوائية، ومع مرور الأيام وازدياد عدد المعتقلين اكتسبوا الخبرة والوعي بالممارسة، ووضعوا التفاهمات والأسس لإرساء دعائم الوضع التنظيمي في السجون، ومن ثم الارتقاء بالهياكل الإدارية التي ظهرت بشكل بدائي، ثم تطورت حتى وصلت إلى شكل راق ومستقر [3] يشهد في تنظيمه وترتيبه وقوته وتفاهمه القاصي والداني.

4- تعزيز مفهوم النقد الذاتي:

أكدت الحركة الأسيرة في السجون على مبدأ النقد للسلوك والظواهر الخاطئة لتقويمها، وعلى الخطوات النضالية التي تتبعها اللجنة الوطنية العامة وتقييمها، لتراكم النجاحات

---

(١) זכויות: זכויות אסירים ביטחוניים, http://www.myrights.co.il/

(٢) زهير المصري، نجود أحمد: مرجع سابق، ص٧.

(٣) زهير المصري، نجود أحمد: مرجع سابق، ص٦.

والإنجازات، واستثمار نقاط القوة وتجاوز مواطن الضعف وأسباب التراجع، وعززت القوى والفصائل تلك العملية في أدبياتها التي اعتبرت أن أي نجاح لأي عمل تنظيمي يكمن في كيفية ممارسة مفهوم النقد، ومعرفة أهمية هذه الممارسة في بناء وتصليب الذات والإطار التنظيمي القائم على مرتكزات مبدأية سليمة.

واعتبرت الحركة الأسيرة عبر تثقيفها للأسرى أن النقد البناء ومراجعة الذات هما مسألتان مهمتان وضروريتان في سبيل تخطي الأخطاء، وكذلك الاستفادة من عملية النقد الموجهة في سبيل بناء الذات وتقويم المسلكية والرقي إلى واقع أفضل [1].

ثانياً- الجهود الذاتية للأسرى:

في أعقاب بناء الجبهة الداخلية للأسرى الفلسطينيين والتي أخذت طابعًا جماعيًا لحماية الأسرى من الداخل، بدأ الأسرى جماعات وفرادى ببناء الذات الثورية، وتعزيز مكانتها الكفاحية، عبر مجموعة من الحوافز والمنطلقات النظرية والأنشطة والجهود العملية على كل الصعد مثل:

1- استغلال الوقت:

استطاع الأسرى الفلسطينيون نقل الوقت من نطاق سيطرة السجان إلى نطاق سيطرة الأسير[2]، فلقد كان أخطر ما واجه الأسير الفلسطيني مشكلة ملء الفراغ الناجم عن واقع الأسر، هذا الفراغ الذي بلغ علماء الهندسة البشرية الصهاينة منذ بداية الاحتلال كل ما في وسعهم لتحويله بالكامل لصالحهم، ولملئه بالثقافة كونهما مرتبطان[3]، فعنصر الوقت يعطي فرصة ديناميكية العملية الثقافية[4]، ولإشباعه بمفاهيم ورؤى تخدم واقع الاحتلال

---

(١) عبد الحق شحادة: مرجع سابق، ص٣٠.

(٢) سامى الأخرس، كامل مسعود: رحيق الوطن، غزة، فلسطين، مكتبة الأندلس، ٢٠١٥، ص٦٩.

(٣) غادة موسى: أثر الاحتلال على ثقافة المقاومة دراسة حالة للثقافة السياسية للمرأة الفلسطينية، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٤.

(4) Bernardi,Bernardo,The concept and dynamics of culture, (1977), World Anthropology, The Hague: Mouton, , pp.83.

وأهدافه في إفراغ الإنسان الفلسطيني من محتواه الوطني، وقتل روح التمرد والتحدي فيه، ولقد استدرك قادة الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة أبعاد هذا الأمر وعملوا على تفويت الفرصة على دوائر القمع الصهيونية، وكان هذا الوعي بداية للمبدعين الأسرى للبدء في حملة ثورية للاستفادة من الفراغ الطويل وتحويله من عامل سلبي يولد الملل ويضاعف التوتر ويخلق الأزمات، إلى عامل إيجابي يوفر الإمكانيات لبناء الذات، وإعادة إصلاح وصياغة الوعي وبناء منطلقات ثقافية وتربوية تنبثق عنها إعادة الصياغة الفكرية والنفسية الاجتماعية على أسس ثورية [1]، وبذلك سعى الأسرى إلى الفائدة، والتفكير والمبادرة، والمعرفة، والقدرة على التحكم في الظرف والبيئة، والتخطيط والتنظيم والتقويم، والاندفاع نحو الثقافة والتعليم، وبذلك أصبح الفراغ الذي تمنت إسرائيل منه أن يقتل الأسير الفلسطيني ويدمره من عامل سلبي يولد الملل والرتابة، ويخلق التوتر والإرهاق، إلى عامل إيجابي يولد الإبداع و يعمل على بناء الذات، وتركيم الوعي الوطني الذي يعتمد على قوة الحق، مقابل غطرسة القوة لدى العدو الظالم [2].

2- الانضباط والرقابة:

حاربت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية منذ بداية الاعتقال قضية الانضباط والتنظيم، بل على العكس هي غذت "عدم الانضباط" أو ما أطلق عليه الأسرى بمصطلح " الانفلاش " الذي عرفه الأسرى بتنصل الأسير من التزاماته اتجاه المجموع، وتحلله من أصول الحياة الجماعية، وعدم التقيد بالأنظمة التي وضعوها، وعدم حضور اجتماعاتهم، وعدم تنفيذ القرارات الناجمة عنها [3].

ومن ظواهر الإبداع في السجون التعبئة والإقناع للأسرى للالتزام بالحياة الجماعية المنظمة، والرقابة على سلوكياتهم، ولفظ أي حالة بدأت تراودها فكرة اختيار الحياة

---

(١) سلمان جاد الله: أدب المواجهة، مرجع سابق، ص٥١.

(٢) مفيد عرقوب: مرجع سابق، ص٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٧ .

المزاجية غير التنظيمية، وألزمت كل المعتقلين باختيار فصيل للعيش في إطاره وضمن قوانينه، وأوجدت الحركة الأسيرة الضوابط التي تحكم الأسير بإطاره التنظيمي وبتحديد حقوقه وواجباته، والتي تحكم الأسير بالكل الاعتقالي، والتي حددت شكل العلاقات، والتعريف بما هو مسموح وما هو ممنوع منها.

أوجدت الحركة الأسيرة اللوائح والمواثيق التي تحكم عمل المؤسسات الاعتقالية، وجرمت الأعمال الفردية غير المنظمة وغير المغطاة ولو ضمنيًا من الأطر التنظيمية والمؤسسات الاعتقالية، وأكدت على الالتزام بالقرارات التي تصدرها القيادة لكل فصيل، والالتزام بالقرارات الصادرة عن المؤسسات الاعتقالية في كل معتقل، والالتزام بالنظم والقرارات الإدارية والثقافية والأمنية والمالية، وتحمل المسؤولية الكاملة عن كل ممارسة، وأوجدت نظام المكافئة للمتميزين، والعقوبات للمتسيبين والخارجين عن القانون الاعتقالي، وتشكيل اللجان لدراسة المخالفات وإقرار العقوبة التي تتراوح ما بين التأنيب والمراجعة اللفظية إلى أن تصل للإعدام في حال الخيانة الوطنية، مرورًا بعقوبات أخرى كالحرمان من التدخين، أو الجلد، أو غسل أواني الطعام لأيام أو وجبات، وعقوبات أخرى " وفق قوانين تعارف عليها الأسرى اعتقاليًا، ومثبتة في اللوائح التنظيمية الداخلية لكل فصيل ".

3- تعزيز الانتماء وروح التحدي:

تميز الأسرى الفلسطينيون بإيمانهم العميق بعدالة قضيتهم والعمل على حريتهم التي كفلتها كل الشرائع السماوية والاتفاقيات والمواثيق الدولية، فحملوا تلك القناعة، وضحوا بالغالي والنفيس لتحقيق أهدافهم الوطنية والقومية .

هذه الروح النضالية تجذرت بعد تراكم الوعي والقناعة والتجربة النضالية وخاصة بعد الممارسات غير الإنسانية التي مروا بها في أقبية التحقيق ووسائل التعذيب التي زادتهم ايمانًا بقضيتهم، وتحديًا لجلادهم.

لم يقتصر الموضوع عند هذا الحد بل عملت التنظيمات في السجون على مضاعفة الانتماء وروح التحدي عند الأسرى بالبرامج التوعوية، والجلسات الثقافية، وبممارسة الخطوات النضالية، ورفعت المستوى السياسي والأمني والثقافي للمعتقلين، وعملت على تجذير انتمائهم لثورتهم وأهدافهم التي حملوها، فتأسست في السجون المدارس الثورية، لتخريج الكوادر السياسية والوطنية، وحولت المعتقلات إلى قلاع صامدة ونابضة بالحيوية والنشاط والفعل الثوري والوطني[1]، ورفعت جاهزيتهم النضالية ومعنوياتهم ونفوسهم وهممهم استعداداً لأي مواجهة تفرض عليهم بتحدي وعناد، فواجه الأسير سجانه بعقيدة، وصبر وصمود، جميعها كانت ركائز المعركة مع السجون والانتصار عليه، فالعناد على الحق هنا هو الإرادة القوية التي تلد النصر، والنصر حليف الإرادة المجبولة بالإيمان والقوة على الاحتمال، والاحتمال ميزة يتصف بها المؤمنون بقضاياهم [2].

ويلاحظ أن الوضع داخل السجون لم يستقر يومًا، فهو في حالة مواجهة دائمة ومتواصلة، ولذلك فالحركة الأسيرة لم تلق سلاح المواجهة والتعبئة والاستنفار النفسي في أي لحظة لأن أمامها عدوًا لا يريد لها سوى أن تدفن في الظلمة، والانصياع لقوانينه العسكرية الظالمة [3].

4- الاستفادة من خبرة الكادر القادر:

الحياة داخل المعتقلات تقوم على التنظيم والتكاملية، التنظيم في كل شؤون الحياة الاعتقالية للأسير والفصائل ومع إدارة السجون، وتقوم على التكاملية والتعاون في العلم والتعلم " الثقافي والتعليمي والتنظيمي" على حد سواء، وتنتقل التجارب والثقافات والعلوم المختلفة بين الأسرى باللقاءات والجلسات الجماعية الفردية

---

(١) حلمى عنقاوى: مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) جميل السلحوت: أدب السجون، القدس، دار الجندى للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص١٣.

(٣) عيسى قراقع: مرجع سابق، ص٢٨.

والتنظيمية، وللأسرى القدامى الكثير من التأثير على الأسرى الجدد بما اكتسبوه من علوم ولغات وتجارب نضالية واعتقالية، لذا يقوم الكثير من الأسرى القدامى من ذوي الخبرات وحملة الشهادات وما امتلكوه من ثقافات عبر مطالعة عشرات بل مئات الكتب على مدار فترة سجنهم الطويلة التي تتراوح ما بين ١٠ سنوات إلى ما يزيد عن ٢٥ عام ومنهم من أمضى أكثر من خمسة وثلاثين عامًا متواصلة.

فتلك الشخصيات القيادية عملت في السجون على بث الروح الجماعية بين المعتقلين والعمل على تحجيم الولاءات البلدية والشللية والشخصية وغيرها، كما عملت على ترسيخ التربية التنظيمية الهادفة إلى الالتزام والانضباط ، و نشر التوعية الأمنية والعمل على إحباط ومواجهة مؤامرات العملاء، وتقوية روح الانتماء الفصائلي، ومواجهة إدارة المعتقل، وتهيئة المعتقلين لمراحل نضالية ضد إدارة مصلحة السجون[١].

ويرى الباحثان أن الأسرى القدامى بإمكانياتهم الثقافية والنضالية، وبإرشاداتهم الأمنية، وتجاربهم الاعتقالية، وضعوا الأسرى الجدد على السكة الصحيحة للوصول إلى بر الأمان، وحماية الذات، ونقل الخبرات والتجارب، لبناء كوادر واعية قادرة على نقل التجربة، والإفادة والاستفادة منها في آن واحد.

يخلص الباحثان إلى أن الأسرى استعلوا بمقاومتهم على مخططات إدارة مصلحة السجون، وعبر سلسلة طويلة ومتراكمة من التفكير والتخطيط تحقق الإنجاز تلو الإنجاز، في أعقاب سلسلة طويلة من النضالات التكتيكية والإستراتيجية التي جبلت بالألم والمعاناة، بدءًا بوحدة الحركة الأسيرة، مرورًا بانتظام العمل الاعتقالي والمأسسة بكافة أشكالها، وعبر تقوية الجبهة الداخلية والالتزام بكل القوانين والقرارات التنظيمية، وتنفيذ المهام التي تلقى على عاتقه، والمساهمة في النضال ضد

---

(١) + المصرى، نجود أحمد: مرجع سابق، ص٣.

إدارة السجن، والعمل على توفير المناخ الملائم لحياة اجتماعية خالية من المشاكل والتعقيدات عمادها المحبة (١)، وتغليب المصلحة العامة على الشخصية، والحرص على الوحدة الوطنية.

واتضحت قضية الإدارة والتنظيم للحركة الأسيرة من خلال وضع نظريات للمقاومة والعمل بمقتضاها، كنظريتي (المواجهة والاحتراف، وأدب المواجهة)، ووفق النظرية الأولى دعت الحركة الأسيرة جموع المعتقلين للانصهار المطلق في قضيته الوطنية التي يعايشها، والوصول للجاهزية الدائمة لإفناء ذاته في سبيل الأهداف التي يؤمن بها أمام الخطر الداهم عليه وعلى الحركة الأسيرة برمتها والقائمة على ثلاث محاور هي: "التأقلم مع الخطر، وتراكم الوعي، وإعادة الصياغة التربوية الأخلاقية [٢]".

والنظرية الثانية: تقوم على أربعة فروض، الأول: المواجهة الواعية تتناسب طرديًا مع سلامة الانضباط التنظيمي، والعكس صحيح، والثاني: تحت ظروف معيشية مشتركة يؤدي الالتزام بالانضباط التنظيمي دورًا مهمًا في تسريع عملية إصلاح وتركيم الوعي، والثالث: الظروف المعيشية المشتركة في حقل معادٍ تسوده عوامل ضغط ومواجهة يلعب التوجيه الأيدلوجي الثوري عاملًا مؤثرًا لإعادة صياغة سيكلوجيا أكثر ثورية للوسط الاجتماعي، والرابعة: في ظل الاستنفار وإمكانية الانفجار هنالك ضرورة لضبط وتوجيه التوازن الانفعالي تبعًا لمتغيرات اللحظة المحتملة [٣].

---

(١) زهير المصري، نجود أحمد: العلاقات التنظيمية بين الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، غزة، فلسطين، مؤتمر الأسرى، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٣، ص٦.

(٢) سلمان جاد الله: مرجع سابق، ص٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٩.

الفصل الثالث

نماذج في الإدارة الاعتقالية

المبحث الأول

الممارسة الديمقراطية للأسرى في السجون

قد يكون من الغرابة الحديث عن تجربة ديمقراطية للأسرى بين جدران سجون مغلقة، وممارسات قمعية قهرية غير معقولة من قبل سلطات الاحتلال، من حيث تجريم مبدأ التجمع على أساس تنظيمي أو بتكوين نواة مجتمع اعتقالي قائم على الحد الأدنى من القيم والشراكة والعقد الاجتماعي في أدنى صوره وشكله، وتقييد الحريات وتكميم الأفواه والعقابات على أتفه القضايا، والرقابة الشديدة على حركة الأسرى بكل أشكالها الحياتية والثقافية والتنظيمية والأمنية، ومنع عقد اللقاءات بين أعضاء الكوادر التنظيمية المنتخبة، ونقلهم المتواصل لإيجاد حالة من عدم الاستقرار التنظيمي الذي يرسي دعائم الممارسة الديمقراطية وثقافتها على أيدي نخب تألقت وأبدعت في استيعاب الأسرى الجدد وزرع مبادئها بهم منذ لحظات الاعتقال الأولى [1].

وعلى الرغم من كل تلك العوائق فقد تجاوز الأسرى تلك العقبات ببدائل، وتطورت المسيرة الديمقراطية في السجون مع تطور الأوضاع الداخلية للأسرى مرحلة بعد أخرى، كان لكل مرحلة خصائصها وظروفها في شكل الإمكانيات، والروابط، واللوائح الداخلية، وإفراز القيادات وكيفية اتخاذ القرارات، والرقابة، والمحاسبة، والمساواة، والحقوق، والحريات.

ويمكن القول إن الممارسة الديمقراطية في السجون تبقى نسبية، قائمة على المشاركة في صناعة القرار السياسى والكفاحي، أكثر من الحديث عن العلاقة بين الحكم والمواطن، وقوانين وتشريعات وأنظمة وحريات وتعددية سياسية وثقافية وحقوق للفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة وغير ذلك من أهداف وقيم ومبادئ.

---

(١) أنظر / الأسير محمود صبحة : مرجع سابق، ص٥٢– ٥٧.

في هذا المبحث سيتطرق الباحثان لنشأة الديمقراطية ومبادئها الأساسية وإسقاطها على واقع الاعتقال، وبداية المسيرة الديمقراطية وتطورها في السجون، وإلى أهم مظاهرها وإبداع الأسرى، وانعكاسها الإيجابي والمؤثر على الحياة الاعتقالية.

أولاً- منشأ الديمقراطية وتعريفها:

ظهرت الديمقراطية في بادئ الأمر كمذهب سياسي فلسفي على يد كبار كتاب القرن الثامن عشر أمثال: جون لوك في انجلترا، وجون جاك روسو ومنتسكيو في فرنسا، وكانت غاية المذهب الفلسفي الديمقراطي هي محاربة الحكم الاستبدادي المطلق الذي ساد في أوروبا آنذاك، وبالذات في انجلترا وفرنسا، فأبرز الكتاب قالوا : أن السيادة لا ترجع للملك بل للشعب الذي يمثل مجموعة السيادة العليا، هذا دون أن ننسى أن جذورها الفلسفية تمتد وتضرب في التاريخ القديم، من خلال كتابات أفلاطون وأرسطو وديموقريطيس وسقراط وغيرهم من الكتاب والفلاسفة اليونان، الذين تكلموا عن حكم الشعب لنفسه وبنفسه، ولكن ليس بالشكل الذي نراه اليوم من المفاهيم المعاصرة للديمقراطية[1].

"فالديمقراطية" بشكل عام تعني حق الشعب في ممارسة السلطة في الدولة باعتباره صاحب السيادة، والتعريف المبسط للديمقراطية هو " حكم الشعب "[2]، وفي هذا المجال قال الفيلسوف لينكولن أن "الديمقراطية " هي حكم الشعب بقيادة الشعب لخدمة الشعب [3]، ولا تبعد دوائر المعارف والقواميس عن هذا التعريف، فالقاموس السياسي الأمريكي يذهب إلى أن الديمقراطية هي نظام للحكومة تمارس فيه السلطة

---

(١) محمد رفعت عبد الوهاب: النظم السياسية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧، ص١٧٩.

(٢) רות חיים יהודה : שלטון העם על ידי העם، יבנה، תלאביב ،١٩٤٩، עמ" ٩.

(٣) طلال أبو عفيفة: الدبلوماسية والاستراتيجية فى السياسة الفلسطينية، بدون مكان ودار نشر، ١٩٩٧، ص٦٢٥.

السياسية بواسطة الشعب[1]، ويرجع أصل كلمة " الديمقراطية " من الناحية اللفظية في الأساس كلمة يونانية مركبة من جزأين، الجزء الأول ***Demos*** وتعني الشعب، والجزء الثاني ***Kratos*** وتعني حكم أو سلطة [2]، وبالتالي فالمواطنون وفقًا لهذا التعريف لهم حرية الاختيار ما بين متنافسين على أصوات الناخبين، لكن ما بين انتخابات وأخرى يتخذ القادة السياسيون القرارات، وفي الانتخابات التالية يمكن للمواطنين الناخبين أن يتخلصوا من القيادات الموجودة، ويحلوا محلها قيادات أخرى متفق ومصالحهم بصورة سلمية[3]، وتحت إطار هذا المفهوم فتمنح المجتمعات الديمقراطية إمكانية المنافسة الحقيقية بين المرشحين على السلطة وقت الانتخابات[4]، مع التأكيد أن الحكم الديمقراطي بممارسته مقيد، ومصدر تقييده التزامه بمبدأ حرية الأفراد والسعي للحفاظ على كرامتهم، وعدم قدرته على ممارسة السلطة المطلقة بلا قانون والتي تمارسها السلطات الدكتاتورية [5]، وفي السلطة الديمقراطية الكل ملتزم بالقانون، والجميع متساوي أمامه [6]، والديمقراطية تؤكد على حقوق الإنسان وحريته، وعلى مبدأ المساواة للجميع في كل المجالات (الاقتصادية والاجتماعية كما القانونية والسياسية) [7]، كما أن الدستور مصدر مهم لضبط عنان السلطة [8]، وهي لا تقتصر على المؤسسات والقوانين، والانتخابات والحكم، بل أيضًا

---

(1) Jack Plano and Millon green berg (eds,) ,The American Political Dicttionary (New York: Halt Rinehart and Winston Ihc , 1967) PP.6.
(2) Philip P.Wieiner ,Dicttionary of the History of Ideas (New York ,Charles Seribners Sons,1973) ,PP.652.
(3) Joseph Schumpeter ,capitalism , Socialism , , Socialism and Democracy (London: Allen and Unwin , 1950) , PP.250.
(4) Yanai, N: Party leadership in Israel, Ramat Gan,Turtledove ,1981 ,PP, 196.
(٥) בנימין נויברגר: הדמוקרטיה הישראלית , תלאביב , האונבירסיטה הפתוחה , ١٩٩٨ , עמ" ٩.
(٦) نفس المصدر: עמ" 10
(7) Benyamin , Neuberger: Modern Democracy: intellectyul Roots andBasic Concepts , Tel-Aviv , The Open University ,1998,PP.54.
(8) Benyamin , Neuberger: Democracy in Israel , Tel-Aviv , The Open University ,1998,PP. 19.

على القيم والثقافة والسلوك[1]، وعلى الرغم من تعدد مدارس الديمقراطية إلا أنها جميعًا اتفقت على مبادئ أساسية متفق عليها [2].

ثانياً- بدايات الديمقراطية في السجون:

يستنتج ميشيل فوكو في كتابه (المراقبة والمعاقبة – ولادة السجن) أن السجن ليس مصدره القانون الجنائي بل هو سبق القانون وجاء هذا فيما بعد لينظمه، إن السجن بمؤسسته الخاصة وطريقة نشوئه وهيكليته المتعلقة به وحده كما لو كان سلطة مضافة إلى الدولة والمجتمع، ويعتبر السجن بهندسته وجاهزيته مكانًا مثاليًا لإنتاج الجسد الانضباطي، ويرى أيضًا أنه " أصبح للشرعيات حوامل جماعية وشعبية وأهداف سياسية واضحة، واشتد الالتباس بين المعارض السياسي والمتهم الجنائي، وقد أفادت السلطات طويلاً من هذا الالتباس بحيث سنت قوانين كثيرة ذات صبغة جنائية موجهة إلى أشكال المعارضة السياسية الخالصة والأيدلوجية المعينة "[3].

ولقد مارس الأسرى الديمقراطية وتوسعوا فيها بالنضال الدؤوب، وإعمال الفكر في التجارب التي كانوا يخوضونها، وباكتساب عوامل الثقافة من خلال الإبداع والاطلاع على ثقافة الآخرين، وتطوير مهاراتهم من خلال تجارب الديمقراطية فيما يصل إليهم من دراسات وحوار حولها، وكان للنهوض الأدبي دوره في الإبداع والحوار حول الشكل الأفضل الذي يجب أن يبلغه الأسرى في اكتساب المزايا الديمقراطية في التعامل والارتقاء الإنساني إلى العلاقة الأفضل فيما بينهم، فقد ثبت أنه حتى في غياب

---

(1) האונבירסיטה , תלאביב ,בנימין נויברגר: הדמוקרטיה המודרנית שורשים רעיוניים ותפיסות יסוד הפתוחה, ١٩٨٥, ٩٣ עמ" .

(2) Benyamin , Neuberger: Modern Democracy: intellectyul Roots andBasic Concepts , Tel-Aviv , The Open University ,1998,PP.55.

(٣) فهد أبو الحاج: مرجع أنظر سابق، ص٩.

الأيدلوجيا الموحدة للمعتقلين السياسيين (بصفتهم معتقلين سياسيين) كان هناك نقاش وحوار يتسم بالروح الديمقراطية بين الأسرى [1].

منذ بداية الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة عاملت السلطات الإسرائيلية الأسرى بالكثير من أشكال السطوة والقوة، وحاربت كل أشكال ومظاهر الديمقراطية في السجون، فانتقت مصلحة السجون قوانين قهرية طبقتها على الأسرى السياسيين أسوة بالجنائيين اليهود كونهم تحت نفس المسئولية والإدارة، متجاوزة الفارق الجوهري في أسباب الاعتقال والنظام والخصوصية بهدف الانتقام وعدم الاعتراف بالمسؤولية القانونية الدولية لهم كأسرى حرب، ومع هذا منعت الفلسطينيين السياسيين من كل امتياز إيجابي منحته للجنائيين، على سبيل المثال لا الحصر: طبقت على الأسرى الفلسطينيين السياسيين نظام التفتيش العاري بسبب تهريب الجنائيين للمخدرات والسموم، وفي المقابل منعت الأسرى الفلسطينيين من تحديد حكم المؤبد بعشرين عامًا، وإفراجات ثلثي المدة، والاتصالات الهاتفية مع الأهالي، وحق الإنجاب، وغير ذلك من الامتيازات التي منحتها للجنائيين، فتعاملت مع الطرفين بشكل انتقائي لصالح الجنائيين اليهود.

ورغم هذه العنصرية في التعامل اليومي مع الأسرى الفلسطينيين، والقولبة السلبية التي روجتها سلطات الاحتلال باتجاههم على المستوى المحلي والدولي إلا أن الأسرى بقوة القوة العنيفة تارة، والناعمة والنضال السلمي تارة أخرى، وبمنطق القانون الدولي والحق والعقل والمنطق استطاعت الحركة الفلسطينية الأسيرة أن تجابه التحديات والمخططات، وجعلت من الممارسة الديمقراطية أساسًا مهمًا للنجاحات في الكثير من المستويات، فأسست مجتمع قائم على تداول السلطة، وإجراء الانتخابات لاختيار القيادة التي تدير شؤون مجتمع الأسرى في المعتقلات، واحترام الحقوق الأساسية

---

(١) فهد أبو الحاج:، مرجع سابق، ص٩٤.

كمبدأ المساواة والحقوق " حق التعبير عن الرأي، وحق الفرد في حماية المجتمع له من الاعتداء على شخصه أو كرامته الإنسانية، ووجود القوانين التي تحكم الحياة اليومية، وتنظم علاقة الفرد بالفرد، والفرد بالمجتمع، وفصل السلطات، ووجود عقد اجتماعي يتم التنازل من خلاله عن جزء من الحرية النسبية التي يتمتع بها الأسرى، وتفويض جهة منتخبة لهذه السلطات لكي تصرف شؤونهم باسم المجموع [1].

ويؤكد الباحثان من خلال مكانتهما في المؤسسات التنظيمية والاعتقالية العامة، وملاحظتهما ومراقبتهما لواقع السجون والأسرى، أن الديمقراطية في السجون برزت في ثلاثة مركبات، الأول: على المستوى الفردي بالثقافة والسلوك والممارسة، والثاني: على صعيد بنية التنظيم الواحد وهياكله ولجانه وشكل القرارات فيه، والثالث: تجلى بشكل واسع على صعيد العلاقة التي تحكم الفصائل والمؤسسات الاعتقالية العامة في كل سجن، وبين السجون لحظة اتخاذ القرارات الجماعية الإستراتيجية العامة، وللتفصيل أكثر [2]:

1- على الصعيد الفردي:

يشيد الباحثان بوظيفة المجتمع الاعتقالي الذي يصهر الأسرى بالمفاهيم والأفكار الوطنية، وبتغليب المصالح العليا على الأنانيات والحاجات الشخصية، ويعمل على استيعابهم من خلال التدرج في تربيتهم وصقلهم من الناحية النظرية بالمفاهيم

---

(١) نفس المصدر: ص١٤.

(٢) للمزيد من التفصيل أنظر إلى دراسة كل من :

خالد الهندى: التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة، رام الله، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.

فهد أبو الحاج: التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية في الفترة ١٩٦٧ -٢٠٠٧، القدس، فلسطين، مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، ٢٠١٤م.

الأسير محمد صبحة: التجربة الديمقراطية والمؤسسية حركة حماس في السجون، غزة، فلسطين، مكتب اعلام الأسرى، ٢٠١٥.

والمعرفة والمبادئ الديمقراطية، ومن الناحية العملية بتمرينهم وتدريبهم على السلوك القويم والنضالي والجماعي المنضبط.

لقد اكتسب الأسرى المفاهيم الديمقراطية من خلال انتمائهم للفصائل الفلسطينية قبل الاعتقال ، التي مارست العملية الديمقراطية في مؤسساتها بنسب متفاوتة، والتي حملت نواة ديمقراطية غير مكتملة تحتاج للمزيد من النمو من أجل حسم نقاط هامة ومفصلية في تفكيرها بهذا الشأن [1]، ويرجع هذا الأمر لعملية النضال الطويل مع الاحتلال وظروف الشتات والاعتقال، والتي شكلت عائقًا ضخمًا في مواجهة تطوير الممارسة الديمقراطية[2]، ومن خلال الأدبيات والكتب والتلفاز والراديو والصحف ومنها العبرية التي دخلت المعتقلات، ومؤخرًا من الجامعات التي انتسب اليها الأسرى وخاصة الجامعة المفتوحة في إسرائيل والجامعات الفلسطينية والدولية عبر الدراسة، والأهم من خلال الشعور بحاجة المفاهيم الديمقراطية في مواجهة السجان الذي يحاربهم بمؤسسات منظمة قائمة على تلك الأسس وتتبع نظام سياسي أثنى الديمقراطية لصالح المواطنين اليهود في المجتمع الإسرائيلي، ولأهمية إيجاد نظام داخلي للفصائل يدير العمل الاعتقالي بوسيلة سَلِسَة وناجحة في السجون بعيدًا عن الخلافات والصراعات.

فبدأت التنظيمات داخل المعتقلات بالقيام بأعباء وظيفتها الاجتماعية الريادية، وذلك ببناء أسير متشبث بالثوابت الوطنية، والمقدر لرموزها وقيمها الحضارية المنفتحة، والمتمسك بهويته بشتى روافدها، والمعتز بانتمائه لقضيته، والمدرك لواجباته وحقوقه، بالإضافة إلى تربيته على التحلي بفضيلة الاجتهاد المثمر، وتعريفه بالتزاماته تجاه نفسه ومجتمعه الاعتقالي، وعلى التشبع بقيم التسامح والتضامن والتعايش، ليساهم في

---

(١) وليد سالم: المسألة الوطنية الديمقراطية فى فلسطين، رام الله، فلسطين، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ص١٥٧.

(٢) محمد خالد الأزعر: النظام السياسى والتحول الديمقراطى فى فلسطين، رام الله، فلسطين، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦، ص١٢.

الحياة الديمقراطية كحاجة أساسية في مواجهة المحتل بثقة وتفاؤل، في الاعتماد على الذات والتشبع بروح المبادرة.

كما أن السجن كمجتمع صغير، يعد الورشة الحقيقية التي يتمرن فيها الأسير على الحياة الفضلى وعلى التعاون الاجتماعي وعلى السلوك المدني بصفة عامة، ويعمق من خلالها الممارسة الفعلية في حدود التعايش والتقبل المتاحين، وبذلك ينتج معتقلًا حداثيًا قويًا بعلمه وغزارة معارفه وبسلوكه المدني الموجه بداهة نحو البناء لا الهدم[١].
أدرك المجتمع الاعتقالي منذ بدايته أن لا سيّد على الديمقراطية، إلا الديمقراطية نفسها، وليس هنالك من مؤتمن على الديمقراطية، إلا الفرد الديمقراطي الحر، وحين ينجب المجتمع الاعتقالي ذلك الفرد، يضع اللبنة الأولى، للمجتمع الاعتقالي الديمقراطي، كون أن كل أسير يشكل في ذاته نواة ذلك المجتمع، ومن هنا انطلقت نظرية البناء كفكرة [٢].

واجتهد المجتمع الاعتقالي بتكريس مبدأ المسئولية لدى الأسرى، مبدأ قام على المفاعلة، أي علاقة تفاعل متبادل، أو منظومة علاقات: علاقة بين الأسير والأسرى الآخرين، والعلاقة بين الأسير والمجتمع الاعتقالي، والعلاقة التي تضبط الأسير بالتنظيم الذي ينتمي إليه ويعيش في كنفه وتحت مظلته، وبذلك يتحول الأسير من شخص باحث عن الذات والمصالح الشخصية إلى شخص يتطلع للأهداف الكبرى والمصالح العليا للمجموع الاعتقالي[٣].

---

(١) موقع مركز الأسرى للدراسات: http://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=27480

(٢) موقع الوطن:
http://contactus.htm8www.al-watan.com/mobile/viewnews.aspx?n=BF219820

(٣) موقع أخبار الديمقراطية:
http://www.siironline.org/alabwab/akhbar_aldimocrati(15) /akhbar_aldimocrati(15) /390.htm

ومارس المعتقلون مرتكزات ومبادئ الديمقراطية في السجون، في إطار الفصيل والمجتمع الاعتقالي العام، في الكثير من المجالات، كحق الانتخاب والترشيح، والحقوق والواجبات، وتقبل التعددية الاعتقالية واحترام الأطر الأخرى وعناصرهم وأفكارهم ومعتقداتهم الفكرية والسياسية والدينية، وبالإنصياع لمفهوم الأغلبية في التمثيل الاعتقالي، وتداول التوجيه النضالي " الموجه العام "، واللجان التنظيمية بناءً على أرضية تداول السلطة، وممارسة الحرية على قاعدة أن الحرية الشخصية تنتهي عند حدود حرية الآخرين، فمارس الأسير حريته في ظل حدود الانضباط، دون تعكير صفو ومزاج زملاء سجنه ، في النوم والسهر والرياضة، وحتى على صعيد الصوت والضوء والحركة داخل الغرفة، لإدراكه أن الحرية لا تعني أن يفعل الإنسان كل ما يريده، لأن أشد الدول ديمقراطية تضع حدودًا لحريات الأفراد دون أن يقصد من ذلك القضاء على الحريات أو التقليل من شأنها، بل تنظيمها بغية الحفاظ على مصالح الجماعة وحقوق الآخرين والنظام العام[1]، ولم يستعل الأسرى على بعضهم أو يفضلوا بعضًا منهم على غيرهم، والتزم الكل منهم بالمواثيق والدساتير واللوائح الداخلية والإعتقالية، ونظام المكافآت والعقوبات والقانون على قاعدة المساواة، أما ما ساعد الأسرى على قناعاتهم بقيم الديمقراطية، إحاطتهم بحجم التحديات من حولهم، ومعرفتهم بنفسهم التي تحتاج للآخرين في بيئة العداء والقهر، لأن العلاقة بين الفرد والبيئة هي علاقة متبادلة، واذا لم يستطع الإنسان أن يعي هذه العلاقة لن يكون بمقدوره اتخاذ القرارات الصحيحة، ولا كيف يمكن أن يتخذها، لأن أحد مفاهيم الديمقراطية أن تختار وأن تتخذ قرارات صحيحة [2].

---

(١) داوود الباز: النظم السياسية للدولة والحكومة فى ضوء الشريعة الاسلامية، الاسكندرية، دار الفكر الجامعى، ٢٠٠٦، ص٢٠٣.

(٢) المركز الفلسطينى لتعميم المعلومات: نحو مجتمع ديمقراطى، القدس، فلسطين، جامعة بئر زيت، ١٩٩٤، ص٢٠٣.

2- على الصعيد التنظيمي الداخلي:

يرى الباحثان أن الروح والممارسة الديمقراطية تجسدت في أبهى صورها داخل الفصائل الفلسطينية في السجون، ولعل أبرزها، في توزيع وتشكيل الهياكل واللجان التنظيمية، وفي فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، حيث أن كل منها يمارس وظائف معينة ومحددة وتكون كل سلطة مستقلة عن الأخرى مع تعاون السلطات فيما بينها [1]، وفي وجود القوانين التي تتضمنها اللوائح الداخلية والتنظيمية لكل فصيل[2]، التي تحدد الصلاحيات والمهام وكذلك الحدود للموجه العام، واللجان التنفيذية والمركزية والمؤتمرات الحركية، ومجالس الشورى واللجان، وتحدد صلاحيات وحدود كل اللجان ورؤسائها " الإدارية، والثقافية، والخارجية، والأمنية، والثقافية، والمالية، والقضائية "، ونظام العقوبات العامة، وتجعل الديمقراطية من المشاركة حقًا لكل مواطن [3]، كل ذلك تَجَسَدَ في واقع السجون، بالانتخابات وتداول السلطة السلمي المنتظم كل ستة شهور، ومحاسبة المسؤولين دوريًا في لجان وصناديق الانتخابات .

ولعل أبرز تجليات العملية الديمقراطية تكمن في طريقة الانتخابات التي تمر بعدة مراحل في السجون، وتختلف في الشكل والطريقة والمسميات من تنظيم إلى آخر وفق النظام الداخلي المتفق عليه بتصويت فصائلي بثلثي الأعضاء في القلعة، والمتشابهة

---

(١) أحمد سعيد نوفل، وأحمد جمال الظاهر: الوطن العربى والتحديات المعاصرة، القاهرة، الشركة العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص٢٩.

(٢) للتوسع أكثر فى الديمقراطية الحزبية أنظر :

بيبا نوريس: بناء الاحزاب السياسية: اصلاح الضوابط القانونية والقواعد الداخلية (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠٠٤) .

سوزان سكارو: تنفيذ الديمقراطية الداخلية الحزبية، سلسلة الاحزاب السياسية والديمقراطية في الجوانب النظرية (واشنطن: المعهد الوطني الديمقراطي ٢٠٠٥) .

كينيث جاندا: تبني القانون الحزبي، سلسلة الاحزاب السياسية والديمقراطية في الجوانب النظرية (واشنطن: المعهد الوطني الديمقراطي ٢٠٠٥) .

(٣) جيلين تندر: الفكر السياسى – الأسئلة الأبدية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٣، ص١٠٨.

في مضمونها وأهدافها بين كل الفصائل، ففي المرحلة الأولى من الانتخابات يتم تعيين اللجنة المشرفة، ويتم الإعلان عنها بالتزامن مع استقالة المؤسسة التنظيمية السابقة، وإفراز مؤسسة تنظيمية جديدة ضمن ضوابط أهمها:

"الدعاية الانتخابية ممنوعة بكل صورها ومن يثبت مخالفته في ذلك يُحوَّل إلى لجنة قضائية، والانتخابات سرية في كل مراحلها، وتتم وفق القوائم المُعَدة لذلك، وأن تعتمد الأسماء الشخصية في ورق الانتخابات وعدم ذكر الكُنية أو الألقاب، و يحظر على الأسير انتخاب نفسه، ويُمنع التنسيق المسبق بين الأسرى، ويُعاقب كل من يثبت بحقه هذا الأمر بأن يُحرم من المشاركة بالانتخابات والترشح، والتصويت حق لكل من تنطبق عليه شروط العضوية كافة، والترشح والتصويت يكون حق لمن أمضى (فترة زمنية متفق عليها في السجن وفق النظام الداخلي)، وعلى من تنطبق عليه شروط العضوية كافة، ومن أمضى فترة أقل يحق له التصويت دون الترشح، أما عن آلية الانتخابات فيتم انتخاب أعضاء مجلس الشورى أو ما يماثله لدى التنظيمات وبما يتناسب مع عدد أسرى الفصيل في السجن، وبدورهم ينتخبون اللجنة التنفيذية المقلصة، واللجنة التنفيذية تقوم بانتخاب الموجه العام أو الأمير أو المسؤول العام للتنظيم وفق لوائح ومسميات كل تنظيم [1].

بعد ذلك يصدر بيان ختامي في مختلف الأقسام يعلن فيه نتائج الانتخابات لكل المراحل, ويعلن عن فتح باب الاعتراضات لمدة (٤٨) ساعة, شريطة أن تكون الاعتراضات مكتوبة ومعلله، وتشكر اللجنة الموكلة بإجراء الانتخابات عبر بيان القاعدة التنظيمية على مشاركتها الإيجابية والفاعلة في العرس الانتخابي.

بعد انتهاء مدة الاعتراض يحق للجنة الانتخابات المركزية إتلاف القسائم الانتخابية لجميع المراحل، مع الاحتفاظ بالتقرير التفصيلي للعملية الانتخابية بكل مراحلها، ويتم استخلاص العبر من أي أحداث سلبية تخللتها.

---

(١) اللائحة الداخلية لحركة الجهاد الاسلامى فى فلسطين فى السجون : ص٣٣

ويبدأ المنتخبون الجدد عملهم بعد ذلك، وتعتبر جميع مؤسسات التنظيم السابق مُنْحَلَّة، بينما تبقى اللجان التنفيذية الأخرى (الثقافية، المالية، الإدارية ... الخ) عاملة بشكل مؤقت إلى حين تشكيل لجان جديدة خلال مدة زمنية محددة وفق النظام العام أو اللائحة الداخلية [1].

أهمية العملية الانتخابية في السجون:

يرى الباحثان أن العملية الانتخابية تعد أحد أهم مظاهر التجربة الديمقراطية في السجون، كونها تحدث في ظروف قاسية وتنغيصية من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية وإدارة مصلحة السجون، كما أنها عملية إبداعية راقية، ممَّا لها من انعكاس على حياة الأسرى وتنظيم حياتهم، وتحقيق استقرارهم، وتحقيق القوة النسبية مع السجان، وبالتالي إيجاد معادلة الرعب بين الطرفين.

ومما لاشك فيه أن إشراك القواعد في اختيار ممثليهم، ومساهمتهم في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم الاعتقالية يجعلهم جميعا جزءًا من الواقع بكل جزئياته، وليس مجرد أرقام تعيش داخل الأسر لا يملكون من أمورهم شيئًا، وهذا لا يأتي إلا عبر الانتخابات التي تحقق هذا الغرض، فتؤدي إلى آثار إيجابية أهمها: (تجعل التنظيم القائم على الحياة الاعتقالية شرعيًا كونه منتخب من قواعد الأسرى، والتزام الأسرى بالقرارات التنظيمية، والامتثال للسياسة الصادرة عن اللجان المنتخبة حتى ولو كانت مخالفة لرغبتهم الشخصية، كما أن أسلوب الانتخاب يجعل الناخب رقيبًا على عمل المرشح الفائز، قادرًا على محاسبته عبر صناديق الاقتراع في الدورة الانتخابية القادمة التي لا تتعدى في السجن أكثر من ستة أشهر، هذه الرقابة تشكل حافزًا للمكلف بإدارة العمل التنظيمي بشكل مسؤول، كما أن نتائج الانتخابات تكشف غالبًا عن توجهات الناخب، وبالتالي يمكن للهيئة التنظيمية التعرف على ما يرضي القاعدة وما يسخطها,

---

(١) الأسير محمد صبحة : مرجع سابق، ص٣٢.

وما الذي أدى إلى هذه النتائج، وأخيرًا ، فالإنتخابات نوع من التفاعل مع الواقع، وشعور لكل مشارك أنه جزء من صناعة القرار، الأمر الذي يعطيه شيئًا من الثقة، ويشعره بنوع من الأمانة والمسؤولية ويدفعه إلى مزيد من المساهمة في تيسير الحياة الاعتقالية [1].

3- على صعيد المجتمع الاعتقالي العام:

وقع على الأسرى خلال مقاومتهم للاحتلال خارج السجون، ومن خلال بدايات اعتقالهم الكثير من الظلم، وتعرضوا للمزيد من العنف، جراء ظروف وقسوة التحقيق والتعذيب، وقهر السجان، وقهر القوانين العنصرية المجحفة بحقه خلال الاعتقال، فتلك الظروف أوجدت قناعات لدى الأسرى الذين كانوا أقدر على تحديد مكامن القوة والضعف، والخطأ والصواب، واستثمار إمكانيات القوة الموزعة بحوزتهم، واستيعابها في إطار جامع يجابه المحتل بكل الوسائل المتاحة ولعل أحد مفتاحها في المعتقلات ممارسة الديمقراطية، فصاغ الأسرى اللوائح والمؤسسات واللجان، ورسخوا الكثير من المبادئ في مجتمعهم الاعتقالي، كالتعددية وحقوق الإنسان والمساواة وسيادة القانون واحترام الأقلية[2].

ووقف على رأس مواقع العمل التنظيمي هيئة قيادية مؤلفة من الجميع مثلت كل الفصائل وسميت "بالهيئة الوطنية العامة أو اللجنة الاعتقالية العامة " تقوم بعملها على أساس أنها هيئة متعاونة متكاملة تتحمل مسؤولياتها داخل المعتقلات من خلال هيئات أو " لجان " منبثقة عن الهيئة الوطنية العامة، وتتم مناقشتها بالتضامن والمشاركة الوافية لكل القضايا، وتتخذ القرارات بالأغلبية الديمقراطية، وبذلك يكون خضوع الأقلية للأغلبية، وخضوع القيادات للمؤتمرات، فمن أصول الديمقراطية أن يتخذ القرار

---

(١) الأسير محمد صبحة: مرجع سابق، ص٣٢.

(٢) الأسير المحرر عبد الرحمن شهاب، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/٦/٢٣، قطاع غزة.

بالأغلبية، وتلتزم به وتنفذه الأقلية، فالعملية الديمقراطية تقتضي أن تكون نزيهة، وجدير بالذكر أنه هذا الوضع الديمقراطي النموذجي فُرِضَ على المعتقلين الفلسطينيين السياسيين في المعتقلات الإسرائيلية من أجل مواجهة إدارة المعتقلات العامة وتحقيق الكرامة [1].

وقد أدارت الحركة الأسيرة بفصائلها، ومن خلال الهيئات الاعتقالية، عملية صراع مرير وطويل النفس مع إدارات سجون الاحتلال، وكانت لها مواقف عظيمة في الصبر والصمود والتضحية، كما تمكنت وبرغم التنافس بينها من إيجاد طريقة للتفاهم حول هذه المسألة بالذات، حيث تعارفت فصائل الحركة الأسيرة على آلية لاتخاذ القرارات النضالية في مواجهة إدارة السجون، وحددت طبيعة عمل الهيئات الاعتقالية، وطبيعة العلاقات الفصائلية ومستوى التفاعل الفكري والاجتماعي بين الفصائل، وإدارة الصراع بين الحركة الأسيرة وإدارة المعتقلات، وتوصلت إلى آليات ديمقراطية في اتخاذ القرار النضالي[2].

وفي هذا السياق وجد المعتقلون أن التعاون بينهم تمليه الضرورة والواجب، وبدونه لا يمكن الارتقاء بأوضاع المعتقل، وإن هذا التعاون يلزمه وجود حد أدنى من التفاهم، وتنسيق المواقف، وعبر الخبرة والتجربة تم التوصل إلى الوسيلة الصحيحة بدلًا من الضغط والعنف والإكراه، ومع تطور الأوضاع وازدياد الوعي، فكوَّن المعتقلون لجانًا مشتركة في كافة المجالات لتنسيق المواقف وتوحيد الآراء وترتيب أوضاعهم بشكل ديمقراطي يُرضي الجميع، ولعل أهم تلك اللجان (لجنة الحوار العامة التي تقابل إدارة مصلحة السجون وتتحاور معها حول طلبات الأسرى الشخصية والاعتقالية العامة، واللجنة الوطنية العامة التي تضم كل القوى الوطنية والإسلامية والتي تتخذ القرارات

---

(١) فهد أبو الحاج: مرجع سابق، ص١١٢ – ١١٣.

(٢) خالد الهندى: مرجع سابق، ص١٣٩ ١٤٠ .

الجماعية[1] بشكلها الديمقراطي المحض وترسم السياسات العامة للمعتقل، والموجه العام للمعتقل من قبل التنظيم الأكثر عدد في غالب الأحيان، وبشكل نادر ممكن التوافق على شخصية ذات إمكانية وقدرة عالية من فصيل قد لا يكون من أكبر فصيل وفق تفاهم واتفاق اعتقالي عام).

وبلا شك أن التجربة الديمقراطية في السجون حافظت الوحدة الوطنية (وحدة من خلال التعدد والعمل الديمقراطي) التي لم تعد موضوعًا للجدل بين الأسرى، ولقد وجد مبدأ الوحدة الوطنية تعبيرًا منظمًا له في إطار اعتقالي منظم ومنضبط، عبَّر عن أماني وتطلعات المعتقلين[2].

بهذه الآليات تميزت الحركة الفلسطينية الأسيرة بالعديد من المميزات كممارسات منحتها القوة والأصالة على قاعدة الديمقراطية التي اتسم بها المجتمع الاعتقالي على صعيد الفرد والفصيل والمجموع، ولقد كان واقع الأسر عند الأسرى منظمًا تنظيمًا دقيقًا وشاملًا، فكل تنظيم له لوائحه ودساتيره، وقوانينه التي يسير عليها، وهناك لوائح وقوانين تنظم العلاقة بين هذه الفصائل بعضها ببعض، وكذلك بينها وبين إدارة السجون في كل ناحية تهم المعتقلين، وبناءًا عليه شكلت المؤسسات واللجان التنظيمية والاعتقالية التي تعالج شؤون المعتقلين الإدارية والنضالية والثقافية والمالية وغيرها، بحيث لا تجد أي مجال كان أو أي نقطة ليس لها حل أو قاعدة تفاهم عند المعتقلين[3]، مجتمع قائم على القانون كنظام عدالة أو ممارسة سلطة أو قدرة في الحفاظ على الحق[4]، والحرية والعدل والمساواة، وكان أحد تعبيرات الحرية في السجون ضمان اختيار الانتماء للتنظيم الذي يرغب فيه المعتقل الجديد منذ لحظة دخوله السجن

---

(١) محمد لطفى ياسين: مرجع سابق، ص١٣٢.

(٢) قدرى أبو بكر: مرجع سابق، ص١٤٧.

(٣) حلمى عنقاوى: مرجع سابق، ص٩.

(٤) أحمد بكار: الديمقراطية حاضراً ومستقبلاً، عمان، وزارة الثقافة، ١٩٩٧ ص٤٠.

بعملية فرز حرة للعيش أينما شاء لدى التنظيمات دون إكراه، وحرية الرأي دون قمع أو تكميم للأفواه، فلم توجد سياسة للتنظيمات بمنع أي أسير من أن يعبر عن رأيه بشكل حر وديمقراطي، وأن ينتقد ويرفع شكواه أو رأيه أو وجهة نظره في كل الأمور، ويشارك في عملية التقييم الدورية الشاملة التي تجرى لمجمل الحياة الاعتقالية [1]، ويمارس الأسرى الحرية فيما بينهم، كونهم أكثر الناس توقًا إليها، ولكونهم في الأصل طلاب حرية، فالحرية مطلب فطري قامت ثورات الشعوب من أجلها، وكانت هي الشرارة التي أشعلت الشواظ للخلاص من شعور العبودية، ولهذا احتلت كلمة الحرية مقامًا رفيعًا، فليس في كل اللغات كلمة تخفق لها القلوب بقدر ما تخفق لكلمة الحرية [2]، والواقع أن الحقوق والحريات لا تختصر بمبدأ واحد، وإنما هي مبادئ عدة تتمثل في حرية الرأي والمعتقد والحريات الشخصية المختلفة.

ثالثاً- الرقابة والمساءلة والمحاسبة في السجون:

تشكل كلاً من الرقابة والمساءلة والمحاسبة أهم الأدوات الديمقراطية لضمان سلامة التجربة الديمقراطية في كل مكان وكل واقع، ولقد تحققت تلك الأهداف بعدة وسائل داخل السجون ولعل أهمها:

١- الرقابة الذاتية بدافع ديني أو أخلاقي أو وطني تمنعه من ممارسة الأخطاء.

٢- التقارير الإلزامية من قبل الموجهين ومسؤولي اللجان والمؤسسات.

٣- اللجان الرقابية التي يتم تكوينها في أعقاب حدوث خلل تنظيمي أو اعتقالي عام.

٤- والانتخابات إحدى صور المساءلة والمحاسبة للمسؤولين من قبل القاعدة التنظيمية.

٥- بواسطة الأعمال الفنية عبر المجلات، والمسرحيات السامرة، والكاريكاتورات الناقدة والأعمال الفنية الأخرى.

---

(١) خالد الهندى: مرجع سابق، ص١٢٤ .

(٢) داوود الباز: الشورى والديمقراطية النيابية، الاسكندرية، دار الفكر الجامعى، ٢٠٠٤، ص٢٢.

٦- اللقاءات الإدارية: كأسلوب اعتمدته الحركة الأسيرة منذ نشأتها عبر اللقاءات المباشرة الدورية في الغرف وفي الساحات تحت شعار (النقد والنقد الذاتي) عبر جلسات مكاشفة مفتوحة، يسأل فيها الأسرى المسؤولين بكل ما يخطر ببالهم، وعلى المسؤول الإجابة والتوضيح، وكان هذا الأسلوب الأبرز من بين أسباب الرقابة والمساءلة الجماعية التي تمارسه القاعدة التنظيمية [1].

رابعاً- مواجهة الاحتلال للتجربة الديمقراطية:

تحمل الثقافة الصهيونية العنصرية ثقافة سلبية اتجاه العربي بشكل عام، فاستكثرت واستهجنت عليه إمكانيات الوعي والتقدم والتطور والمفاهيم الديمقراطية، ومن خلال تتبع الباحثان للكثير من محاولات الاحتلال وجد الكثير من الوسائل التي وضعها لإحباط المسيرة الديمقراطية الفلسطينية خارج السجون، على اعتبار أنها تشكل حالة نضالية مؤثرة على صعيد وحدة فصائل المقاومة، وسلامة اتخاذ القرار السياسي والعسكري، والطريق لنبذ الخلافات والانقسامات وقبول التعددية السياسية والفكرية، والتنسيق فيما بينها في كل مراحل النضال العسكري والسياسي والقانوني، فاتخذ الكثير من الإجراءات التعسفية بحق الشخصيات والقادة والمفكرين الفلسطينيين من دعاة الحوار والوحدة والتعايش وقبول مبادئ الديمقراطية بعمليات الاغتيال والإبعاد والاعتقال، وحرض العالم "باطلًا" لتصنيف القوى الوطنية والإسلامية المقاومة "بالإرهابية"، وأغلق المؤسسات الاجتماعية والثقافية والرياضية، وحاول بكل الوسائل ضرب البنى التحتية للمقاومة.

الأمر الذي تكرر بصورة مصغرة في السجون، حيث أن الاحتلال اعتبر أن ممارسة الديمقراطية في السجون تشكل خطرًا على سياساته ومخططاته ومؤامراته التي انهارت بفعل وعي الأسرى في مواجهتها ديمقراطيًا، ومن خلال دراسة دقيقة لخبراء

---

(١) الأسير محمد صبحة: مرجع سابق، ص٤٣ ٤٨.

اجتماعيين اطلعوا وراقبوا السلوك الديمقراطي في السجون حاولوا ببعض الوسائل "كنقل القادة وعزل الكوادر المجربة، وزرع الفتنة والمحاور والشلليات والفوضى[1]، وفي أعقاب الانقسام الفلسطيني خارج السجون ٢٠٠٧ استغلت أجهزة الأمن الإسرائيلية هذا الواقع لضرب مصادر القوة لدى الأسرى بوحدة قرارهم، فقامت بفصل الأسرى في الأقسام على أساس فصائلي في محاولة لضرب البنية الأساسية المتمثلة بوحدة موقفهم وسر صلابتهم وصمودهم طوال التجربة الاعتقالية، الأمر الذي لم يتحقق – رغم أنه تأثر بفعل الانقسام - لأن الحوار والتنسيق بين الأسرى لم يتوقف في أي فترة كانت، مهما اختلفت الظروف[2].

في نهاية المبحث يرى الباحثان أن التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين أضحت ثقافة متداولة عبر البرامج التنظيمية، وتربية اعتقالية من القدامى إلى الجدد منذ بدء الاعتقال، وقيم ومعاملة يمارسها الأسرى في شؤون حياتهم اليومية، قبل أن تكون ممارسة وسلوك ومؤسسات وقرارات، واعتبر الأسرى أن الكثير من تلك القيم مستوحاة من دينهم كالتسامح والحريات والحقوق والمساواة وقبول الآخر وسيادة القانون والشورى فيما بينهم.

ويمكن القول إن التجربة الديمقراطية في المعتقلات تدرجت ومرت في مخاضات ومحطات، وشهدت تفاعلًا في إطار جدلية العلاقة بين العامل الذاتي والموضوعي، حيث أن الواقع المعيشي بتحدياته ومتطلباته وفر ظرفًا موضوعيًا للعامل الذاتي، سواءً على مستوى الفصيل أو الفصائل للارتقاء بمفاهيمها وممارستها الديمقراطية، ومعلوم أن نضج العامل الذاتي قد أسهم في تحسين العامل الموضوعي وتطويره، والموضوعي بدوره ارتد في علاقة تأثيرية بناءًا على الذاتي.

---

(١) الأسير المحرر المبعد سامر أبو سير، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/٦/٢٣، قطاع غزة.
(٢) الأسير المحرر المبعد ابراهيم عليان، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/٦/٢٣، قطاع غزة.

ولو لم يجترح المعتقلون الفلسطينيون التجربة الديمقراطية لتحول الواقع الاعتقال إلى مسرح للصراع والتنافس داخل الفصيل الواحد وعلى صعيد الفصائل الأخرى، ولأصبح الحوار باليد والأدوات الحادة بدل الحوار الإنساني الواعي والهادف، وتوجد تجارب كثيرة في بعض المعتقلات الصغيرة، فحينما غابت العلاقات الديمقراطية تحول المعتقل لساحة للصراع.

يعتقد الباحثان أن الأسرى تميزوا بتجربة ديمقراطية مهمة ، واستطاعوا من خلال تلك التجربة المقدرة على التعايش(١)، ووعيهم لمتطلبات الواقع الاعتقالي القائم على التعددية الحزبية، والتوجهات الفكرية المختلفة، والعدو المشترك المشرع سيفه والمسلط على رقاب الكل الاعتقال بلا استثناء، وإدراكهم لخطورة الموقف الذي يحتاج للتقارب والوحدة والتفاهم والاستقرار النسبي المناهض لاستهدافات إدارة مصلحة السجون الساعية لشرذمة الأسرى وانفلاشهم وزرع نبذة الخلافات والصراعات بينهم، ولتقويض واقعهم التنظيمي والنضالي، أن يرسوا دعائم مشتركة قائمة على مبادئ وتفاهمات ديمقراطية.

ويجزم الباحثان أن الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة كانت قادرة على مواجهة السجان، وشكلت حماية للفرد والجماعة، وحدت من التسيب، ونظمت العلاقة، وأوضحت الحقوق لكل فرد ما له وما عليه، وسيرت الحياة الصعبة والمعقدة في ظل اعتقال طويل له متطلبات، وله اشتراطات قاسية تضغط على الإنسان في رغباته وغرائزه وحريته الفردية [٢].

---

(١) גל גרזון: ליברליזם , קשרים , הקשרים ביקורת, , רעננה , האונבירסיטה הפתוחה , 2004 , עמ"233.

(٢) نفس المصدر، ص١٨٣.

ومن عناصر الوعي بالإدارة والتنظيم " للحركة الأسيرة القدرة على امتلاك الرؤية المستقبلية " التي تجعل الجهات قادرة على أن ترى كيف ستكون الأمور في المستقبل مقارنة بما هي عليه الآن[1]، ويتطلع القادة المبدعون والمبتكرون إلى ما وراء الأفق، أنهم يتطلعون للمستقبل مع الحلم بما سيكون عليه هذا المستقبل، كما أنهم يتخيلون المستقبل بنظرة متفائلة أو إيجابية، كما أنهم تغييريون وجديون في طرح أفكارهم من خلال اتصالهم الفعال ويوضحون للآخرين كيفية إنجاز الأهداف العامة من خلال الالتزام بالهدف الكلي[2].

---

(١) الدكتور حسين على: الإبداع فى حل المشكلات، سوريا، دمشق، دار الرضا للنشر، ٢٠٠١، ص٢٦.

(٢) د. علاء محمد سيد قنديل: القيادة الإدارية وإدارة الإبتكار، الأردن، عمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، ٢٠١٠، ص١٦٦.

المبحث الثاني

إدارة الإضرابات المفتوحة عن الطعام

من أهم مظاهر الإدارة والتنظيم للحركة الأسيرة كيفية اتخاذ القرار السليم في مواجهة السجان و" القدرة على قراءة الواقع " من حيث حاجة الأسرى للمطالب والحقوق، ودراسة أوضاعهم من حيث القوة والضعف، والتعمق في النظر للواقع الإسرائيلي من حيث شكل الحكومة وائتلافها وشخصية وزير الأمن الداخلي المسؤول عن إدارة مصلحة السجون والمسؤول عنها، والأوضاع الفلسطينية ومكانة الأسرى ضمن أولوياتها في ظل زحمة الأحداث والهموم، ومراقبة الأوضاع العربية والعالمية، والحكمة في اختيار الظرف والتوقيت المناسبين، ودراسة جميع البدائل وفق الإمكانيات المتاحة، والأهم اختيار وسيلة النضال الأكثر تأثير وأقل تكلفة وأكثر ملائمة في مواجهة السجان.

ولقد استخدم الأسرى الكثير من الوسائل النضالية " العنيفة والسلمية، التكتيكية والإستراتيجية " لتحقيق حقوقهم الأساسية والإنسانية، واعتمدوا طريقة النضال السلمي كأحد وسائل النضال المؤثر من خلال الإضرابات المفتوحة عن الطعام، تلك الوسيلة التي تعد امتدادًا لأحد أشكال النضال العالمي في وجه الطغاة، فالنضال السلمي يعود امتداده إلى قرون طويلة ما قبل الميلاد، وإن أوّل حركة احتجاجيّة سلميّة مؤرّخة تعود إلى عام ٤٩٤ قبل الميلاد، حين حجب العامة التعاون عن أسيادهم النبلاء الرومان، تلك الحركة التي افتتحت عصرًا جديدًا من المواجهة السلميّة مع السلطات، أما حديثًا فالتاريخ حافل بالثورات والحركات الاحتجاجيّة السلميّة التي راكمت تجربة إنسانيّة هائلة لمقاومة القهر، والظلم والاحتلال[1].

---

(١) هانى نعيم: النضال اللاعنفى – الطريق إلى الحرية، لبنان، بيروت، منشورات هنيبعل، ٢٠١٢، ص٥.

فالنضال السلمي من خلال العديد من الوسائل وعلى رأسها " الإضرابات المفتوحة عن الطعام " أثبتت نجاعتها وقدرتها على التأثير وتحصيل الحقوق، وفي إبراز قضية الأسرى إعلاميًا على المستوى العربي والدولي، وإدانة سلطة الاحتلال قانونيًا، كونها تتجاوز الاتفاقيات والمواثيق الدولية، والقانون الدولي الإنساني بمعاملتها السيئة مع المعتقلين، وعملت على الالتفاف حول قضيتهم فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا.

في هذا المبحث سيتناول الباحثان وسيلة الإضراب المفتوح عن الطعام كأحد أشكال مقاومة الأسرى، وسيتطرقان إلى ظروفه وتوقيته، وأنواعه، والخطوات التمهيدية التي تسبقه في الإعداد والتحضير كأسباب لنجاحه.

أولاً- الإضراب المفتوح عن الطعام (التعريف، والجذور، والأنواع):

1- تعريف الإضراب المفتوح عن الطعام:

الإضراب المفتوح عن الطعام أو ما يعرف بـ "معركة الأمعاء الخاوية أو المعركة الإستراتيجية في السجون " هو امتناع المعتقل عن تناول كافة أصناف وأشكال المواد الغذائية الموجودة في متناول الأسرى باستثناء الماء وقليل من الملح [1]، وتعتبر هذه

---

(١) يعد الإضراب المفتوح عن الطعام من الوسائل السلمية الإحتجاجية منذ قديم الزمان، فلقد أُستخدم في إيرلندا ما قبل المسيحية، حيث كانت تعرف باسم "troscadh" أو "Cealachan" وكانت توجد قواعد محددة للإضراب عن الطعام في ذلك الوقت، وفي كثير من الأحيان يكون الإضراب عن الطعام أمام منزل الجاني، ويعتقد العلماء أن الإضراب أمام منزل الجاني يرجع إلى الأهمية العالية في حسن الضيافة آنذاك، حيث يعتبر السماح للشخصالمضرب عن الطعام بالموت أمام المنزل عار كبير لصاحب هذا المنزل، ويقول آخرون أن هذا الإضراب يكون فقط لليلة واحدة، حيث لا يوجد أي دليل في إيرلندا يدل على موت المضربين عن الطعام، وكان الهدف الأول للإضراب عن الطعام في ذاك الوقت استرداد الديون أو الحصول على العدالة، وتوجد أساطير لـــ سانت باتريك قديس أيرلندا تقول بأنه استخدم الإضراب عن الطعام.

أما في الهند، فقد ألغت الحكومة الهندية عام ١٨٦١ ممارسة الإضراب عن الطعام من أجل الحصول على العدالة أمام باب الطرف المخالف (عادة المدين)، وهذا يدل على انتشار هذه الممارسة قبل ذلك التاريخ أو على الأقل الوعي العام بها، وهذه الممارسة الهندية قديمة وتعود إلى نحو ٤٠٠ إلى ٧٥٠ قبل الميلاد.

وأكثر من اشتهر بالمقاومة السلمية "المهاتما غاندي" الذى سجن مرات لدى الحكومة البريطانية وبسبب مكانته العالمية فقد كرهت الحكومة البريطانية أن يموت وهو في عهدتها، وذلك خوفاً من تأثر سمعتها بهذا الحدث، وشارك "غاندي" في العديد من أحداث الإضراب عن الطعام وذلك احتجاجاً على الحكم البريطاني في الهند وتبعه الكثير من المناضلين الهنود

الخطوة الأخطر والأقسى التي يلجأ إليها المعتقلون لما يترتب عليها من مخاطر جسيمة – جسدية ونفسية- وصلت في بعض الأحيان إلى استشهاد عدد منهم، ويلجأ الأسرى إلى مثل هذه الخطوة بعد نفاذ كافة الخطوات النضالية التكتيكية الأخرى، وعدم الاستجابة لمطالبهم عبر الحوار المفتوح بين السلطات الاحتلالية، واللجنة النضالية التي تمثل المعتقلين، حيث أن الأسرى يعتبرون الإضراب المفتوح عن الطعام، وسيلة لتحقيق هدف وليس غاية بحد ذاتها، كما تعتبر أكثر الأساليب النضالية السلمية وأهمها،

فى استخدام هذه الوسيلة النضالية، وخاضت المُطالِبات بحق اقتراع المرأة في مطلع القرن العشرين إضراباً عن الطعام في السجون البريطانية، وكانت "ماريون دونلوب" أول من بدأت الإضراب عن الطعام في العام ١٩٠٩، وقد توفيت كل من "ماري كلارك" و"جين هيوارت" و"كاثرين فراي" وغيرهن نتيجة لما تعرضن له من إطعام قسري بالقوة، وقد استخدمت المُطالبات الأمريكيّات بحق الاقتراع للمرأة أيضاً بهذه الطريقة من الإحتجاج السياسي أسوة بنظيراتهن البريطانيات.

وقد تجذرت ثقافة الإضراب المفتوح عن الطعام بعمق في المجتمع الإيرلندي والفلسطيني، فقد استخدم الجمهوريون الإيرلنديون هذه الطريقة منذ العام ١٩١٧ وأيضاً خلال الحرب الإنجليزية -الإيرلندية في العقد الثاني من القرن الماضي، وأول إضراب عن الطعام قام به الجمهوريون قابله البريطانيون بالإطعام القسري، والذي تصاعد في العام ١٩١٧ ووصل ذروته باستشهاد "توماس آش" في سجن "مونتجوي"، وبعد نهاية الحرب الأهلية الإيرلندية في أكتوبر من العام ١٩٢٣ دخل ما يقرب من ٨٠٠٠ سجين من الجيش الجمهوري الإيرلندي في إضراب عن الطعام احتجاجاً على استمرار دولة إيرلندا الحرة في اعتقالهم، وقد لجأ الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت لهذه الطريقة مجدداً في مطلع سبعينيات القرن الماضي، وفى العام ١٩٨١م توفي عدد منهم في تلك الإضرابات كان أشهرهم " بوبى ساندز " الذى توفى نتيجة الاضرابات فى ٥ مايو/ آيار ١٩٨١م.

واستخدم أيضاً تلك الوسيلة السلمية " الكوبيون " ففي إبريل من العام ١٩٧٢ قام المنشق السياسي والشاعر المسجون " بيدرو لويس بوايتيل " بإعلان إضرابه عن الطعام، حيث عاش ما يقارب ٥٣ يوماً على السوائل فقط، مما أدى إلى وفاته في ٢٥ مايو/ آيار ١٩٧٢، واشتهرت العديد من الحركات الثورية التى ناضلت ضد الاستعمار وسلطات الاحتلال باستخدام هذه الوسيلة النضالية كجنوب أفريقيا، ومثل الإضراب المفتوح عن الطعام أكثر صور الإحتجاج الفلسطينى فى السجون الإسرائيلية، وكانت أوائل التجارب الفلسطينية للإضرابات المفتوحة عن الطعام فى سجن نابلس فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٨ لثلاثة أيام، وفى سجن عسقلان، والرملة، ومعتقل بيت ليد " وكفاريونا فى الثامن عشر من فبراير/ شباط ١٩٦٩م واستمر لتسعة أيام "، واتسمت جميعها بالعفوية، ولقد دفع الشعب الفلسطينى العديد من الشهداء خلال هذه المسيرة كان أولهم الشهيد عبد القادر أبو الفحم فى١١ يوليو / تموز١٩٧٠م فى أعقاب أول إضراب جماعى ومنظم من حيث الإعداد وعدد المشاركين فى الإضراب الذى بدأ فى ٥ يوليو / تموز ١٩٧٠ بسجن عسقلان، واستشهاد آخرين أثناء إضراباتهم الجماعية والفردية، والتى وصلت إلى ما يقارب من ٢٦٠ يوماً متتالية فى إضرابات فردية، فى أعقاب شرارة إضرابات فجرها الشيخ المجاهد خضر عدنان في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، والتى كانت الأطول والأقسى فى تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة رفضاً لسياسة الاعتقال الإدارى.

من حيث الفعالية والتأثير على إدارة المعتقلات والسلطات والرأي العام لتحقيق مطالبهم، كما أنها تبقى أولًا وأخيرًا معركة إرادة وعزيمة وتصميم[1]، وهنالك أنواع من الإضرابات وفق الأهداف، كالإضرابات الاحتجاجية، والتضامنية، والمطلبية، والسياسية [2]، أما عن تصنيف الإضرابات من حيث المدة فهنالك:

- الإضراب المحدود: وهو الامتناع عن تناول الطعام لفترة تقل عن ثلاثة أيّام بغية استنكار موقف ما يخص قضية معينة، أو حالة تضامن مع شخص معزول أو مريض أو كحالة احتجاجية مؤقتة.

- الإضراب غير المحدود عن الطعام: وهو الامتناع عن تناول الطعام لفترة زمينة غير محدودة، وتقترن فترة انقضائها بتحقيق المطالب التي نفذّ من أجلها الإضراب وتبقى مفتوحة وقد تقترن بسقوط شهداء، حيث يتم الإعلان بين المضربين عن الطعام أن الإضراب سيبقى مفتوحًا إلى أجل غير مُسمّى.

1- تصنيف الإضرابات المفتوحة عن الطعام:

أ - تصنيف من حيث المشاركة:

- إضرابات جماعية: دخول جماعي للأسرى باستثناء الحالات المرضية المزمنة، وقد يمتد لكل السجون أو غالبيتها كإضراب (١٩٧٠و١٩٩٢م)، أو للمعظم كما الإضرابات السياسية وإضراب ٢٠١٢، وغالبًا ما يحمل قضايا مطلبية تتمثل بتحسين الظروف المعيشية.

---

(١) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3796

(٢) زهير المصرى، نجود أحمد: مرجع سابق، ص١٧.

- إضرابات فردية: دخول فردي تطوعي في إضراب مفتوح عن الطعام، كشكل نضالي فرضته أسباب ذاتية وموضوعية[1]، استدعته الظروف في ظل عدم الإجماع أو تحقيق الأغلبية المطلوبة للدخول في خطوات إستراتيجية تحمل أهداف سامية ووطنية كرفض الاعتقال الإداري، أو التمديدات تحت مسمى مقاتل غير شرعي، أو المطالبة بتطبيق قانون أسرى الحرب على الأسرى الفلسطينيين، وقضايا أخرى، وبرزت بشكل كبير في الأعوام ما بين (٢٠١١ – ٢٠١٥م).

ب- تصنيف من حيث الأهداف:

- الإضرابات الاحتجاجية: مثلت تلك الإضرابات وسيلة احتجاج على قضايا مطلبية كالتفتشات ومنع الزيارات، وسوء الطعام كمًا ونوعًا، أو الاستهتار بحياة أسير معرضة حياته للخطر والمطالبة بنقله للمستشفي، أو بسبب منع إدخال احتياجات الأسرى من ملابس وأغطية وأحذية عبر الزيارات وقضايا أخرى.

- الإضرابات التضامنية: مثل الإضراب عن الطعام لوجبات أو أيام مع الأسرى المضربين عن الطعام احتجاجًا على اعتقالهم الإداري التعسفي بلا لوائح اتهام، أو التضامن مع الأسرى المعزولين لفترة طويلة بشروط غير محتملة وغير إنسانية مخالفة لكل الاتفاقيات الدولية.

- الإضرابات المطلبية: وهي أكثر الإضرابات تكرارًا منذ بدء الحركة الأسيرة، وتصل لفترات طويلة حتى تلبية إدارة السجون لمطالبهم، وتهدف تلك الإضرابات إلى تحسين شروط حياة الأسرى المعيشية، والرعاية الطبية، وشروط زيارة الأهل، وتطبيق الاتفاقيات الدولية على الأسرى في التعليم وشروط الاعتقال، والتهوية، والحقوق الأساسية، وقضايا مطلبية تقتضيها الحاجة من فترة إلى أخرى [2].

---

(١) عبد الناصر فروانة: مرجع سابق، ص٣٣٦.

(٢) زهير المصرى، نجود أحمد: مرجع سابق، ص١٧.

- الإضرابات السياسية: لم تمر الاتفاقيات السياسية التي وقعت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشأن الأسرى مرورًا عابرًا، بل واجهت غضبًا شديدًا وانتقادًا لاذعًا من قبل الأسرى، وقاموا بثلاث إضرابات سياسية مفتوحة عن الطعام للمطالبة بحريتهم[1]، كان أولها في٢١ يونيو/ حزيران ١٩٩٤م، والثاني في ١٨ يونيو/ حزيران ١٩٩٥م، والثالث في ٥ كانون أول / ديسمبر١٩٩٨م، وكان لهذه الإضرابات التأثير الكبير بالضغط على طواقم المفاوضات والرعاة الدوليين للعملية السياسية للضغط من أجل الإفراج عنهم، وتم الإفراج عن الآلاف بموجب المفاوضات السياسية ونضالات الحركة الأسيرة في السجون بإبراز قضيتهم، باستثناء من قام بعمليات مقاومة نوعية تسببت بجرح أو قتل مستوطنين رفضت دولة الاحتلال الإفراج عنهم، وبقي عدد منهم في السجون حتى تاريخ الدراسة [2].

---

(١) عيسى قراقع: مرجع سابق، ص٨٧.

(٢) من أهم اضرابات الحركة الفلسطينية الأسيرة إضراب سجن الرملة بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٨ واستمر (١١) يوماً، وإضراب معتقل كفار يونا بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٨ واستمر ثمانية أيام، وإضراب الأسيرات الفلسطينيات في سجن نفي ترستا بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٨ واستمر تسعة أيام، وإضراب سجن عسقلان بتاريخ ١٩٧٠/٧/٥ واستمر سبعة أيام، وإضراب سجن عسقلان بتاريخ ١٩٧٣/٩/١٣ ٢٥ يوما، واضراب ١٩٧٦ والذي انطلق من سجن عسقلان لتحسين شروط الحياة الإعتقالية واستمر (٤٥) يوماً، واضراب ١٩٧٧/٢/٢٤في عسقلان واستمر لمدة (٢٠) يوماً، واضراب نفحة بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٤ واستمر (٣٢) يوماً، واضراب سجن جنيد في سبتمبر عام ١٩٨٤واستمر (١٣) يوم، و إضراب سجن جنيد فى ١٩٨٧/٣/٢٥وشارك فيه أكثر من (٣٠٠٠) أسير فلسطيني، من مختلف السجون واستمر (٢٠) يوماً، واضراب سجن نفحة فى ١٩٩١/٦/٢٣ واستمر (١٧) يوماً، وإضراب ١٩٩٢/٩/٢٧ الذي شمل معظم السجون. وشارك فيه نحو سبعة آلاف أسير واستمر ١٧ يومًا في غالبية السجون و١٩ يومًا في أخرى، وقد اعتبر هذا الإضراب من أنجح الإضرابات التي خاضها الأسرى الفلسطينيون من أجل الحصول على حقوقهم، وإضراب/١٩٩٤/٦، الذي شمل معظم السجون احتجاجاً على الآلية التي نفذ بها الشق المتعلق بالإفراج عن خمسة آلاف أسير فلسطيني حسب الاتفاق السياسى " أوسلو " واستمر الإضراب ثلاثة أيام، وإضراب الأسرى بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٨ تحت شعار (إطلاق سراح جميع الأسرى والأسيرات دون استثناء واستمر لمدة (١٨) يوماً، و إضراب أسرى سجن عسقلان عام ١٩٩٦ واستمر ١٨ يومًا على الماء و الملح، واضراب ١٩٩٨/١٢/٥ إثر قيام إسرائيل بالإفراج عن (١٥٠) سجين جنائي، واضراب ٢٠٠٠/٥/١؛ احتجاجاً على سياسة العزل، واضراب سجن نيفي تريستا بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ حيث خاضته الاسيرات واستمر لمدة ٨ أيام متواصلة احتجاجاً على أوضاعهن السيئة، وإضراب شامل في كافة السجون بتاريخ ١٥ -٨ -٢٠٠٤ واستمر ١٩ يوماً، وإضراب أسرى سجن شطة فى ١٠ -٧٢٠٠٦ واستمر ٦ أيام وذلك احتجاجا عيى تفتيش الاهل المذل على

الإضرابات المفتوحة عن الطعام في القانون الدولي:

أكدت الاتفاقيات الدولية على ضرورة احترام خيارات المحتجزين والحفاظ على كرامتهم الإنسانية، ويتفق موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي مع موقف الرابطة الطبية العالمية والمنصوص عليه في إعلاني " مالطا وطوكيو " من العام ٢٠٠٦م، واللتا أكدتا على حق الأسير أينما كان أن يختار وسيلته النضالية وخاصة إذا ما كانت بوسيلة سلمية، ومنها الإضرابات المفتوحة عن الطعام(١).

وهذا الأمر يقود الباحثان " لتحريم التغذية القسرية "، كمخالفة قانونية، لجأت اليها دولة الاحتلال في منتصف ٢٠١٤ بقرار من الكنيست الإسرائيلي، الذي أعطى سلطات الاحتلال صلاحية إطعام المعتقلين الفلسطينيين المضربين عنوة، مما شكل خطرًا على صحة وحياة المضربين، الأمر الذي يعيد للأذهان ما كان يمارس بحق المضربين بما يعرف بنظام " الزوندا " في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي والتي أدت إلى استشهاد العديد من الأسرى(٢).

الزيارات وكذلك لتحسين ظروف المعيشة، و إضراب أسرى الجبهة الشعبية وبعض المعزولين واستمر ٢٢ يوما في عام ٢٠١١ للمطالبة بوقف سياسة العزل الانفرادي، وإضراب ٢٠١٢/٤/١٧ والذى بدأ بمشاركة تدريجية للأسرى ووصل عدد الأسرى المضربين ما يزيد عن ١٥٠٠ أسير واستمر ٢٨ يوم مطالبين بإلغاء العزل الإنفرادي، والحد من سياسة الاعتقال الإداري، والسماح بالزيارات لأسرى غزة، وإلغاء قانون شاليط، وإضراب الأسرى الإداريين فى ٢٠١٤/٤/٢٤ احتجاجاً على استمرار اعتقالهم الإداري دون تهمة أو محاكمة، مطالبين بإلغاء سياسة الاعتقال الإداري، واضراب أسرى حركة الجهاد الاسلامى ضد العزل الانفرادى بتاريخ في ٢٠١٤/١٢/٩ والذى استمر عشرة أيام، وكان آخرها اضراب الأسيرين خضر عدنان ل ٥٦ يوم بلا مدعملت والافراج عنه فى ٢٠١٥/٧/١٢ والأسير محمد علان فى ٢٠١٥/٦/١٧ بنفس الطريقة والذى استمر ٦٥ يوما متتالية ورفضهما لأخذ كل أشكال الفيتامينات والمدعمات الغذائية وإجراء الفحوصات الطبية وإعتمادهما على الماء فقط، احتجاجا على إعتقالهما الإداري،وكان اضرابهما خطوة هامة نحو إنهاء هذه السياسة الجائرة والتعسفية، والعشرات من الإضرابات الفردية لأبطال فلسطينيين لا يتسع المجال لذكرهم جميعاً.

(١) موقع فلسطينيو ٤٨: http://www.pls48.net/?mod=print&ID=1183555

(٢) أمثال " الأسير الشهيد راسم حلاوة، وعلى الجعفرى، واسحق مراغة، وما لحق بأذى بصحة عشرات آخرين.

ثانياً- الخطوات العملية لإنجاح معركة الإضراب المفتوح عن الطعام:

أ - خطوات تحضيرية تسبق الإضرابات:

يأتي الإضراب المفتوح عن الطعام في أعقاب فشل كل الخطوات التكتيكية والوصول لحائط مسدود في وجه مطالب الأسرى بواسطة الحوار، والمراسلات، والمحاكم الإسرائيلية، وفي ظل تفاقم الأوضاع المعيشية للأسرى، حينها تبدأ المشاورات بهدف استعادة الحقوق[١] بين الفصائل، وفي اللجنة الوطنية العامة، وفي حال التوافق والاتفاق بمسئولية كاملة ضمن حسابات دقيقة في السجن الواحد، وبين السجون، ومع التنظيمات والقيادات الفلسطينية في الخارج.

وتبدأ المراسلات التي توضح ظرف الأسرى وتعنت الاحتلال في التعاطي مع مطالبهم، والمطالبة بالمساندة والدعم من قبل (المؤسسات التي تُعنى بقضية الأسرى، والمؤسسات الحقوقية والإنسانية الفلسطينية والعربية والدولية، الرسمية منها والأهلية، ووسائل الإعلام، والنقابات والاتحادات، والمجالس الطلابية للجامعات، وأعضاء الكنيست العرب، والمتضامنين مع القضية الفلسطينية، والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي، وغير ذلك من الجهات المتضامنة والصديقة)[٢].

وقد تأخذ تلك التحضيرات والمراسلات أكثر من عامين متتاليين[٣]، ويتم تحديد ساعة الصفر بعد ملائمة الظروف الذاتية المتعلقة بالأسرى، والموضوعية ذات العلاقة بالأوضاع الفلسطينية والسياسية العامة للمحيط والمنطقة، وشكل الحكومة الإسرائيلية وائتلافها وتوجهاتها[٤]، وتبرز قضية الإبداع لدى الأسرى في الإضرابات

---

(١) فهد أبو الحاج: مرجع سابق، ص٤٤.

(٢) سليم حسين الزريعي: مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/١/١٠، غزة.

(٣) الأسير المحرر زهير الشوشنية: مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/١١/٣، غزة.

(٤) الأسير المحرر علام الكعبي: مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/٦/١٨، غزة.

المفتوحة عن الطعام بعملية التخطيط والتنسيق والتعبئة وتوفير عوامل النجاح المتمثلة في: -

١- تحديد الأهداف "الدنيا كخطوط حمراء لا يمكن التنازل عنها بأي حال من الأحوال[١]، والأهداف القصوى كطموح يأمل ويتمنى الأسرى من تحقيقها"، والعمل على دقة التخطيط والتوقيت ونضوج الظروف الذاتية والموضوعية.

٢- التعبئة النضالية والمعنوية عبر الجلسات والتعاميم النضالية، والإرشاد والتوجيه والتنويه للمحظورات، ووسائل إدارة مصلحة السجون لكسر الخطوة وإفشالها، ويتم التركيز على الأسرى الجدد الذين لم يخوضوا تجارب إضرابات سابقة، معتبرين أن الإضراب المفتوح عن الطعام في يد المعتقل (كالنار الذي يتطهر به نضالهم) [٢].

٣- العمل على شمولية الخطوة النضالية وذلك بامتدادها لكل السجون والمعتقلات كجبهة موحدة واسعة تربك إدارة السجون وتوسع رقعة التضامن الخارجي.

٤- العمل على وحدة الصف الاعتقالي وزيادة ترسيخ الوحدة الوطنية الاعتقالية، وتنقية الأجواء الاعتقالية والتعالي على الخلافات وأشكال الشرذمة [٣]، حيث أن إدارة مصلحة السجون تراهن على الخلافات لإفشال الخطوات الإستراتيجية كالإضراب المفتوح عن الطعام [٤].

٥- التركيز على كل الجهات والمؤسسات الرسمية والأهلية الإعلامية والجماهيرية والحقوقية الفلسطينية والعربية والدولية من خلال المراسلات.

٦- القدرة على قراءة الظروف والمستجدات العامة، وخاصة التركيبة الفلسطينية والإسرائيلية الداخلية ومؤخرًا التطورات والأحداث العربية المحيطة كجهات داعمة ومساندة.

---

(١) سلمان جاد الله: المواجهة والاحتراف، مرجع سابق، ص٢ – ص٦٠.

(٢) محمد القيسي: مرجع سابق، ص١٩٢.

(٣) عبد الحق شحادة: مرجع سابق، ص٥٢.

(٤) حلمي عنقاوى: مرجع سابق، ص٢٥١.

٧- وحدة القرار والاتفاق على قيادة الإضراب وتكوين قيادة مركزية وطنية موحدة تتحدث باسم كل قلاع الأسرى، وإيجاد قيادات ظل بديلة في حال النقل والعزل لبعضهم، والتحذير من الالتفاف عليها بقيادات فرعية للسجون قد تؤدي لشرذمة القرار الوطني العام، الذي قد يؤدي لانسحابات منفردة للبعض على حساب الآخر، بوعود وامتيازات خاصة بكل سجن.

ب- خطوات عملية في بداية الإضرابات:

في أول أيام الإضراب يتم تبليغ إدارة مصلحة السجون بقرار الأسرى ومطالبهم، ويتم جمع كل المواد الغذائية الموجودة في السجن وتسليمها للإدارة، ويتم استثناء الأسرى المرضى وكبار السن منه حفاظًا على حياتهم، ويتم نقلهم لغرف خاصة في قسم منعزل حتى لا يتأثر الأسرى برائحة الطعام الذي يصل إليهم [١]، وتستمر الحالة التعبوية والتثقيفية للأسرى وفق أيام الإضراب [٢]، ويتم اطلاع القاعدة التنظيمية على كل المستجدات الخاصة بنتائج الحوار مع طواقم إدارة مصلحة السجون، والحذر من وسائل سلطات الاحتلال والعيادة الطبية في ترهيب الأسرى أو ترغيبهم لكسر الإضراب، والالتزام بالقرار الوطني، والحفاظ على السرية، والحذر من الانهيار "، على قاعدة أن (الدخول في الإضراب المفتوح عن الطعام تطوعي واختياري ولكن الاستمرار فيه إجباري حتى النصر أو الشهادة)، ويتعرض للمسائلة كل من يشذ عن هذه القاعدة، ويتم وضع الأسرى في الحالة الإسنادية في الخارج من خلال أجهزة المذياع والهواتف المهربة، وبث روح التحدي والتفاؤل بالنصر القريب.

---

(١) نائل رمضان: مرجع سابق، ص٣٣.

(٢) فلحظة الدخول فى الإضراب يتم التركيز على كيفية الحفاظ على السعرات الحرارية للجسم وعدم هدرها فى الحركة والجهد وحتى التفكير، وتجنب الحديث عن الطعام والشراب للتحكم فى إفرازات المعدة، والمحافظة على تناول الملح الذى يساعد على الرغبة فى تناول الماء بالكميات الكبيرة والتى تساعد على الاستمرارية والحفاظ على حاجة الجسم منها، والحفاظ على الجهاز الهضمى.

ج- نـهاية الإضراب:

نهاية الإضراب المكللة بتحقيق المطالب هي أفضل اللحظات وأبهج الفرحات للأسرى المضربين، فنشوة الانتصار لحظة فك الإضراب لا يعادلها نشوة، لأنها تعزز الروح المعنوية لدى الأسرى أمام السجان، والتي ستشكل انطلاقة جديدة في مسيرة اعتقالهم بظروف وشروط حياة تجعلهم أكثر شعور بالعزة والكرامة والتطور للأفضل داخل السجون، والحركة الأسيرة وضعت شروط لإنهاء الإضراب بقرار خطي من اللجنة النضالية العامة في أعقاب استجابة دولة الاحتلال للمطالب التي تم الاتفاق عليها، والمسبوقة بإجراء مفاوضات مباشرة على أعلى المستويات المختصة من الطرف الإسرائيلي كمدير إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية العامة المسماة " بالنتسيفوت- נציבות " أو وزارة الأمن الداخلي المسئولة عنها، أو أية جهة مخولة لإجراء مفاوضات شريطة الحصول على ضمانات مقنعة للمسائل التي تستوجب الانتظار سواء أكان ذلك عن طريق جهة ثالثة موثوقة للأسرى أو محايدة كالصليب الأحمر الدولي، والتلبية الفورية للمسائل التي لا تستوجب الانتظار واعتبار ذلك حقوقًا للأسرى وليس امتيازات تمتلك دولة الاحتلال حق سحبها متى شاءت[1]، ويتم اشتراط عودة المنقولين والمعزولين من القيادات والكوادر، وإعادة كل ما تم سحبه من ممتلكات للأسرى كالأجهزة الكهربائية والملابس وغيرها، وفي أعقاب فك الإضراب يتم إرشاد الأسرى طبيًا بكيفية العودة التدريجية للطعام والشراب، وإعادة الكانتين والأطعمة والمعلبات التي تم إخراجها من قبل الأسرى لحظة الدخول في الإضراب المفتوح عن الطعام، ويتم عبر النشرات والتعاميم الوطنية والفصائلية الإشادة بموقف المضربين والمساندين في الخارج، وتوجيه التحية للأسرى على تضحياتهم وجهودهم وصبرهم وللداعمين لهم في كل مكان.

---

(١) جبريل الرجوب: زنزانة رقم ٧٠٤، عمان، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص١٠١.

ويرى الباحثان أن الإضراب المفتوح عن الطعام سلاح ذو حدين، لصالح الأسرى في حالات التضامن والضغط على الاحتلال للاستجابة لمطالبهم، وضدهم في حال افتقار الإضراب لأهم سبب في نجاحه المتمثل بأشكال المساندة والدعم الخارجي، والذي يتوجب على الأسرى قراءته جيدًا قبل الدخول في أي خطوة استراتيجية، وللحالتين شواهد كثيرة بالسلب والإيجاب على حد سواء في الإضرابات الفردية أو الجماعية.

ثالثاً- الممارسات الإسرائيلية خلال الإضراب:

عللت دولة الاحتلال أسباب أي خطوة احتجاجية للمعتقلين بربطها بالسياسة، فقد دأب منذ البداية مسئولو مصلحة السجون (שב"ס) على اعتبار أن الإضراب المفتوح عن الطعام يتم بمبادرة من قادة المنظمات الذين يعملون من داخل السجون وبالتنسيق مع التنظيمات في الخارج، والإيحاء للعالم بأن السجون أصبحت خلايا ومجموعات واسعة، ويوجد بها مجالس قيادة ومحاكم، وأن هدف الأسرى منها مواصلة النضال ضد الدولة حتى داخل السجون، وأنهم عناصر خطيرة تسعى دائمًا للتمرد [1]، وعمدت دولة الاحتلال عند كل محطة نضالية تصوير الأسرى الفلسطينيين " باطلًا " أنهم مجرد " مخربين وإرهابيين خارجين عن القانون "، وليسوا أسرى حرب يدافعون عن حقوقهم وأرضهم ووطنهم ضد احتلال بغيض[2]، يأتي هذا التوصيف ضمن إدراك السلطات الإسرائيلية أبعاد وآثار الإضراب المفتوح عن الطعام، كونه يحرجها ويكشف عورة الديمقراطية وادعاءات حقوق الإنسان عالميًا، ويعري انتهاكاتها وتجاوزاتها للاتفاقيات الدولية، ويشكل رافعة وقفزة نوعية في تحسين شروط حياة الأسرى في فترة قياسية وبالعنوة مثله مثل عمليات تبادل الأسرى، كاستجابات لا تخضع لحسن النوايا بل بالإكراه، والقوة السلمية التي تجبر إدارة مصلحة السجون على التعاطي مع مطالب الأسرى الكبيرة التي لا يمكن تحقيقها عبر الخطوات التكتيكية والحوار.

---

(١) جهاد البطش: مرجع سابق، ص١٧٢١٧٣.

(٢) ناصر عبد الجواد: مرجع سابق، ص٣٠.

كما أن الإضراب يدول قضية الأسرى عبر المؤسسات الحقوقية ووسائل الإعلام (المشاهدة والمقروءة والمسموعة والإلكترونية) كقضية سياسية، تبرز قضية عادلة بامتياز، ومظلومية فلسطينية واضحة مقابل احتلال عنصري ظالم ومنبوذ جاثم على صدر شعب مستعمَر ومضطهد، أما عن إجراءات سلطات الاحتلال في مواجهة الإضراب، فمنذ المعلومة الأولى التي تصل أجهزة الأمن الإسرائيلية عن الإضراب تبدأ الإجراءات القمعية الترغيبية والترهيبية النفسية والعملية لتقويضه في مهده، وتسعى من خلال تلك الإجراءات أن توصل رسالة أن السجين لا يملك شيء من أمره، وأنها هي الآمرة الناهية، والتأكيد على حضورها كقوة حاكمة لا يستطيع أحد صدها لحظات المواجهة، وتقوم بعدد من الخطوات عند كل محطة[1].

١- فترة التحضير: تقدم إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية على عدد من الخطوات قبل الإضراب كتكثيف الإجتماعات مع لجنة الحوار واللجنة الوطنية العامة لقراءة الموقف والتعرف على المطالب، ومن ثم بإطلاق الوعود الكاذبة وكسب المزيد من الوقت بحجة فحص المطالب، ومن خلال بث الإشاعة السلبية والمغرضة عن عدم جدوى الخطوة، وأن الخارج مليء بالهموم والمشاكل والاهتمامات البعيدة عن قضية الأسرى، ونشر الأخبار المحبطة بعدم الاستجابة للأسرى ولو أدى الأمر إلى استشهاد أعداد منهم، والبدء بالنقليات وعزل القيادات لخلق البلبلة والإرباك ووقف التنسيق بين السجون.

٢- في أعقاب الدخول في الإضراب: تقوم إدارة السجون بالعديد من الإجراءات في أعقاب الدخول في خطوة الإضراب مثل (كالإعلان عن حالة الطوارئ، واستدعاء قوات كبيرة من السجانين والبدء بسحب كل ممتلكات الأسرى والأغراض من الغرف والكهربائيات وخاصة التلفاز والراديو ومنع الصحف لعزل الأسير عن العالم الخارجي وعدم اطلاعه على حالات التضامن التي تقوي عزيمته، وسحب كل ممتلكات الأسرى

---

(١) طارق أبو شلوف: ملحمة الكرامة ٢٠١٢، غزة، فلسطين، الناشرمؤسسة مهجة القدس للأسرى والشهداء، ٢٠١٣، ص٩٥ .

باستثناء الفرشة وغطاء للأسير، وبعض الملابس القليلة ومنشفة والقليل من الملح وأحيانًا يتم سحبها ومعجون الأسنان والشامبو، وتبدأ بحملات التفتيش، وتقليص ساعات الفورات لساعة واحدة في اليوم، ثم يمتد المشروع لعزل المزيد من القيادات والكوادر المؤثرة التي تمثل مجموع الأسرى، ويتم منع زيارات الأهالي والمحامين، والمؤسسات الحقوقية والدولية كالصليب الأحمر الدولي في كثير من الأحيان[١]، ومع امتداد الإضراب تحاول إدارة السجون تجاهل إضراب الأسرى والتعمد بعدم الاجتماع بهم أو مناقشة مطالبهم، وتصعد من إجراءاتها القمعية فتجلب مجموعة من المدنيين الجنائيين اليهود في غرفة وسط قسم الأسرى المضربين[٢]، ويقوموا بشويْ " اللحوم المدهنة وقلي الباذنجان والطماطم " عمدًا بهدف نشر رائحته القوية، للتأثير على نفسيات ومعنويات المضربين، وإزعاج القسم بالموسيقى الصاخبة [٣]، وفي بعض الأحيان يتم نقل أعداد من الأسرى من بينهم قيادات وكوادر ونخب وإجبارهم على نزع ملابسهم تمامًا وضربهم، ومساومتهم في العيادات [٤]، وفي كثير من الأحيان قامت

---

(١) طارق أبو شلوف: ملحمة الكرامة ٢٠١٢، غزة، فلسطين، الناشرمؤسسة مهجة القدس للأسرى والشهداء، ٢٠١٣، ص٩٥ – ٩٦.

(٢) فؤاد قاسم الرازم: مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/١١/٣، غزة.

(٣) سيطان الولى: سلال الجوع، رام الله، فلسطين ،الرعاة للدراسات والنشر، ٢٠٠٦، ص١٠٢..

(٤) حدثت مثل تلك الانتهاكات مع ٢٦ معتقل تم نقلهم من نفحة إلى الرملة فى اليوم التاسع من الإضراب فى ١٩٨٠/٧/٢١، واجبارهم على تناول الحليب بالقوة والعنف وفى سجن الدامون فى مايو /آيار ١٩٧٠، أما على صعيد الأطباء وعيادة السجن فغالباً ما تتحول من مكان للشفاء، وإغاثة المرضى إلى مكان لمساومة الأسير المضرب على موقفه، وإلى ساحة صراع ساخنة، فتحاول الطواقم الطبية فى السجون كسر الإضراب من خلال عرض الطعام والشراب على الأسرى الذين يتم نقلهم للعيادات بسبب حالات الإغماء والإعياء، وتحذر الأسرى من خطورة الإضراب على حياة ومستقبل الأسير، وتلعب العيادة دور الثعلب الماكر من خلال السياسة الناعمة، وفى عيادة السجن فى اضراب نفحة عام ١٩٨٠م حمل أحد الأطباء ويدعى " فيلمتن" هراوة وقام بضرب الأسرى ووضع الكلبشات فى إيديهم، وأطعم المضربين بالأنبوب عنوة، وقتل الأسرى الثلاثة " على الجعفرى وراسم حلاوة وإسحاق مراغة "، ومن الاجراءات بدء الإدارة بالحرب النفسية بالإشاعة أو عبر مكبرات الصوت، وبخلط القليل من الحقائق بالأكاذيب لتحويل الاكاذيب حقائق، وبتوزيع نشرات مطبوعة تتضمن مخاطر الإضراب والتحذير من الإستمرار فيه، وأن العالم الخارجى غير مهتم باضرابكم ومنشغل بالسوبر ستار والألعاب الاولمبية أو بأخبار الانقسام والثورات العربية، وبيث الأخبار الكاذبة كفك القيادة

الإدارة بالاستفراد بالأسرى عند نقلهم والاعتداء عليهم جسديًا، أو قتلهم[1]بشكل غير مباشر من خلال إطعامهم قسريًا بالتغذية القسرية [2].

٣- مع نهاية الإضراب: تقوم إدارة السجون باشتراط التعاطي مع المطالب بفك الإضراب، وأنه لا يمكن أن يتم إخضاع إدارة السجون بالقوة، وأنها تحتاج لفحص المطالب مع الجوانب الأمنية والسياسية، ومع الوقفات الشعبية الخارجية، وأشكال الضغط من قبل المؤسسات الحقوقية والدولية، والتدخلات الخارجية من جهات رسمية وأهلية، والاحتكاك المباشر بين المتضامنين والجيش المستوطنين والتخوفات من انتفاضات تحمل شعار الأسرى، وتكثيف الدور الإعلامي، والتخوف من عواقب استشهاد عدد منهم، وفي ظل هذه الظروف تقوم الطواقم المفاوضة الإسرائيلية المفاوضة بالاجتماعات المتكررة ومحاولات الالتفاف عليها من خلال البدائل، كالموافقة على الجامعة العبرية بدل الجامعات الفلسطينية والعربية، وشراء احتياجات الأسرى من الكانتين بدل إدخالها عبر الأهالي، والموافقة على بعض القنوات الفضائية العربية الترفيهية والعبرية وليس الإخبارية وفق طلبات الأسرى، وإدخال عدد من الكتب بقدر إخراج مثيلها.

في تلك الظروف الحساسة تبدأ معركة (العض على الأصابع) من خلال رفض الأسرى لبدائل إدارة مصلحة السجون، والإصرار على مطالبهم كاملة، في أعقاب التضحيات الجسام وسقوط الشهداء في بعض المعارك، وفي ظل الشعور بالمساندة القوية من قبل الجماهير الفلسطينية والعربية والدولية ووسائل الإعلام، وأحيانًا يتم الوصول لحلول توافقية في حال الشعور بضعف أشكال المساندة، أو التخوف من حالات استشهاد

إضرابها فى العزل بعد النقل، وفك الإضراب فى بعض السجون الأخرى، ومحاولة الالتفاف على قيادة الإضراب بقيادات بديلة والمحاولة لفتح الخطوط الجانبية من خلال بعض الوعودات.

(١) كاستشهاد على الجعفرى وراسم حلاوة فى فى يوليو / تموز ١٩٨٠.

(٢) مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة – جامعة القدس: المصدر السابق، ص١٢٢.

لطول الإضراب، أو نتيجة ظروف معينة ذات العلاقة بالمحيط السياسي، أو بشكل ائتلاف الحكومة الإسرائيلية وتعنتها، أو لأسباب أخرى.

في نهاية المبحث يمكن القول أن تلك العملية المرهقة والمنظمة في أداء الإضرابات المفتوحة عن الطعام والتي أوصلت الأسرى لحالة من الرضا على صعيد المواجهة مع السجان ، والانتصارات لتلك الإضرابات التي حققت المنجزات الأساسية للوصول لحياة كريمة تؤكد على قوة التنظيم وبراعة الإدارة للمعتقلين الفلسطينيين المزودين بإيمانهم وعدالة قضيتهم وقناعاتهم بمعركتهم ، والذين أثبتوا من خلال إشهار سلاح جوعهم وشهدائهم، وأرطال لحمهم أن الكف باستطاعتها أن تهزم المخرز، وأن الإرادة أقوى بكثير من القوة [1]، وأن قلة الإمكان تهزم الإمكان مهما بلغ ظلمه وجبروته بقوة الحق، فنجحوا بعزيمتهم من انتزاع موافقة إدارات السجون على توفير شروط إنسانية وثقافية وصحية واجتماعية ضرورية للإبداع[2]، ولولا تلك التضحيات الكثيرة خلال مسيرة اعتقالهم الطويلة والمتكررة لما تحققت الطموحات الكبيرة في حياتهم.

ويرى الباحثان من عمق التجربة لهذه المعارك النضالية "الإضرابات المفتوح عن الطعام" وبما تحمل من معاناة وعذابات وصبر وانتظار للنصر، ومن جهد المفاوضات المضنية مع عدو أكثر شهرة على طول التاريخ بقضايا التسويف والتلكؤ والمكر والخديعة والالتفاف على الحقائق وتزوير الواقع، أن الإضرابات المفتوحة عن الطعام في السجون تمثل ذروة سنام العملية الكفاحية والمقاومة السلمية.

فبالإضرابات المفتوحة عن الطعام هزم جنرالات الصبر الفلسطينيون جنرالات الحرب الصهاينة، وانتصرت رغبة الحياة على مخطط الموت، وانتزعت الحركة الوطنية

---

(١) محمد صبحة، فؤاد الخفش: مرجع سابق، ص١٢.

(٢) د سامى الأخرس، كامل مسعود : مرجع سابق، ص٧٠.

الفلسطينية الأسيرة حقوقها من مخالب القهر والظلم المتمثلة بإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية.

ويعتقد الباحثان أن لا مجال لتصور واقع السجون على مدار عشرات السنين بلا إنجازات نتائج الإضرابات المفتوحة عن الطعام كخطوات إستراتيجية، فبالإضرابات انتقل واقع الأسرى من أفران إسرائيلية نازية هدفت لصهر القوة النضالية ودفن الروح المعنوية في مقابر للأحياء إلى أماكن تنصقل فيها بنية الرجال الوطنية والثقافية والأخلاقية، وتتربى فيها الأجيال الفلسطينية لتخرج الكفاءات والقيادات المتمتعة بالقدرات والإمكانيات، لذلك يطلق على الإضرابات أُمّ الخطوات الإبداعية، التي ولدت بنتائجها الإبداعات الأخرى على شتى الصعد والمجالات داخل المعتقلات.

وللأمانة العلمية فالإضرابات المفتوحة عن الطعام تفاوتت نتائجها، فلم تكن بمستوى متوازي من الإنجازات، فإضراب ١٩٧٠م يختلف عن إضراب ١٩٩٢م وعن إضراب ٢٠٠٤م وعن إضراب ٢٠١٢م، فكلٌ له ظروفه الذاتية والموضوعية، وبالعموم فمجرد القرار بدخول الإضراب بصورة فردية أو جماعية وخوضه بما يحمل من مخاطر يشكل بلا شك انتصارًا كبيرًا للإنسان والحق الفلسطيني على السجان والباطل الإسرائيلي.

المبحث الثالث

الإدارة والتنظيم في شكل الوسائل النضالية

استطاعت الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة - رغم قلة إمكانياتها المادية، وعبر نضالات مستمرة توجت بعدد كبير من الشهداء، وعبر خطوات نضالية حكيمة ومنسجمة مع الواقع والمتطلبات " تارة بالخطوات التكتيكية وأخرى بالإستراتيجية، وبالوسائل السلمية والحرب النفسية والعنيفة، وبالحوارات والإضرابات والمواجهة وترجيع الوجبات، والحرب النفسية، والتواصل بين القلاع الأخرى للسجون والمعتقلات، ومع المؤسسات الفلسطينية والعربية والدولية في الخارج ومع الجماهير" أن تحقق إنجازات كبيرة.

وبالكثير من التضحيات انتقلت الحركة الأسيرة من ضعف التجربة إلى الخبرة والقيادة، ومن العجز إلى الإعداد والريادة، ومن الاستهداف إلى الحماية والأمن، ومن غياب الكادر إلى إعداد القادة، وتم الانتقال من مرحلة إلى أفضل، من العفوية وفقدان الاتزان، إلى مرحلة بناء الذات والتجربة والخطأ، إلى مرحلة التكوين التنظيمي ومأسسة البنى التنظيمية، إلى مرحلة البناء وسيادة السلطة التنظيمية، إلى مرحلة النضال الشامل والنضج والمخاض والانتصار والعزة والكرامة وتحقيق معادلة الرعب مع طواقم إدارة مصلحة السجون، ومن ثم الوصول إلى حالة حقيقية من الإبداع على كل المستويات التنظيمية والإدارية والثقافية والمالية والأمنية والخارجية، والعلاقات الفصائلية والتأثير الإيجابي خارج السجون.

في هذا المبحث سيتطرق الباحثان إلى الوسائل النضالية التي استخدمها الأسرى وشكل الإدارة والتنظيم في اختيارها وتنفيذها للنهوض بواقعهم، وفي مجابهة السياسات الإسرائيلية بالوسائل النضالية التكتيكية كالمراسلات والحوارات ومقاطعة

رجالات الإدارة والعيادة والإستراتيجية كالإضرابات المفتوحة عن الطعام والإضراب عن التدخين والزيارات والنزهة والحلاقة والعمل، وبالوسائل السلمية والعنيفة.

الوسائل النضالية:

أولاً: وسائل سلمية: وتنقسم إلى قسمين تكتيكية وإستراتيجية.

1- وسائل سلمية تكتيكية:

أ - المراسلات والحوارات:

في أعقاب اعتراف إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بالتمثيل الاعتقالي، والتعاطي مع ممثلي الفصائل، واللجنة الوطنية العامة التي تناقش أوضاع الأسرى وتبلور القرارات بالتراضي أو بالأغلبية وفق سياسة متعارف عليها في كل معتقل، ومع لجنة الحوار التي تجتمع بإدارة السجن لمناقشة مطالب الأسرى والأوضاع بشكل عام، ومع كبار رجالات إدارة مصلحة السجون التي تأتي من خارج السجن، أصبحت وسيلة النضال الأولى للتفاهم هي تقديم الطلبات والمراسلات، والحوار المباشر عن طريق ممثل المعتقل كحلقة وصل بين الأسرى الذين يمثلهم، أو عبر مندوبي الفصائل وموجه القسم في القضايا الميدانية الداخلية، وهذه الوسيلة تقطع الحجة لدى إدارة مصلحة السجون قبل الدخول بأي خطوة نضالية.

أ- إرجاع الوجبات:

في حال تجاهل مطالب الأسرى في أي قضية ملحة، أو التسويف والمماطلة في الردود عليها، تبدأ اللجنة الوطنية العامة ببلورة خطوات نضالية تكتيكية بإرجاع بعض وجبات الطعام قد تصل ليوم كامل، وهذه الخطوة بمثابة رسالة احتجاجية وتحذيرية في نفس الوقت بإمكانية تصعيد الأوضاع وترشيحها للانفجار فيما لو لم تتحقق مطالب الأسرى.

ج- مقاطعة رجالات الإدارة:

كثيرًا ما يمارس بعض السجانين بحق الأسرى ممارسات عنيفة بقصد الإهانة وقت التفتيشات، أو انتقامية وقت المواجهات والقمعات، أو غير مقبولة مع الأهالي وقت الزيارات، مما يضطر الأسرى بتبليغ إدارة السجون بمقاطعة ذلك السجان، ويطالبونها بعدم دخوله للأقسام، مبلغين بعدم المسئولية عن أي خطر يتهدده، " وغالبًا ما كان هذا الأسلوب مجديًا وفاعلًا يؤدي إلى تأديب أولئك السجانين الذين كانوا يتعرضون لضغوط نفسية شديدة أثناء فترة مقاطعتهم، وكثيرًا ما جاء بعض هؤلاء إلى المعتقلين راجيًا فك المقاطعة الاجتماعية عنهم[1]، تخوفًا من تطور المقاطعة لتصل للإيذاء الجسدي وتهديد الحياة بحقهم.

د - مقاطعة العيادة:

عشرات الشهداء في السجون كانوا ضحية الإهمال الطبي، وتأجيل العمليات الجراحية الضرورية، وعدم القيام بالفحوصات المخبرية، وتجريب الأدوية على السجون، وعدم توفير العلاجات المناسبة والاكتفاء بحبة الأكامول السحرية، ونتيجة لهذا الواقع أضرب الأسرى وخاصة المرضى منهم عن تسلم الأدوية من الممرض، أو النزول للعيادة، أو مراجعة ما يسمى بمشفي سجن مراج – الرملة، " وكثيرًا ما أجدى هذا اللون من الإضرابات ، وذلك لسببين[2]، الأول هو أن مقاطعة ذوي الأمراض المزمنة للعيادة قد يودي بحياتهم، وهذا مرتبط بالسبب الثاني وهو تخوفات دولة الاحتلال من عواقب المقاطعة وتداعياتها التي قد تودي بحياة الأسرى والتي تحرك الرأي العام والمؤسسات القومية بالدولة لمعرفة ما يحدث من إجراءات تعسفية في السجون الإسرائيلية إعلاميًا وقانونيًا لو حصل مكروه لأي أسير نتيجة هذه الخطوة.

---

(١)حلمى عنقاوى، المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان، رام الله، مطبعة الغد، ١٩٩٥ م،ص٦٧.

(٢) حلمى عنقاوى: مرجع سابق، ص٦٤.

2- وسائل سلمية إستراتيجية:

قام الأسرى بالعديد من الخطوات النضالية السلمية ردًا على انتهاكات إدارة مصلحة السجون، وكانت تلك الخطوات متفاوتة التأثير، وتميزت بالقوة والضعف، وللقليل من التفصيل:

أ - الإضرابات المفتوحة عن الطعام

يعتبر هذا الأسلوب من أفضل الأساليب التي يلجأ إليها المعتقلون داخل السجون، وهو سلاح استراتيجي فتاك، وقد أثبت هذا السلاح فاعليته خلال المسيرة الاعتقالية [1]، منذ سنواتها الأولى وحتى يومنا هذا.

فالإضراب المفتوح عن الطعام ليس هدفًا بحد ذاته، بل هو الخيار الأخير، غير المفضل لدى الأسرى، وتلجأ إليه الحركة الأسيرة بعد استنفاذ كافة الخطوات النضالية التكتيكية[2]، وهناك أهداف ومسميات للإضرابات المفتوحة عن الطعام منها: " الإضرابات الاحتجاجية، والتضامنية، والمطلبية، والسياسية، ومنها الجماعية والفردية، ومنها على الماء والملح فقط ، وأخرى مع تناول المدعمات من المحاليل والفيتامينات"، فالإضرابات تشكل أوسع حالة ضغط على الاحتلال نتيجة تحرك الجماهير الفلسطينية والعربية والدولية، وتدخل المؤسسات الحقوقية والدولية، والتخوف من استشهاد الأسرى الذي يوسع من ظاهرة الغضب العارمة التي تحدث بعد كل إضراب مفتوح عن الطعام.

---

(١) حلمى عنقاوى: مرجع سابق، ٦٥.

(٢) ولقد لجأوا إليه لأول مرة فى معتقل نابلس عام ١٩٦٨ م (٢)، ثم معتقل عسقلان فى العام ١٩٧٠ م، حيث استشهاد الأسير عبد القادر أبو الفحم الذى يعتبر أول شهداء الحركة الوطنية الأسيرة.

ب - الإضراب عن الزيارات:

إضراب الأسرى عن زيارات الأهل هو شكل من أشكال النضال لإجبار إدارة السجون على توفير متطلباتهم الضرورية، أو لانتزاع حقوقهم الأساسية المسلوبة، واستخدمت الحركة الأسيرة هذه الوسيلة النضالية لأول مرة في معتقل نابلس في العام ١٩٦٨م، وقام الأسرى بإضراب شامل عن الزيارات في العام ١٩٧٣م استمر ثمانية شهور[١]، وأهم أهداف خطوات الإضراب عن الزيارات هو الاحتجاج على ما يتعرض له الأسرى من انتهاكات، وهى خطوة تحريضية للضغط على الاحتلال لمنح الأسرى حقوقهم من خلال المظاهرات والاعتصامات التي يقوم بها أهالي الأسرى والمتضامنين، والتي تحرك الرأي العام باتجاه قضاياهم.

ج- الإضراب عن الحلاقة:

لجأ الأسرى والمعتقلون إلى هذا الشكل من الإضرابات عندما كانوا في بداية صنع التجربة الاعتقالية ظنًا منهم أن مثل هذا الأسلوب قد يشكل عامل ضغط على سلطات السجون، ولجأت الأخيرة إلى قمع الأسرى بالقوة فكانت تحلق لهم ذقونهم بالزرنيخ الذي كان يترك رائحة كريهة تلازم كل معتقل فضلًا عما يسببه ذلك من آلام وتشويهات جلدية، وأحيانًا كانت تلجأ إلى استخدام شفرات الحلاقة، وكانت تتصبب الدماء من وجوه الأسرى نتيجة الجروح، التي كان السجانون يحدثونها في وجوههم بشكل متعمد[٢]، وتتعامل إدارة السجون مع الخطوة بالكثير من الحساسية من الناحية الأمنية، كونها تصعب من تشخيص الأسرى على العدد الأمني نتيجة تشابه الحالة والمظهر لدى الأسرى كلما طال الإضراب.

---

(١) المصدر نفسه: ،ص٧٦.

(٢) حلمى عنقاوى: مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ٦٥.

د- الإضراب عن النزهة:

مرات عدة استخدم الأسرى هذه الوسيلة في خطواتهم النضالية، وكان أول الإضرابات على هذه الطريقة في العام ١٩٦٨م بسجن بيت ليد " كفاريونا " عندها امتنع الأسرى عن الخروج إلى ساحة التجوال طوال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من ذلك العام، احتجاجًا على ظروف الحياة المعيشية في المعتقل[1]، وتخشى إدارة السجون من الخطوة بسبب مراكمة الضغط النفسي لدى الأسرى لطول بقائهم في الغرف، والذي قد يتطور لانفجار فجائي يهدد حياة السجانين.

ه- الإضراب عن العمل:

كانت قضية إلزام المعتقل على العمل داخل السجن أو في ورش قريبة من السجن أكثر أوجه التعامل القاسي مع المعتقلين، فقد كان العمل في ورش تتبع شركات خاصة في إسرائيل، وصل لإجبار الأسرى على العمل في صناعة شبك للدبابات، وتم إيقاف هذا الأمر لرفض الأسرى العمل به بفضل دم الشهداء، واستخدم الأسرى هذه الوسيلة كونها تثقل كاهل ميزانية إدارة السجون لو قامت بها في الكثير من المرافق الحيوية في المطابخ والمغاسل وقسم البناء وغيرها.

و - تجنيد السجانين:

في مقابل محاولات إدارة السجون في تجنيد العملاء لصالحها، استطاع الأسرى تجنيد بعض السجانين للقيام بمهمات تخدمهم، في عمليات تهريب الهواتف النقالة، والمناشير لعمليات الهروب، وإيصال الرسائل والقيام بالتواصل بين الأسرى ومع الأهالي في

---

(١) حسن عبد الله: مرجع سابق، ص٣٠.

الخارج للقيام ببعض المهمات الضرورية للأسرى[1]، والتي تشكل خطورة أمنية على إدارة مصلحة السجون.

3- الحرب النفسية:

تتبع الوسائل السلمية وفي غالب الأحيان تتطور لتكون عنيفة مثل:

أ- التهديد بحل التنظيم:

حل التنظيم يعني نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة، إنهاء لمرحلة الحوار والانضباط والاستقرار من قبل الأسرى ضمن معادلة تم الاتفاق عليها ضمنًا بين الأسرى وإدارة السجون، للدخول في مرحلة اللاحوار والفوضى والتصرفات الفردية غير المسؤول عنها

---

(١) على سبيل المثال لا الحصر دوّن الأسير العربى المحرر الشهيد سمير القنطار فى مذكراته بعنوان " قصتى " كيف استدرج أحد السجانين لتهريب هاتف نقال له، فقال: قمت ببناء ثقة مع السجان من خلال عدة محادثات عن وضعه المال وأدركت حاجته للمال، وبعد الكثير من المحادثات وبناء الثقة، ناديت الشرطى ليأتى إلى زاوية مطمئنة فى الممر، همست له: أريدك أن تمرر لى هاتفاً، فتراجع مصدوماً من الطلب، فتردد فى البداية، وفكر فى المبلغ المغرى ثم وافق.
واتفقت معه أن أعطيه: ٢٥٠٠ دولار عندما يتسلم الهاتف، و ٢٥٠٠ دولار بعد ان يسلمنى اياه،
وبعثت لرفيق لى خارج السجن رقم هاتف الشرطى كى يتم التنسيق بينهما على مكان تسليم الهاتف وزمانه، وبالفعل تم ذلك، ووصلنى الهاتف عن طريق الشرطى فى ٢٠٠٥/١١/١.
قصة أخرى فى تجنيد إحدى السجانات دونتها الأسيرة الفلسطينية دلال أبو قمر، وهي من أقدم الأسيرات اللواتي اعتقلن عقب نكسة عام ١٩٦٧م، تصف ما حدث معها بعد أن أشبعها ضباط التحقيق ضرباً وشبحاً وإجبارا على الوقوف لساعات طويلة بأوضاع صعبة ومنعاً من النوم، ولكنها رفضت الاعتراف بما يطلبون، وقد تم تجريدها من ملابسها تماماً، وجاءوا بأحد الأسرى الفلسطينيين وطلبوا منه اغتصابها لكنه أغمض عينيه، وقال لدلال بصوت يسمعه الجميع " اصمدي يا دلال فأنا والله لا أرى منك شيئاً"، وتضيف دلال أنها تعرضت لشتى صنوف التعذيب، ومنها الإحراق بالنار، وأعقاب السجائر التي لازالت آثارها بادية على جسدها، ومن الحكايات المدهشة و النادرة التي كشفت عنها دلال أنها نجحت في تجنيد إحدى حارسات السجن في العمل لصالح التنظيم، حيث تقول: "رأيت المجندة في المرة الأولى أثناء التحقيق معي حيث كُنت أتعرض للتعذيب والإذلال، وموورست ضدي سياسة التعرية، وكانت المجندة على مقربة مني وعيناها تفيضان بالدموع، وبقيت الفتاة في ذاكرتي، وعلمت بعد انتهاء التحقيق وانتقالي للمعتقل أنها يهودية هندية، فطلبت منها أن ترسل رسالة إلى إحدى الأسيرات في زنزانة أخرى، فقبلت، ثم توالت الرسائل التي تصل من خلالها إلى أن تم تجنيدها رسمياً لصالحنا، ونجحنا فيما بعد في تجنيد عدد آخر من حارسات السجن، إلا أن الأمر لم يستمر بهذه السهولة، وقد علمنا فيما بعد أن المجندة الهندية اكتشف أمرها، وألقي القبض عليها، ثم حوكمت محاكمة عسكرية ".

التنظيم، والتي تعطي الحق لأي أسير أن يجتهد بطريقته ووسيلته للدفاع عن ذاته والأسرى، فحل التنظيم يعني التصعيد مع إدارة السجون، وبداية عصيان منظم، يبدأ بإدخال عمال المرافق (كنتين، محلقة، مكتبة، مغسلة، عمال المردوان)، بالإضافة لدخول المفوض بالحديث مع الإدارة داخل القسم، وتصل الأمور بقطع الحديث مع إدارة السجن[١].

استخدمت الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة الجهاد الإسلامي هذه الوسيلة في سجن ريمون في فبراير ٢٠١٥م، في أعقاب نقل ممثلهم بشكل تعسفي وبلا مبرر، وفي أعقاب حل التنظيم قام أحد الأسرى [٢] بتنفيذ عملية طعن لضابط داخل سجن ريمون مما أوجد حالة إرباك وخوف وعدم استقرار لدى السجانين على حياتهم.

ب- تهديد رجال الإدارة:

يلجأ الأسرى في بعض الأحيان لتهديد سجان، بسبب انتهاك غير بسيط بحق الأسرى أو الاعتداء على أحد الأسرى وقت تفتيش معين، وغالبًا ما تأخذ إدارة مصلحة السجون بمثل هذه التهديدات ويتراجع السجانون عن تصرفاتهم، لعملهم بجدية تلك التهديدات التي يعقبها اعتداءات، ويتعامل الأسرى بهذه الطريقة على قاعدة " أن لا راحة للسجان ما دمت تعبًا، لأن جل هم السجان هو لحظة العودة إلى البيت ولقاء أبناءئه، فلماذا يعود الى أسرته آمنًا مطمئنًا بينما الأسرى يعانون[٣] ".

ثانياً- وسائل عنيفة:

وتنقسم قسمين عنيفة تكتيكية وعنيفة استراتيجية:

1- وسائل عنيفة تكتيكية:

---

(١) موقع بصائر : http://www.basaer-online.com/

(٢) الأسير حمزة سلامة سليمان أبو صواوين من سكان مدينة دير البلح وسط قطاع غزة.

(٣) زياد أبو زياد: مرجع سابق، ص١٤٨.

أ - التكبير والطرق على الأبواب:

تعتبر وسيلة مكررة وشائعة، ففي كثير من الأحيان يصل الحد من جانب إدارة السجون للتجاهل المقصود للأسرى في حالات مصيرية قد تودي بحياة أحد الأسرى المرضى التي تستدعي حالته النقل إلى العيادة أو المستشفي، حينها يبدأ الأسرى بالتكبير والطرق على الأبواب والإعلان عن حالة استنفار حتى يجبروا الإدارة على الحضور ونقل الأسير المريض لتلقي العلاج، وقد تكون تلك الوسيلة ممنهجة من جانب الأسرى كحالة نضالية ضمن مشروع طويل متفق عليه بين الفصائل(١)، وهذه الخطوة تخلق الذعر في أوساط السجانين، وقد تصل لحد التمرد الذي يكلف السجانين حياتهم.

ب - القضاء على مظاهر الاستفزاز:

تتبع إدارة مصلحة السجون في كثير من الأحيان سياسة استفزازية للأسرى من خلال بعض الرموز كوضع صور لقادة دولة الاحتلال، أو وضع العلم الإسرائيلي في الأقسام، الأمر الذي يقرأه الأسرى بأبعاد نفسية ورسائل ضمنية مبطنة، فلجأوا إلى القضاء على تلك المظاهر بالقوة(٢)، وهذه خطوة معنوية تعبر عن رفض الأسرى لدولة الاحتلال ورموزه ومؤسساته، والبقاء على أفكارهم الوطنية رغم كل ممارسات القمع الإسرائيلية بحقهم.

---

(١) من الأمثلة على ذلك أحداث سجن عسقلان فى ١٩٨٥/٩/١١ بالطرق على الأبواب، مستخدمين فى ذلك كل ما وقع فى ايديهم من قطع الصابون والصحون وقطع القماش الملتهبة، وبكل ممتلكات الأسرى وما تواجد فى الغرف أدوات للطهى، وقد كان صدى الصوت الصادر عن طرق الأبواب يشبه مرابض المدفعية عند اهتزازها من جراء قذف القنابل والحمم، وقامت بعض الغرف فى أعقابها باشعال النيران فى الفرشات والملابس مما أدى إلى تصاعد الدخان من الغرف بشكل كثيف أدى إلى حالات اختناق وإلى حالة عجز من فعل شيء من جانب ادارة مصلحة السجون حتى استدعت قوات من الخارج للسيطرة على السجن، الأمر الذى تكرر عشرات المرات فى كل السجون والمعتقلات الاسرائيلية.

(٢) على سبيل المثال قالت المحررة فيروز عرفة: فى الخامس عشر من آيار / مايو ١٩٧١ قامت مجندة صهيونية تدعى" بعل " وكنا نناديها " نعل" برفع علم اسرائيل أمام غرفتنا بهدف استفزازنا، فقررنا أن نمزقه أثناء خروجنا للفورة، وألقيناه فى القمامة، مما استدعى الادارة للتحقيق معنا، وتفتيش الغرف، ومصادرة ما فيها، وتم ضربنا ورشنا بالغاز المسيل للدموع (٢)، الأمر الذى تكرر فى سجن نفحة فى ٢٠١٥/٥/٢٦، على يد الأسير أيمن الشربانى الذى أنزل العلم الاسرائيلى المتواجد فى القسم، وقام بحرقه مما أدى إلى حالة استنفار فى القسم، وتم عزل الأسير لفترة طويلة.

ج- رفض الوقوف على العدد:

الوقوف على العدد، وعدد مراته في اليوم ، مر بالكثير من المراحل والأشكال منذ بدء الحركة الأسيرة، كان أسوأها بدايات الاعتقال، بالصحو من النوم، وترتيب مقتنيات الأسرى من بطانيات وصحون، وشكل الجلسة، وعدد مرات العدد، وطول مدة الانتظار وانتهاءها، وشكل الرد على العدد، وأفضله كان في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات الذي انحصر بثلاث مرات يوميًا، والوقوف على عدد الظهيرة والمساء فقط مع تحريك اليد صباحًا ، واستخدم الأسرى هذه الوسيلة مرات عديدة احتجاجًا على الانتهاكات بحقهم، الأمر الذي تنظر إليه إدارة مصلحة السجون كأحد أنواع حالات التمرد على القوانين، وغالبًا ما تتوتر الأوضاع في أعقاب هذه الخطوة وتصل للمواجهة بين الطرفين.

د- رفض العودة للغرف:

عدم الرجوع للغرف أثناء الخروج للفورات " ساحة النزهة "، استخدمها الأسرى كوسيلة نضال محدودة، ولفترة بسيطة، قد تكون لعشر دقائق أو ما يزيد قليلًا، تجنبًا للصدام والمواجهة مع إدارة مصلحة السجون، كرسالة تحذير، وقد يصل الأمر للتوتر والاستنفار بين الطرفين إلى حد المواجهة بعد هذه الخطوة في بعض الأحيان.

ه - رفض التفتيشات العارية والاقتحامات الليلية:

تعمدت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بإتباع سياسة الإذلال والإهانة للأسرى تحت ذرائع أمنية، ومن تلك السياسات التي سببت الكثير من المواجهات والصدامات العنيفة من جانب الأسرى وحالات الاحتجاج الجماعية هو التفتيش العاري عند دخول أي سجن أو الخروج منه، أو اقتحامات غرف الأسرى ليلًا من فرق خاصة، وإخراج الأسرى في البرد الشديد بعد تقيدهم لساعات طويلة، وخلط ممتلكاتهم وملابسهم، والاطلاع على خصوصياتهم كألبوم الصور العائلي ورسائلهم الخاصة، وقلب كل الغرفة وتخريب كل ما فيها بحجة الأمن، ولقد رفض الأسرى هذا النوع من التفتيشات والاقتحامات، وتعرضوا

نتيجة هذا الموقف للضرب الشديد والعزل الانفرادي والغرامات المالية والعقابات المختلفة، لرفضهم هذه الأسلوب غير الإنساني الممكن استعاضته بوسائل تكنلوجية بديلة، ويخشى السجانون غضب الأسرى بعد كل حالة تفتيش تمارس بالقوة تجنبًا لصدام يؤذيهم.

و - الاحتكاكات والمشادات اللفظية:

في بدايات الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة تعمد السجانون بإطلاق الكثير من الألفاظ والشتائم والإهانة لعدم بلورة أشكال تنظيمية، أو خطوات نضالية، أو وحدة موقف اعتقالي، وبعد بلورة تلك الشروط وقوة الحركة الأسيرة، لم يجرؤ السجان على المس بالأسرى ولو لفظيًا، واستطاع الأسرى وضع حد لتلك الإهانات، ولو وصل الأمر للعزل أو المواجهة.

ز- استخدام الحرائق، ولقد استهدف الأسرى أكثر من مكان للتعبير عن غضبهم كوسيلة احتجاج منها:

حرق المنجرة في سجن بئر السبع:

في أعقاب إجبار إدارة مصلحة السجون الأسرى على فك إضرابهم الأول بالقوة والهروات والدروع في سجن بئر السبع في العام ١٩٧٠م، اتفق الأسرى على خطوة انتقامية كرد فعل على ذلك، وفي ١٩٧٠/٧/٢٠م قام الأسرى بحرق أكبر مرفق إنتاجي في المعتقل، والتهمت النيران خمسة عشر ألفًا من الصناديق الخشبية التي كانت معدة للتصدير، وعجزت حينها إدارة السجن والإطفائية التي تم استدعاؤها من الخارج لإخماد الحريق، تلك المبادرة التي أثبتت عدم القدرة على النيل من الأسرى دون ردود[1].

---

(١) حلمى عنقاوى: مرجع سابق، ص٢٠٤.

1- حرق الغرف والمقتنيات:

لجأ الأسرى مرات عديدة لتلك الوسيلة، بشكل جماعي في السجون، أو بشكل فردي في أقسام العزل، وعلى سبيل المثال لا الحصر في ٢٠١٥/٧/٢٧م أعلن الأسرى حالة التمرد والعصيان في وجه إدارة مصلحة السجون ووحداتها القمعية في سجن نفحة، وقاموا بحرق عدد من الغرف، كنوع من الاحتجاج على تصرفات الإدارة تجاههم، وذلك في أعقاب اقتحام قوات القمع الإسرائيلية للأقسام، مما أدى إلى حالات اختناق وإصابة اثنين من الأسرى وستة سجانين بحروق [1]، وهذه الوسيلة كما هي مؤذية للأسرى أيضًا مؤذية للسجانين الذين يصابون بالاختناق.

وقام أسيراً مقدسياً بأضرام النار في ملابسه في قسم (أ) بمعتقل النقب في قسم الخيام في ١٩ فبراير ٢٠١٩ مما أدى إلى إصابته بحروق طفيفة احتجاجًا على جرائم الاحتلال بحق الأسرى ، وأسيراً آخر أشعل النار في أكمام معطفه وملابسه في نفس الأسبوع في قسم ٥ بمعتقل النقب احتجاجاً على حرمان الأسرى من زيارة ذويهم لفترات طويلة، وعمليات الاقتحام المتكررة والنقل الجماعي المفاجئ، والتفتيش، ووضع أجهزة تشويش متطورة تسبب مشاكل صحية للأسرى في معتقل النقب .

2- وسائل عنيفة إستراتيجية:

حاولت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية ممارسة سياسة الإذلال والإهانة بحق الأسرى الفلسطينيين منذ بدء الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة، التي كان يشبع فيها السجان رغبة كراهيته وعنصريته بالاعتداء على الأسير متى شاء وكيفما شاء، ولم يكن يدرك بأن تلك المعادلة لن تستمر طويلًا، حتى بدأت حالة التململ في العام ١٩٦٨م، وبلغت الأمور ذروتها بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٨ م، عندما قام أحد السجانين بشتم أحد الأسرى في محاولة لإذلاله وإهانته، فرد عليه الأسير الصاع صاعين، وهنا أقدم السجان على

---

(١) وكالة سما الاخبارية: http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=243324

ضرب الأسير، فما كان من الأسير إلا أن ضرب الشرطي، فأعلنت حالة الاستنفار داخل المعتقل [١].

هذه الوسيلة النضالية اتبعها الأسرى بشكل فردي، أو بتغطية وبقرار تنظيمي جماعي يهدف لخلق معادلة رعب مع إدارة السجن، التي لن تسلم من الرد حال أي اعتداء على أي أسير[٢].

في نهاية المبحث يرى الباحثان أن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين يحق لهم التمتع بوضع أسرى الحرب، أو المعتقلين المدنيين المشمولين بحماية اتفاقية جنيف الرابعة والمواثيق الدولية ذات الصلة بكل من الوضعين[٣]، وفي كلا الحالتين هناك حقوق إنسانية وأساسية يجب توفيرها وتطبيقها لحفظ كرامتهم كأسرى، وتمنحهم حق الاحتجاج والخصوصية في اختيار الوسيلة النضالية السلمية لتحسين ظروف احتجازهم المأساوية لو أخلت الدولة الآسرة بالاتفاقيات الدولية.

---

(١) حلمى عنقاوى: مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) شهد ا الباحث د. رأفت حمدونة حادثتين مماثلتين فى عزل الرملة نيتسان خلال عزله تحت الأرض لعامين متتاليين من " ١٩٩٠ – ١٩٩٢ " فى ظروف لربما الأسوأ على مدار الحركة الأسيرة بشروط حياة غير مسبوقة، مما أدى ذلك الوضع لحالة انفجار، فقام الأسير أحمد شكرى المحكوم بمدى الحياة بتشفير شرطى وحاول طعن ضابط القسم، "فقامت الإدارة باقتحام الغرف، واعتدت على الأسرى، وحدثت مواجهة بين الجانبين وقع فيها جرحى من الشرطة الاسرائيلية، ومن ضمنها جرح ضابط الأمن وأخذ خمس غرز فى رأسه (٢)، وتم عزل الأسير شكرى بعد الاعتداء عليه بظروف قاسية جداً.

ويروى الباحث حمدونة أن تجربة أخرى عايشها فى سجن نفحة فى أعقاب انتفاضة ٢٠٠٠، بعد تفتيش غير مقبول لزوجة أسير فى يوم الزيارات، يومها عمت حالة الغضب الجماعية، ونزل تعميم داخلى بضرورة الرد، وحضر مدير السجن للأسرى واعتذر عما حدث وتعهد بعدم تكراره، إلا أن الأسير هانى جابر من سكان الخليل لم يقف على العدد، ليتم انزاله للمحاكمة فى غرفة المدير أو نائبه بوجود عدد من طاقم الإدارة، واستطاع أن يخبئ سكين قام بإعدادها بنفسه من قطعة معدنية، وقام بطعن المدير وضابط وشرطي ردًا على الحادثة، ومثل هذه الحوادث تكررت عشرات المرات، ودفع الأسرى ثمنها الدماء وسنوات من العزل الطويلة والغرامات والمنع من الزيارات والتضحيات الجسام، إلا أنها حافظت على الأسرى وكرامتهم، وعززت أمام السجان عدالة قضيتهم، وأوجدت حالة من الارباك والقلق لدى إدارة مصلحة السجون، وقوت عزائم وإرادة الأسرى، وتضاعفت ثقتهم بامكانياتهم وقدراتهم وأسلحتهم النضالية التى أوصلتهم لمعادلة توازن الرعب مع جلاديهم رغم قلة الامكان.

(٣) نداء البرغوثى، أسرى الحرب فى القانون الدولى، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص٧٢.

ونجح الأسرى الفلسطينيون في استخدام وسائل احتجاج سلمية وعنيفة منوعة لتحصيل حقوقهم، فالوسائل العنيفة أوجدت معادلة رعب في المعتقلات بين الأسرى وإدارة مصلحة السجون وطواقمها، وردعت السجان من خلال استهداف حياته في حال الاستمرار في إذلال الأسرى والاعتداء عليهم، في حين أن الوسائل السلمية حركت الجماهير الفلسطينية والعربية والمؤسسات الحقوقية والدولية للضغط على الاحتلال لتطبيق مواد وبنود الاتفاقيات الدولية التي أكدت على حقوق الأسرى.

ويعتقد الباحثان أن عملية الإدارة والتنظيم اتضحت جليًا في مواجهة السجان ، وأن الأسرى تسلحوا بعدالة قضيتهم، واحتكامهم للقانون الدولي والإنساني في عملية الرفض، والاحتراف في المواجهة من خلال مناقشة جماعية مستفيضة عبر مؤسسات اعتقالية للظروف العامة والسياسية المحيطة، واستخدام كل الوسائل والتفكير بجميع البدائل، والانتقال من مرحلة تكتيكية إلى أخرى إستراتيجية، ومن وسيلة سلمية بسيطة إلى وسيلة عنيفة معقدة، وانتقاء الفرصة المواتية لبدء المعركة، وشكلها، وأدواتها المتفرعة والموزعة في الجانب الحقوقي والإعلامي والجماهيري، وتهيئة المتضامنين الفلسطينيين والعرب والأحرار من العالم لمساندتهم ودعمهم في خطواتهم التي يعلنون عنها ويجهزون لها عبر الاتصالات المسبقة مع الشخصيات والقيادات والفصائل والمؤسسات الداخلية والخارجية، المحلية منها والدولية.

خاتـــــــــــمة :

في نهاية الدراسة يخلص الباحثان اللذان أمضيا ما يزيد عن الثلاثين عامًا في الاعتقال قضى كلٌ منهما حكمه في غالبية السجون والمعتقلات القديمة والحديثة ، ومن خلال ملاحظتهما الشخصية وتحليل الواقع الاعتقالي، والمعايشة والمراقبة، والتجربة الذاتية ، وعمل كلٍ منهما كرئيس لهيئة شؤون الأسرى والمحررين ومديرا عاما بها ، ومن خلال نشاطيهما في معظم المؤسسات الاعتقالية أثناء السجن وخارجه ، ومن خلال المقابلات الشخصية التي أجرياها مع أسرى محررين من كل المناطق في فلسطين، ومن خلال خبرة الباحثين العملية في مجال الأسرى ما بعد التحرر [1]، وكذلك بعد اطلاع واسع على عدد كبير من الدراسات الأكاديمية والأبحاث العلمية السابقة التي تناولت أوضاع الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، ومن خلال الوثائق التي هُرِبَت من السجون، والحصول عليها بطرق ووسائل متعددة قد تعرض أصحابها للكثير من المسؤولية، يؤكد الباحثان من خلال تلك العملية المتراكمة والمتكاملة والمتواصلة والمعمقة، والدراسة العقلية والمنطقية لا العاطفية وبالشواهد والإنجازات والمعطيات أن الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة بوحدتها وعقليتها الفذة، وخطواتها التكتيكية والإستراتيجية العنيفة والسلمية تمتلك درجة عالية من الحكمة في الإدارة والقدرة العالية على التنظيم ، واستطاعت أن تقهر إرادة سلطات الاحتلال العنصرية، وإدارة مصلحة السجون والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وأن تتجاوز كل مخططاتها التصفوية والتدميرية، واستطاعت من خلال تقديم عشرات الشهداء والعذابات والمعاناة أن تحمي الشعب الفلسطيني وأبناءه من الإسقاط، وأن تربي وتعبئ وتخرج أجيالًا من

---

(١) كونه شغل مستشاراً لوزير شؤون الأسرى والمحررين ومديراً عاماً بها، وناطقاً إعلامياً باسمها فى المحافظات الجنوبية، ومديراً لدائرة القانون الدولى، وعضواً مكلفاً بإدارة مكتبها فى غزة نتيجة الانقسام فى أعقاب تحويلها إلى هيئة، وعمله كمديراً ومؤسساً لمركز الأسرى للدراسات، ومديراً للبرامج فى إذاعة صوت الأسرى، وعضواً فى لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية بقطاع غزة.

القادة تبوؤوا بعد الإفراج عنهم مراكز قيادية على مستوى الفصائل الفلسطينية، وكوادر في المؤسسات الوطنية والنقابية الرسمية والأهلية[1].

ويخلص الباحثان من خلال الاطلاع على دراسات نظرية تناولت أشكال المقاومة وفنونها، وكذلك الدراسات التي قدمت نماذج تطبيقية لتجارب عالمية مشابهة كمعيار للحكم على إنجازات الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة أنها شكلت حالة مميزة على صعيد بناء الهياكل والمؤسسات الاعتقالية واتخاذ القرارات، وترتيب بنية الفصائل الداخلية، ونمط التعاون والتنسيق بين الفصائل في السجن الواحد وبين المعتقلات، وعلى صعيد الاهتمام والبناء الثقافي والإنتاج الأدبي والتعليمي، والتأثير الإيجابي السياسي، ومسيرة الإضرابات المفتوحة عن الطعام الفردية والجماعية من حيث امتداد الفترات الزمنية غير المسبوقة والإنجازات التي تحققت من أنياب محتل لم يعترف بالاتفاقيات والمعاهدات العالمية والقانون الدولي الإنساني.

ويرى الباحثان أن الأسرى كانوا أكثر حكمة، وأعمق حنكة، وأصلب عزيمة، وأكثر وعي وإبداع، في مواجهة الأزمات، وأكثر حرص على الوحدة الوطنية والتفاهم والمشاركة من الجميع في اتخاذ القرارات على أسس ديمقراطية سليمة، وأكثر كفاءة في استقراء المستقبل بالقدر الذي يحقق الأهداف المرجوة، والقدرة على ترتيب الأولويات وتوجيه اهتمام الأسرى للنافع والمفيد واقعًا ومستقبلًا، وتحديد أفضل الأساليب والوسائل ببدائل متعددة تحت شعار "صاحب بديل أو خيار واحد فاشل" واختيار البديل الأقل تكلفة وأكثر تأثير في تحقيق الأهداف المرجوة تحت شعار " الكرامة أولًا والحرية ثانيًا "[2].

---

(١) كان منهم الأمناء العامون للفصائل، وأعضاء مكاتب سياسية ولجان مركزية ومسئولى ساحات، ووزراء وأعضاء فى المجلسين الوطنى والتشريعى الفلسطينى، ومتنفذون فى القرارات أينما تواجدوا.

(٢) أنظر: د محمد المصيرفى: إدارة الأزمات، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية، ٢٠٠٨، ص٩٨ .

كما أن التجربة الديمقراطية في السجون، تعد تجربة فريدة، نظرًا لأنها جاءت في أجواء القمع الإحتلالي، إضافة إلى أنها شكلت خروجًا على سياق غير ديمقراطي بالنظر إلى التركيبة الاجتماعية والسياسية التي عايشها قبل الاعتقال[1]، ولا شك أن التجربة الديمقراطية للحركة الأسيرة هي تجربة إيجابية في التقييم العام، وأن هذه التجربة جاءت متقدمة بمستوى كبير عن التجربة الديمقراطية خارج السجون[2]، ويمكن القول أن ديمقراطية السجون الديمقراطية الفصائلية والحزبية سبقت ديمقراطية الفصائل الفلسطينية والسلطة الوطنية في معاملاتها ويومياتها ولوائحها خارج السجون.

(١) فهد أبو الحاج: مرجع سابق، ص١٧٩.

(٢) خالد الهندى: مرجع سابق، ص١٨٩.

قائمة المراجع

المراجع العربية

أولًا- الكتب العربية:

١- أحمد بكار، "الديمقراطية حاضراً ومستقبلاً"، عمان، وزارة الثقافة، ١٩٩٧.
٢- أحمد سعيد نوفل، وأحمد جمال الظاهر، "الوطن العربي والتحديات المعاصرة"، القاهرة، الشركة العربية المتحدة، ٢٠٠٨.
٣- إياد الرياحي، "الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة"، رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين، ٢٠٠٦.
٤- جبريل الرجوب، "زنزانة رقم ٧٠٤"، عمان، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.
٥- جمعية الأسرى والمحررين، "الأسرى الفلسطينيون وجبروت التعذيب الإسرائيلي في السجون الإسرائيلية"، غزة، مركز الدراسات والتوثيق والمعلومات، ٢٠٠٥.
٦- جميل السلحوت، "أدب السجون"، القدس، دار الجندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
٧- جهاد البطش، "المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية"، غزة، فلسطين، مكتبة اليازجي، ٢٠٠٧.
٨- حسن عبد الله، "كلمات على جدار الليل"، رام الله، مركز المشرق للدراسات، ٢٠٠٤.
٩- حسين على، "الإبداع في حل المشكلات"، سوريا، دمشق، دار الرضا للنشر، ٢٠٠١.
١٠- حلمي عنقاوي، "المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان"، الطبعة الأولى، رام الله، مطبعة الغد، ١٩٩٥.
١١- خالد الهندي، "التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة"، رام الله، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.
١٢- داوود الباز، "الشورى والديمقراطية النيابية"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٤.
١٣- داوود الباز، "النظم السياسية للدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦.
١٤- الدائرة الإعلامية لوزارة شؤون الأسرى، "تقرير شامل"، فلسطين، غزة، مكتبة الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٨.
١٥- سامي الأخرس، كامل مسعود، "رحيق الوطن"، غزة، فلسطين، مكتبة الأندلس، ٢٠١٥.
١٦- سلمان جاد الله، "أدب المواجهة"، غزة، فلسطين، جمعية الأسرى والمحررين، ٢٠٠٠م.
١٧- سلمان جاد الله، "المواجهة والاحتراف"، القدس، مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة بجامعة القدس، ٢٠١٤.
١٨- سيطان الولي، "سلال الجوع"، رام الله، فلسطين، الرعاة للدراسات والنشر، ٢٠٠٦.
١٩- طارق أبو شلوف، "ملحمة الكرامة ٢٠١٢"، غزة، فلسطين، الناشر- مؤسسة مهجة القدس للأسرى والشهداء، ٢٠١٣.

٢٠- طلال أبو عفيفة، "الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية"، بدون مكان ودار نشر، ١٩٩٧.
٢١- عبد الحق شحادة، "أوراق من خلف جدران الأسر"، غزة، فلسطين، بدون دار نشر، ٢٠١٠.
٢٢- عبد الستار قاسم وآخرون، "التجربة الاعتقالية في المعتقلات الصهيونية"، ط١، نابلس، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، ١٩٨٦م.
٢٣- عبد الله عواد، "دولة مجدو"، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٩٢.
٢٤- عبد الناصر فروانة، "الأسرى الفلسطينيون.. آلام وآمال"، القاهرة، صادر عن جامعة الدول العربية، ٢٠١٥.
٢٥- عدنان جابر، "ملحمة القيد والحرية"، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر،١٩٧٩.
٢٦- علاء محمد سيد قنديل، "القيادة الإدارية وإدارة الابتكار"، الأردن، عمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، ٢٠١٠.
٢٧- عيسى قراقع، "الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو ١٩٩٣-١٩٩٩"، فلسطين، معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٠م.
٢٨- فهد أبو الحاج، "التجربة الديمقراطية للأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية في الفترة ١٩٦٧-٢٠٠٧"، القدس، مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، فلسطين، ٢٠١٤.
٢٩- قدري أبو بكر، "من القمع إلى السلطة الثورية"، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨٩م.
٣٠- اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، "اتفاقيات جنيف"، القاهرة، المركز الإقليمي الإعلامي، ٢٠١٠.
٣١- محسن أبو رمضان، "التحول الديمقراطي في فلسطين"، رام الله، فلسطين، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، ٢٠٠٨.
٣٢- محمد القيسي، "الهواء المقنع - أبو على شاهين ١٥ عام في الاعتقال"، مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة،٢٠١٤.
٣٣- محمد المصيرفي، "إدارة الأزمات"، الإسكندرية، مؤسسة حورس الدولية، ٢٠٠٨.
٣٤- محمد خالد الأزعر، "النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين"، رام الله، فلسطين، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.
٣٥- محمد رفعت عبد الوهاب، "النظم السياسية"، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧.
٣٦- محمد صبحه، فؤاد الخفش، "إضراب الكرامة"، فلسطين، مركز أحرار لدراسات الأسرى وحقوق الإنسان، ٢٠١٢.
٣٧- محمد لطفي ياسين، "التجربة الاعتقالية في السجون الإسرائيلية"، الأردن، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.
٣٨- مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، "موسوعة تجارب الأسرى الفلسطينيين والعرب"، جامعة القدس، فلسطين، القدس، ٢٠١٤م.

٣٩- المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات، "نحو مجتمع ديمقراطي"، القدس، فلسطين، جامعة بير زيت، ١٩٩٤.
٤٠- مصلح عبد العزيز، "حقوق الأسير"، دار البداية ناشرون وموزعون، بغداد، ٢٠١٢.
٤١- ناصر عبد الجواد، "الأسرى - حقوقهم - واجباتهم - أحكامهم"، ط ٢، الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
٤٢- نائل رمضان، "أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي"، لبنان، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٢.
٤٣- نداء البرغوثي، "أسرى الحرب في القانون الدولي"، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.
٤٤- هاني نعيم، "النضال اللاعنفي – الطريق إلى الحرية"، لبنان، بيروت، منشورات هنيبعل، ٢٠١٢.
٤٥- وزارة شؤون الأسرى والمحررين، "أوقفوا زمن السجن الأسود"، رام الله، فلسطين،الدائرة الاعلامية لوزارة الأسرى، ٢٠١٠.
٤٦- وليد سالم، "المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين"، رام الله، فلسطين، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.

ثانيًا- الدوريات والمجلات:

١- سحر فرنسيس. (٢٠١٤)، "موقع الأسرى الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٨.

ثالثًا- رسائل علمية:

١- إسماعيل الداعور. (٢٠١٣)، دور الأسرى في الحركات السياسية الفلسطينية (١٩٨٧-٢٠٠٦)، "رسالة دكتوراه غير منشورة"، جامعة الأزهر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، غزة، فلسطين.
٢- زياد أبو زياد. (٢٠١٢)، "تأثير حقبة أوسلو على وحدة وانجازات الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية ١٩٩٣- ٢٠١٢)"، "رسالة ماجستير غير منشورة"، جامعة القدس، قسم العلوم السياسية، القدس – أبو ديس.
٣- غادة موسى. (٢٠٠٦)، "أثر الاحتلال على ثقافة المقاومة دراسة حالة للثقافة السياسية للمرأة الفلسطينية"، "رسالة دكتوراه غير منشورة"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
٤- محمد أبو شريعة. (٢٠١٣)، "الحركة الأسيرة وتأثيرها في السياسة الفلسطينية (٢٠٠٦ - ٢٠١٢)"، "رسالة ماجستير غير منشورة"، جامعة الأزهر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، غزة، فلسطين.

٥- مفيد عرقوب. (٢٠٠٨)، "بناء الجملة في شعر المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية"، "رسالة دكتوراه غير منشورة"، جامعة عين شمس، كلية الآداب، جمهورية مصر العربية.

رابعًا- مؤتمرات وندوات علمية:

١- أحمد حماد، زهير عابد. (٢٠١٣)، دور العلاقات العامة في التوعية بقضية الأسرى في سجون الاحتلال، غزة، فلسطين، "مؤتمر الأسرى"، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.
٢- رياض العيلة، عبير ثابت. (٢٠١٣)، الرؤية المستقبلية لحل قضية الأسرى الفلسطينيين، "مؤتمر الأسرى"، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.
٣- زكريا العثامنة. (٢٠١٣)، أثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧م على المعتقلين الفلسطينيين، "مؤتمر الأسرى"، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.
٤- زهير المصري، نجود أحمد. (٢٠١٣)، العلاقات التنظيمية بين الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، "مؤتمر الأسرى"، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.
٥- كمال الأسطل. (٢٠١٣)، القانون الدولي الإنساني وقضية الأسرى الفلسطينيين، "مؤتمر الأسرى"، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.
٦- محمود عساف، سميرة خليفة. (٢٠١٣)، دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تعزيز قضية الأسرى في سجون الاحتلال وسبل تفعيله، "مؤتمر الأسرى"، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.
٧- مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة. (٢٠١٣)، إبداعات انتصرت على القيد، "مؤتمر الأسرى"، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.
٨- وليد مزهر. (٢٠١٣)، الاعتقال في السياسة الإسرائيلية في منظور القوانين، "مؤتمر الأسرى"، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين.

خامسًا- المقابلات:

١- إبراهيم عليان، رئيس ملتقى الأسرى وأسير محرر، مقابلة أجراها الباحثان، ٢٠١٥/٦/٢٣، قطاع غزة.
٢- جهاد البطش، نائب رئيس جامعة القدس المفتوحة، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/٨/١٩، غزة.
٣- زهير الشوشنية، أسير محرر، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/١١/٣، غزة.
٤- سامر أبو سير، قيادي في الجبهة الشعبية وأسير محرر، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/٦/٢٣، قطاع غزة.
٥- سليم حسين الزريعي، أسير محرر، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/١/١٠، غزة.

٦- شكري سلمه، أسير محرر، نائب رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/٤/٢٣، رام الله.
٧- عبد الهادي غنيم، أسير محرر، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/٤/٢٣، قطاع غزة.
٨- علام الكعبي، قيادي في الجبهة الشعبية وأسير محرر، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/٦/١٨، غزة.
٩- فؤاد قاسم الرازم، عميد أسرى القدس وأسير محرر، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/١١/٣، غزة.
١٠- كفاح العارضة، أسير محرر مبعد، مقابلة أجراها الباحثان ، ٢٠١٥/٤/٢٣، قطاع غزة.

سادسًا- مواقع الانترنت:

١ - الأسرى للدراسات: www.al asr a.ps/ ar
الموضوع : تعريف الأسير الفلسطينى
نشر في يوم / الثلاثاء , ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤, ٠٣:٠٥
٢ - صحيفة رأى اليوم:www.r ai al youmcom
الموضوع : رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين يؤكد اعتقال مليون فلسطينى منذ النكبة حتى تاريخ النشر
٣ - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا: www.waf ai nf o.ps
الموضوع : هيئة الأسرى: الاحتلال مارس التعذيب بحق ٩٩% من الأسرى الأطفال
تاريخ النشر : ٢٨/٠٧/٢٠١٥

المراجع الإنجليزية:

i. Books:

1- Benyamin , Neuberger،Democracy in Israel , Tel-Aviv , The Open University, 1998.
2- Benyamin , Neuberger،Modern Democracy،intellectual Roots and- Basic Concepts , Tel-Aviv , The Open University ,1998.
3- Jack Plano and Millon green berg (eds,),The American Political Dictionary (New York، Halt Rinehart and Winston Ihc , 1967).

4- Joseph Schumpeter ,capitalism , Socialism , Socialism and Democracy (London، Allen and Unwin , 1950).

5- Philip P.Wieiner, Dictionary of the History of Ideas (New York ,Charles Seribners Sons,1973).

6- Yanai, N،Party leadership in Israel, Ramat Gan,Turtledove ,1981.

المراجع العبرية:

١) איתמר ריבוניביץ: ישראל، הערבים והמזרח התיכון , ١٩٤٨ – ٢٠١٢ , כנרת، זמורה – ביתן، דביר، אור – יהודה , ٢٠٠٠.

- ايتمار ريبونفيتش: العرب والشرق الأوسط، ١٩٤٨ – ٢٠١٢, طبريا، زمورة بيتان، أور يهودا، ٢٠٠٠.

٢) בנימין נויברגר: הדמוקרטיה הישראלית، תל- אביב، האונבירסיטה הפתוחה، ١٩٩٨

- بنيامين نويبرغر: الديمقراطية الاسرائيلية، تل أبيب، الجامعة المفتوحة في اسرائيل، ١٩٩٨.

٣) בנימין נויברגר: הדמוקרטיה המודרנית שורשים רעיוניים ותפיסות יסוד، תל- אביב، האונבירסיטה הפתוחה، ١٩٨٥.

- بنيامين نويبرغر: الديمقراطية الحديثة الجذور الفكرية والمفاهيم الأساسية، تل أبيب، الجامعة المفتوحة في اسرائيل، ١٩٨٥.

٤) גל גרזו: ליברליזם، קשרים، הקשרים ביקורת، רעננה، האונבירסיטה הפתוחה، **2004.**

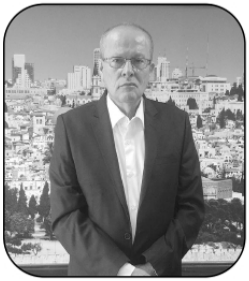

الاسم: اللواء قدري عمر محمد أبو بكر

مواليد: عام 1953.

من قرية بديا - قضاء سلفيت.

عضو بالمجلس الوطني الفلسطيني.

انضم إلى حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح عام ١٩٦٨، عمل بالكفاح المسلح وانضم إلى القطاع الغربي بعدها، وفي أوائل السبعينات اجتاز الحدود مع الأردن نحو العمق الفلسطيني مع دورية عسكرية، ليعتقل خلال تلك العملية في قرية يتما ويحكم الاحتلال عليه حينها بالسجن لعشرين عاما، أمضي منها ١٧ عاما متنقلا بين السجون، انتخب خلالها ١٣ مرة موجها عاما داخل المعتقلات.

ابعد عن الوطن بعد تحرره عام ١٩٨٦ إلى بغداد ليعمل هناك مديرا لمكتب الشهيد أبو جهاد ومديرا لمكتب الدراسات الفلسطينية.

عاد إلى ارض الوطن عام ١٩٩٦ مع قوائم المجلس الوطني، ليتسلم فور ذلك مهامه كمدير عام للشؤون الإدارية والمالية بجهاز الأمن الوقائي، ومديراً عاما للشؤون المالية والإدارية بجهاز الأمن الداخلي.

أحيل إلى التقاعد في العام ٢٠٠٨، ليعمل في التعبئة والتنظيم وأمانة سر اللجنة المركزية لحركة فتح.

انتخب خلال المؤتمر السابع لحركة فتح عضوا في المجلس الثوري للحركة، وانتخب فيه رئيسا للجنة الرقابة المالية والإدارية.

من مؤلفاته:(هذه هويتى– أساليب التحقيق لدى المخابرات الإسرائيلية –كيف تواجه المحقق؟ - من القمع حتى السلطة الثورية).

الدكتور رأفت خليل عطية حمدونة

مواليد : مخيم جباليا 1970/8/8

البلدة الأصلية المجدل - عسقلان

مدير عام بهيئة شؤون الأسرى والمحررين

- الاعتقال : في العام ١٩٩٠ م على خلفية نضالية وحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عام وإغلاق جزء من بيته ، أمضى فترة اعتقاله في سجون عدة منها " عزل الرملة ، عسقلان ، نفحة ، بئر السبع ، هداريم ، ريمونيم ، جلبوع " وتم تحريره في ٢٠٠٥ بعد قضاء كامل محكوميته .

مؤهلات تعليمية :

- بكالريوس : علم اجتماع وعلوم انسانية (الجامعة المفتوحة في اسرائيل - عام ٢٠٠٥) وشهادة امتياز عام ٢٠٠١ .

- ماجستير : دراسات اقليمية تخصص دراسات اسرائيلية من جامعة القدس " أبو ديس " ، بامتياز ٩٠.٩% " عام ٢٠٠٨ .

- دكتوراة :في " العلوم السياسية " من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة مع مرتبة الشرف الأولى مع توصية بالطباعة في العام ٢٠١٦ برسالة تحت عنوان الجوانب الإبداعية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة .

- ماجستير مهني : تدريب وتنمية بشرية بتقدير ممتاز من البرنامج المشترك بين الأكاديمية الدولية وبوليتكنيك المستقبل التطبيقي .

من مؤلفاته " الجوانب الابداعية للأسرى الفلسطينيين الصادر عن وزارة الاعلام الفلسطينى ، ونجوم فوق الجبين - عاشق من جنين - الشتات - قلبي والمخيم - لن يموت الحلم - ما بين السجن والمنفي حتى الشهادة - صرخة من أعماق الذاكرة ، يعمل مديرًا عامًا بهيئة شئون الأسرى والمحررين ، والكاتب عضو في نقابة الصحفيين واتحاد الكتاب والأدباء الفلسطينيين .

الفهــرس

الموضــوع	الصفحة
الإهداء	د
المقـــــــــــــــدمة	١
مفاهيم ومصطلحات	٥
الفصل الأول : بدايات الاعتقال ومحاولات تشويه مكانة الأسرى ونضالاتهم	١١
المبحث الأول : الحركة الأسيرة تاريخها ومراحل تطورها	١٣
المبحث الثاني : مصادرة المكانة القانونية للأسرى	٢٦
المبحث الثالث : رحلة مع القمع في معتقلات العدو	٣١
الفصل الثاني : التأسيس والتنظيم	٤٥
المبحث الأول : أسس السلطة الثورية	٤٧
المبحث الثاني : مميزات المجتمع الاعتقالي	٥٥
المبحث الثالث : بناء الهيكل التنظيمي الاعتقالي والذات الثورية	٧٠
الفصل الثالث : نماذج في الإدارة الاعتقالية	١٠٥
المبحث الأول: الممارسة الديمقراطية للأسرى في السجون	١٠٧
المبحث الثاني : إدارة الإضرابات المفتوحة عن الطعام	١٢٧
المبحث الثالث : الإدارة والتنظيم في شكل الوسائل النضالية	١٤٤
الخاتمة	١٥٨
المراجع	١٦١
التعريف بالكاتبين	١٦٧

يعتقد الكاتبان أن الجوهر في مقومات صمود الأسرى الفلسطينيين في مواجهة السجان في السجون الإسرائيلية ، وتسجيل الكثير من نقاط النصر عليه، يعود للاحتراف في البناء التنظيمي، والقدرة على الإدارة والتخطيط، والنجاح في تشكيل المؤسسات، والهيئات، والهياكل والضوابط، واللجان "الإدارية، والخارجية، والثقافية، والأمنية، والمالية، والقضائية، والرياضية وغيرها، كأحد أهم عناصر التماسك والقوة الداخلية للأسرى، والمواجهة اتجاه إدارة مصلحة السجون لتحقيق الحقوق الأساسية والإنسانية التي تنص عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقانون الدولي الإنساني.

وبلا شك أن مقومات الصمود الذاتية، والقدرة على التنظيم والتخطيط، والإدارة الذكية داخل المعتقلات، مع الكثير من التضحيات، استطاعت الحركة الأسيرة أن تنتقل من مرحلة ضعف التجربة إلى مرحلة الخبرة والقيادة، والإعداد والريادة، وإلى بناء وسيادة السلطة التنظيمية، والنضال الشامل والمخاض والنضج والانتصار والعزة والكرامة.

لقد اكتسب الأسرى الفلسطينيون خلال الاعتقال تجربةً تنظيميةً وإداريةً كبيرةً جداً، أهلتهم ليتبوؤوا بعد تحررهم مواقع سياسية وأماكن مهمة في المؤسسات المجتمعية المختلفة، ولعبوا ولا زالوا دورًا مؤثرًا في الحياة السياسية، والفكرية، والاجتماعية، والإعلامية.

هيئة شؤون الأسرى والمحررين

فلسطين - 2019م